تسهيل المسالك

الى الفية ابن مالك

تأليف

الشيخ احمد ابى الفضل بن عبد الشكور السنورى

الجزء الثالث

للقسم الثالث من المعلمين

بمدرسة روضة العلوم

بشوق باسروان

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ التحذير والإغراء ﴾

(ش) التحذير هو تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه. والإغراء هو تنبيهه على أمر محمود ليفعله. وهما ليسا من النداء. وإنّما ذكرهما المصنف بعد باب النداء لكونهما منصوبين بفعل محذوف لا يجوز إظهاره على تفصيل ما يأتي. (ص)

إيّاك والشّرّ ونَحوه نصب ۞ محذّر بِما استتاره وجب

(ش) التحذير على النوعين. الأوّل أن يكون بإيّاك ونحوه. والثاني بدونه. وسيأتي بعد. أمّا الأوّل فإنّك إذا قلت : إيّاك والشّر فإنّه منصوب بعامل محذوف وجوبا لأنه لما كثر التحذيرُ بهذا اللفظ جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل. والأصل احذر تلاقي نفسك والشر، ثم حذف الفعل وفاعله ثم المضاف الأول وأنيب عنه الثاني فانتصب، ثم حذف الثاني وأنيب عنه الثالث فانتصب وانفصل. (ص)

ودون عطف ذا لإيّا انصب وما ۞ سواه ستر فعله لن يلزما

(ش) يعني أنّ ذلك الحكم وهو النصب بعامل مستتر وجوبا يكون لإيّا بدون عطف سواء وُجِد تكرار أم لا نحو قول الشاعر :

وإيّاك إيّاك المِراء فإنّه ۞ إلى الشّرّ دعاء وللشّرّ جالب

ونحو قولك : إيّاك من الأسد. والأصل باعد نفسك من الأسد ثم حذف باعد وفاعله ثُم المضاف. وقول المصنف : وما سواه الخ. متعلق بالبيت بعده

وهو : (ص)

إلاّ مع العطف أو التّكـــرار ❁ كالضّيغم الضّيغم ياذاالسّاري

(ش) يعني أنّ ما سوى الذي بإيّا وهو النوع الثاني من التحذير لا يجب ستر فعله إلا مع وجود العطف سواء ذكر المحذّر أم لا نحو قولهم : مازِ رأسَك والسيفَ أي يا مازن ق رأسَك واحذر السيف أو مع وجود التكرار كقولهم : الضيغم الضيغم يا ذا الساري. (ص)

وشذّ إيّـــاي وإيّـــاه أشـــذّ ❁ وعن سبيل القصد من قاس انتبذ

(ش) يعني أنّ التحذير إنّما يكون بضمير المخاطب. ومجيء التحذير بغير ضمير المخاطب نحو إيّاي شاذّ كما في قول عمر رضي الله عنه : لتُذَكّ لكم الأَسل والسهام وإيّاي وأن يحذف أحدكم الأرنب. والأصل: إيّاي باعدوا عن حذف الأرنب وباعدوا أنفسكم عن أن يحذف أحدكم الأرنب. وأشذ من ذلك التحذير بضمير الغيبة نحو إيّاه كما في قول بعضهم : إذا بلغ الرجل الستين فإيّاه وإيّا الشواب. والتقدير فليحذر تلاقي نفسه وأنفس الشواب. ومن قاس على إيّاي وإيّاه وغيرهما فقد حاد عن طريق الصواب. (ص)

وكـــمحذّر بلا إيّا اجـــعلا ❁ مغرى به في كلّ ما قد فصّلا

(ش) تقدّم تعريف الإغراء في أوّل الباب. وكلّ ما للفظ التحذير من الأحكام يكون للفظ الإغراء وهو المغرى به. وبيّن المصنف أنه بغير إيّا. فلا يلزم ستر عامله إلا مع العطف نحو : المروأة والنجدة أو التكرار نحو قوله :

أخاك أخاك إنّ من لا أخا له ❁ كساع الى الهيجا بغير سلاح

وإنّ ابن عمّ المرء فاعلم جناحه ❁ وهل ينهض البازي بغير جناح

★ ★ ★

﴿ أسماء الأفعال والأصوات ﴾

ما ناب عن فعل كشتّان وصه ❁ هو اسم فعل وكذا أوّه ومه

(ش) يعني أن اسم الفعل هو اسم ناب عن فعل في العمل ولم يتأثّر بالعوامل ولم يكن فضلة. فقولنا : إسم الخ. جنس يشمل اسم الفعل وغيره مما ينوب عن الفعل. وقولنا : ولم يتأثر الخ. قيّد مخرج للمصدر الواقع بدلا عن الفعل أو اسم الفاعل ونحوهما. وقولنا : ولم يكن فضلة لإخراج الحروف. ثم من أسماء الأفعال ما ينوب عن الفعل الماضي كشتّان بمعنى افترق. ومنها ما ينوب عن فعل الأمر كصَهْ بمعنى اسكت ، ومه بمعنى انكفف. ومنها ما ينوب عن الفعل المضارع كأوّه بمعنى أتوجع. (ص)

وما بِمعنى افعل كآمين كثر ❁ وغيره كوي وهيهات نزر

(ش) يعني أنّ ورود اسم الفعل بِمعنى الأمر كثير. من ذلك آمين بمعنى استجب، وصه بِمعنى اسكت، ومه بِمعنى انكفف، وتَيْدَ وتَيْدَخَ بِمعنى أَمْهِلْ، وهَيْتَ وهيَّا بِمعنى أَسْرِعْ، ووَيْهَا بمعنى أَغْرِ، وإِيْهَا بمعنى إِمْضِ في حديثك، وحَيَّهَلْ بِمعنى ائت أو أَقْبِلْ أو عَجِّلْ. ومنه باب نزال وقد مرّ أنه مقيس من الثلاثي. وأن وروده بِمعنى الفعل الماضي و بِمعنى المضارع قليل كشَتَّانَ بِمعنى افترق ، وهيهات بمعنى بعُد وكوى ووا وآها بِمعنى أَعْجَبُ، وأوّه بِمعنى أَتَوَجَّعُ وأُفٍّ بِمعنى أَتَضَجَّرُ. (ص)

والفعل من أسمائه عليكا ❁ وهكذا دونك مع إليكا

(ش) يعني أن اسم الفعل على ضربين. ما وضع من أوّل الأمر كذلك كشَتَّانَ وصه، وما نقل من غيره. وهو على نوعين : ما هو منقول عن جار ومجروره أو ظرف كعليك بمعنى إلْزَمْ ، وإليك بمعنى تَنَحَّ، ودونك بمعنى خُذْ ، ومكانك بمعنى أُثْبُتْ ، وأمامك بمعنى تَقَدَّمْ ، ووراءك بمعنى تَأَخَّرْ. وما هو منقول من المصدر وإليه أشار المصنف بقوله :

كـذا رويـد بله ناصـبين ❁ ويعملان الـخفض مصدرين

(ش) يعني أن رُوَيْدَ وبَلْهَ إسما فعلٍ وينصبان ما بعدهما نحو : رويد زيدا وبله عمرا. أما رويد زيدا فأصله أَرْوِدْ زيدا إروادا بمعنى أمهله إمهالا. ثم صغّروا إروادا تصغير الترخيم وأقاموه مقام فعله واستعملوه تارة مضافا الى مفعوله، فقالوا : رويد زيد. وتارة منوّنا ناصبا للمفعول فقالوا : رُوَيْداً زَيْداً. ثم إنهم نقلوه وسمّوْا به فعله فقالوا : رويد زيدا. وأما بله فهو في الأصل مصدر لفعل مهمل مرادف لدَعْ واتْرُكْ، فقيل : بله زيدٍ بالإضافة إلى مفعوله كما يقال : تركَ زَيْدٍ. ثم يقال : بله زيدا بنصب المفعول وبناءِ بله على أنه اسم فعل. ويستعملُ رويد وبله خافضين لمفعوليهما بالإضافة معربين بالنصب دالّين على الطلب أيضا لكن لا على أنهما اسما فعل، بل على أن كلا منهما بدل من اللفظ بفعله نحو : رويد زيدٍ وبله عمرٍو. (ص)

وما لما تنوب عنه مـن عمل ❁ لها وأخّـر ما لذى فيه العمل

(ش) يعني أنّ أسماء الأفعال تعمل عمل ما نابت عنه. فيرفع الفاعل ظاهرا ما ينوب منها عما يرفعه ظاهرا نحو هيهات نجدٌ ، وشتان زيد وعمرو. لأنك تقول : بعُدت نجدٌ وافترق زيد وعمرو. ويرفعه مضمرا ما ينوب منها عما يرفعه مضمرا نحو نزال. وينصب المفعول منها ما ناب عن متعدّ نحو : دراك

زيدا، لأنك تقول : أَدْرِكْ زيدًا. وقس على ذلك. وأن معمولها يجب تأخيره عنها لضعفها بعدم تصرفها خلافا للكسائي محتجّا في جواز تقديم معمولها عليها بقول الراجز :

يا أيها الـــمائح دلوي دونكا ❁ أني رأيت الناس يـــحمدونكا

قال المصنف : ولا حجة له فيه لصحة تقدير دلوي مبتدأ أو مفعولا بدونك مضمرا. (ص)

واحـــكم بتنكير الذي ينوّن ❁ منها وتعـــريف ســـواه بيّن

(ش) لما كانت أسماء الأفعال من قِبل المعنى أفعالا ومن قِبل اللفظ أسماء جعل لها تعريف وتنكير. فعلامة تعريف المعرفة منها تجرّده من التنوين وعلامة تنكير النكرة منها استعماله منوّنا. مثال ذلك إذا استَزَدْتَ من المخاطب حديثا معيّنا قلت : إِيْـــهِ بغير تنوين. وإذا استَزَدْتَ منه حديثا غير معيّن قلت : إِيْـــهٍ بالتنوين. (ص)

ومـــا به خوطب ما لا يعقل ❁ من مشبه اسم الفعل صوتا يجعل

كذا الذي أجدى حكاية كقب ❁ والزم بنا النوعين فهو قد وجب

(ش) يعني أن أسماء الأصوات هو ما وضع لخطاب ما لا يعقل أو ما هو في حكم ما لا يعقل من صغار الآدميين أو لحكاية الأصوات وهي مشبهة لأسماء الأفعال في الإكتفاء بها وعدم احتياجها في إفادة المراد إلى لفظ آخر. فالنوع الأول إما زجر وإما دعاء. فالزجر نحو هَلاَّ لزجر الخيل وعدس لزجر البَغْل وكِخ لزجر الطفل عن تناول شيء. والدعاء كَأَوْ للفرس وبُسْ للغنم وغير ذلك. والثاني كغَاقْ للغراب، ومَاْ بالإمالة للظبية وشيب لشرب الإبل. وبناء

هذا النوعين واجب.

★ ★ ★

﴿ نونا التوكيد ﴾

أي هذا مبحث النونين اللتان تلحقان بالفعل للدلالة على توكيده. (ص)

للفعل توكيد بنونين هما ❁ كنوني اذهبنّ واقصدنْهما

(ش) يعني أن الفعل قد تلحقه إحدى النونين لتأكيده وهما ثقيلة كنون إذهبنّ وخفيفة كنون اقصدنْهما. فالثقيلة هي المشدّدة. والخفيفة هي الساكنة. وكل واحد منهما عند البصريين أصل لتخالُف بعض أحكامها. وذهب الكوفيون إلى أنّ الخفيفة فرع الثّقيلة. وقيل : بالعكس. وذهب الخليل إلى أنّ التوكيد بالثقيلة أشدّ. (ص)

يؤكّدان افعل ويفعل آتيا ❁ ذا طلب أو شرطا إمّا تاليا

أو مثبتا في قسم مستقبلا ❁ وقلّ بعد ما ولم وبعد لا

وغير امّا من طوالب الجزا ❁ وآخر المؤكّد افتح كابرزا

(ش) نونا التوكيد لا تؤكّدان الماضي مطلقا. وإنما تؤكّدان فعل أمر نحو : اضربن زيدا. ومثله الدّعاء نحو قوله : فأنزلَنْ سكينة علينا. أو فعلا مضارعا بأحد هذه الشروط الآتية. الأول أن يأتي أمرا نحو : ليقومَنّ زيد. أو نهيا نحو قوله تعالى : ﴿ فلا تحسبن الله غافلا عمّا يعمل الظالمون ﴾. أو عرضا نحو : ألاَ تنزلن عندنا. أو تحضيضا كقوله :

هلا تَمُنِّنْ بوعد غـــير مُخْلفةٍ ❁ كـــما عهدتُكِ في أيام ذي سَلَمِ

أو تمنّيا كقوله :

فليتكِ يوم الـــملتقَى تَرَيِنَّنِيْ ❁ لِكي تَعْلَمي أنّي امرؤٌ بكِ هائمُ

أو استفهاما كقوله :

وهل يـــمنعّني ارتيادي البِلاَ ❁ دَ من حـــذر الموت ان يأتِيَنْ

الثاني أن يقع شرطا بعد إما نحو قوله تعالى : ﴿ وإما تَخافَنَّ من قوم خيانة الآية ﴾. الثالث أن يكون مثبتا مستقبلا في جواب قسم غير مفصول من لامه بفاصل نحو قوله تعالى : ﴿ وتالله لأكيدنّ أصنامكم ﴾. وقول المصنف : وقلّ بعد ما الخ. يعني أن توكيد الفعل المضارع بالنون إذا دخلت عليه مَا الزائدة التى لم تسبق بإنْ قليل كقوله :

إذا مات منهم واحد سَرَقَ ابنُه ❁ ومن عضَةٍ ما يَنْبُتَنّ شكِيرُها

وكذا الذي دخلت عليه لَـــمْ كقوله :

يـــحسبه الجاهل ما لم يعلما ❁ شيخا على كرسيه معـــمَّمًا

وكذا الذي دخلت عليه لا النافية كقوله تعالى : ﴿ واتقوا فتنة لا تصيبنّ الذين ظلموا منكم خاصّة ﴾. وكذا يقلّ توكيده بالنون إذا وقع بعد غير إما من أداة الشرط. فمن توكيد الشرط قوله :

من يُثْقَفَن منهم فليس بآيبٍ ❁ ابدًا وقتلُ بني قـــتيبة شافِ

ومن توكيد الجزاء قوله :

ومهما تشأ منه فَـــزَارَةُ تُعْطِكم ❁ ومهما تشأ منه فـــزارةُ تَمْنَعا

وقول المصنف : وآخر المؤكد افتح كابرزا يعني أن آخر الفعل المؤكد بإحدى النونين يجب فتحه إذا لم يتصل به شيء كابرزنْ واضربن وانصرن. (ص)

واشكلــه قبل مضمر لين بما ❁ جانس من تــحرّك قد علما

(ش) يعني أنّ آخر الفعل المؤكد بالنون إذا اتصل به مضمر هو حرف لين : ألف أو واو أو ياء يحرَّك بما يجانس ذلك الضمير. فإن كان ألفا فتح. وإن كان واوا ضم. وإن كان ياء كسر. (ص)

والمضمر احذفــنّه إلا الألف ❁ وإن يكن في آخر الفعل ألف

فاجــعله منه رافعا غــير اليا ❁ والواو ياء كاســعينّ ســعيا

(ش) يعني أنه إذا اتّصل بآخر الفعل ألف التثنية وأكّد بالنون أثبتت الألف نحو : ينصرانِّ وانصرانِّ. وإذا اتّصل به واو الذكور أو ياء المخاطبة حذفتا نحو : ينصرُنَّ وانصرن بضم ما قبل النون وينصرِنّ وانصرِنّ بكسر ما قبلها. وإن يكن لام الفعل ألفا وأكّد بالنون، فإن لم يتصل بها واو الذكور أو ياء المخاطبة قلبت الألفُ ياء نحو : اسعَيَنَّ ، اسعيانِّ ، واخشين ، اخشيان ، وارضين ، ارضيانّ. (ص)

واحذفه من رافع هاتين وفي ❁ واو ويا شكل مــجانس قفي

نحو اخشين يا هند بالكسر ويا ❁ قوم اخشون واضمم وقس مسوًّيا

(ش) يعني أنه إذا كان الفعل الذي آخره ألف مسندا إلى واو الذكور أو ياء المخاطبة وأكّد بالنون حذفت ألفه وحرّكت الواو والياء بحركة تجانسهما فتضم الواو وتكسر الياء نحو : يا زيدون اخشون بضم الواو ويا هند اخشين بكسر الياء ويا زيدون ارضون ويا هند ارضينّ. وقس على ذلك. (ص)

ولـــم تقع خفيفة بعد الألف ❁ لـــكن شديدة وكسرها ألف

(ش) يعني أن النون الخفيفة لا يجوز تأكيد الفعل المسند إلى ألف التثنية بها. وذلك لِمَا يلزم على ذلك من التقاء الساكنين. وأما النون الثقيلة فيجوز تأكيد الفعل المذكور بها ويجب كسرها فتقول : انصرانِّ ولينصران بتشديد النون فيهما مع كسرها. ﴿ تنبيه ﴾ يجب حذف نون الرفع من الأفعال الخمسة المؤكّدة بإحدى نوني التوكيد. (ص)

وألـــفا زد قبـــلها مؤكّـــدا ❁ فعـــلا إلى نون الإناث أسندا

(ش) الفعل المسند إلى نون الإناث لا يجوز تأكيده بالنون الخفيفة. وإنما يجوز تأكيده بالنون الثقيلة. فإذا أُكّد بها وجبت زيادة الألف فاصلة بينها وبين نون الإناث فتقول مثلا : اضربنان وليضربنان ولا تضربنان. (ص)

واحذف خفيفة لساكن ردف ❁ وبـــعد غـــير فتحة إذا تقف

(ش) إذا وقع بعد النون الخفيفة ساكن متّصل بها وجب حذفها لأنها لمّا لم تصلح للحركة عوملت معاملةَ حرفِ المدّ فحذفت لأجل التقاء الساكنين سواء وقعت بعد فتحة نحو : اضرِبَ الرّجل يا زيد. أو ضمة نحو : اضربُ الرّجل يا قوم. أو كسرة نحو : اضرب الرّجل يا هند. وكذا يجب حذفها عند الوقف عليها إذا وقعت بعد غير فتحة بأن وقعت بعد كسرة أو ضمة نحو : يا هند اخرجي، تريد اخرجِنْ. ويا هؤلاء اخرجو، تريد اخرجُنْ. وأما إذا وقعت بعد الفتحة فسيأتي حكمها. (ص)

واردد إذا حذفتها في الوقف ما ❁ من أجلها في الأصل كان عدما

(ش) تقدّم أنّ واو الذكور وياء الْمخاطبة حذفتا وجوبا من الفعل الْمؤكد

بالنون الخفيفة. وأنها يجب حذفها للوقف إذا وقعت بعد غير الفتحة. وفي هذا البيت أخبر المصنف بأن الواو والياء المحذوفتين لأجل النون وجب ردهما بعد حذفها لأجل الوقف فتقول في يا قوم اضربُن : يا قوم اضربوا، وفي يا هند اضربن : يا هند اضربي. وكذا يجب رد نون الرفع المحذوفة لأجل النون الخفيفة فتقول في هل تضربن يا قوم : هل تضربوُنْ وفي هل تضربن يا هند : هل تضربِينْ. (ص)

وأبــدلنها بــعد فتح ألــفا ۞ وقــفا كما تقول في قفن قفا

(ش) يعني أن النون الخفيفة يجب إبدالها ألفا إذا وُقف عليها بعد الفتحة. فإذا وقفت على قفن قلت : قفا. ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ لنسفعا وليكونا ﴾. وندر حذفها مع عدم التقائها بساكن وعدم وقف كقوله : إِضْرَبَ عنك الهُمُومَ طَارِقَهَا، بفتح باء اضرب.

★ ★ ★

﴿ ما لا ينصرف ﴾

الــصرف تنوين أتى مبــيّنا ۞ مــعنى به يكون الإسم أمكن

(ش) لما كان هذا الباب معقودا لبيان ما لا ينصرف أي ما لا يقبل الصرف، توقّف معرفته على معرفة الصرف ما هو ؟ ولذا قدّم المصنف تعريف الصرف فقال : الصرف الخ. يعني أن الصرف هو التنوين الذي جيء به في آخر الإسم لبيان أنه يبقى على أمكنيته. واعلم أن الأصل في الإسم أن يكون معربا منصرفا. ولا يخرج عن ذلك إلا بكونه مشابها للحرف أو للفعل.

والإسم الباقي على ذلك يسمّى متمكّنا أمكن. فإن شابَهَ الحرف بلا معاند بُني وسمّي غير متمكّن. وإن شابَهَ الفعل بوجه من الوجوه الآتية لم ينصرف وسمّي متمكّنا غير أمكن. وإنما يشابه الإسم الفعل إذا اجتمعت فيه علّتان فرعيّتان ترجع إحداهما إلى اللفظ والأخرى إلى المعنى ، أو كانت فيه علة واحدة تقوم مقام العلتين. فتعريف غير المنصرف هو الإسم الذي اجتمعت الخ. وذلك لأن في الفعل فرعية على الإسم ترجع إلى اللفظ وهي إشتقاقه من المصدر وفرعية عليه ترجع إلى المعنى وهي احتياجه اليه، لأن الفعل يحتاج إلى الفاعل، والفاعل لا يكون إلا إسما. والعلل المانعة للصرف تسع جمعها بعضهم في قوله :

موانع الصرف تسع كلّما اجتمعت ❁ ثنتان منها فما للصّرف تصويب

عدل ووصف وتأنيث ومعرفة ❁ وعجمة ثم جـــمع ثم تركيب

والنون زائدةً من قبلها ألف ❁ ووزن فعل وهذا القول تقريب

والمعنوية منها الوصفية والعلمية. والباقي منها لفظي. ويمنع مع الوصفية ثلاث : العدل ووزن الفعل وزيادة الألف والنون. ومع العلمية تلك الثلاث ، والعجمة ، والتركيب المزجي ، والتأنيث ، وألف الإلحاق. وأما صيغة منتهى الجموع فتمنع الصرف مفردةً. فهي العلة الواحدة التي تقوم مقام العلتين وكذا ألف التأنيث. وسترى ذلك مفصّلا. (ص)

فألـــف التأنيث مطـــلقا منع ❁ صرف الذي حـــواه كيفما وقع

(ش) يعني أن ألف التأنيث مطلقا تمنع صرف ما هي فيه كيفما وقع. والمراد بقوله : مطلقا أنها تمنع سواء كانت مقصورة كألف حبلى، أو ممدودة كألف

حمراء. والمراد بقوله : كيفما وقع أنها تمنع سواء كان ما هي فيه نكرة كذكرى وصحراء أو معرفة كرضوى وزكريّا وسواء كان مفردا كما مثّل أو جمعا كجرحى وأصدقاء وسواء كان إسما كما مثل أو صفة كحبلى وحمراء.

(ص)

وزائداً فعلان في وصف سلم ❁ من أن يرى بتاء تأنيث ختم

(ش) قوله : وزائدا مرفوع على أنه معطوف على الضمير في قوله : منع. يعني أن من موانع الصرف الألف والنون الزائدتين إذا وجدتا في وصف على وزن فعلان لم يؤنّث بتاء في آخره. وذلك بأن يكون مؤنثه على فعلى كغضبان وسكران وندمان من النَدَم. وأما المشتق من المنادَمَة فهو منصرف. أو لا مؤنث له كلَحْيان لكبير اللحية. أما الأول فإن النحاة اتفقوا على منعه من الصرف. وأما الثاني ففيه خلاف والصحيح منعه. وقد جمع المصنف ما كان على وزن فعلان ومؤنثه فعلانة في قوله :

أجِزْ فعلى لفعلانا ❁ إذا استثنيت حبلانا
ودخنانا وسخنانا ❁ وسيفانا وصَحيانا
وصوجانا وعلانا ❁ وقشوانا ومصّانا
وموتانا وندمانا ❁ وأَتْبِعهنّ نصرانا

وذيّله بعضهم بقوله :

وزد فيهن خَمْصانا ❁ على لغة وألْيانا

واعلم أن بعض العرب وهو بنو أسد صَرَفوا فعلان مطلقا، لأنه عندهم يطّرد تأنيثه بالتاء كما أشار إليه المصنف في الكافية بقوله :

وباب سكران لدى بني أسد ❁ مصروف إذ بالتّاء عنهم اطّرد

(ص)

ووصف أصلي ووزن أفعلا ❁ ممنوع تأنيث بتا كأشهلا

(ش) يعني أن من موانع الصرف اجتماع الوصفية ووزن أفعل أي كون الإسم وصفا على وزن أفعل بشرط أن يُمنع من التأنيث بالتاء إمّا لكون مؤنثه على فَعْلاَءَ كأشهل وأحمر أو على فَعْلَى كأفضل أو لا مؤنث له كأكمر وآدر. تقول : مررت بأشهلَ وأحمرَ وأفضلَ وأكمرَ وآدرَ. فإن أنّث بالتاء انصرف كأرمل بمعنى فقير. فإنه منصرف لأن مؤنثه أَرْمَلَةٌ. (ص)

وألغينّ عارض الوصفيّة ❁ كأربع وعارض الإسمية

فالأدهم القيد لكونه وضع ❁ في الأصل وصفا انصرافه منع

(ش) يعني أن المعتبر في منع الصرف وعدمه هو الوصفية والإسمية الأصليتان. وما كان منهما عارضا لم يعتبر في ذلك. مثال ذلك كأَرْبَع فإنه في الأصل اسم، فلو استعمل وصفا كأن يقال : مررت بنسوة أربع لم يمنع من الصرف لأن وصفيته عارضة. وكأَدْهَم فإنه في الأصل وصف. فإذا جعل اسما للقيد ثبت على منعه من الصرف لأن الإسمية فيه عارضة. (ص)

وأجدل وأخيل وأفعى ❁ مصروفة وقد ينلن المنعا

(ش) انه لما كان المعتبر في المنع وعدمه هو الوصفية والإسمية الأصليتين ، كان أجدل وأخيل وأفعى مصروفةً لأنها أسماء مجردة عن الوصفية في أصل الوضع لأنّ أجدلاً وُضِع اسما للصقر. وأخيلا وضع للطائر ذي نُقَطٍ كالخيلان وهو الشُّقُرَّاق. وأفعى وضع اسما للحية. وقول المصنف : وقد ينلن المنعا بالبناء

للمجهول أي يعطَيْنه. يعني أن تلك الأسماء الثلاثة قد تأتي في كلام بعض العرب ممنوعة من الصرف شذوذا. ومما جاء على ذلك قوله :

كأنّ العُـقَيْلِين يوم لقيتُهم ❁ فِـرَاخُ القطا لاقَيْن أجدَلَ بَازِيَا

وقوله :

ذريني وعلمي بالأمور وشِيْمتي ❁ فما طائـري يوما عليك بأخيلا

(ص)

ومنع عدل مع وصف معتبر ❁ في لفظ مثـنى وثلاث وأخر

(ش) يعني أن من موانع الصرف إجتماعَ العدل مع الوصفية. وذلك في موضعين. أحدهما المعدول في العدد إلى مَفْعَل أو فُعَال كمَثْنَى وثُلاَث. والثاني في أُخَرَ المقابِلِ لآخرين. (ص)

ووزن مثـنى وثلاث كهما ❁ من واحـد لأربع فليعـلما

(ش) يعني أن ما كان على وزن مثنى وثلاث من واحد إلى أربع مثلهما في الحكم. وهو مَوْحَدُ وأُحَاد ومَثْنَى وثُنَاء ومَثْلَث وثُلاَث ومَرْبَع ورُبَاع. وهذه الألفاظ الثمانية متفق عليها في سماعها عن العرب. وأمّا ما كان على وزنهما من خمسة إلى عشرة فاختلف النحاة فيه. قال المصنف في شرح الكافية : وروي عن بعض العرب مَخْمَس وعُشَار ومَعْشَرُ. وظاهر كلامه في التسهيل أن خماس مسموع أيضا ولم يرد غير ذلك عنهم. وما لم يسمع من ذلك ففيه ثلاثة مذاهب : أحدها أنه يقاس على ما سمع. الثاني لا يقاس. الثالث يقاس على فُعَال لكثرته لا مَفْعَل. قال أبو حيان : والصحيح أن كلا البناءين مسموع من واحد إلى عشرة. (ص)

وكن لـــجمع مشبه مفاعلا ❁ أو الـــمفاعيل بـــمنع كافلا

(ش) يعني أن من موانع الصرف كون الإسم على صيغة منتهى الجموع وهو كونه جمعا مشبها لمفاعل أو مفاعيل بأن يكون مفتوح الأول ويكون ثالثه ألفا بعدها حرفان أوّلهما مكسور أو ثلاثة أحرف وسطُها ساكن سواء في ذلك ما كان أوّله ميما أو غيرها نحو : مساجد ، ومصابيح ، وجواهر ، وأقاويل. وتقدّم أنّ صيغة منتهى الجموع علة واحدة تقوم مقام العلتين. (ص)

وذا اعتلال منه كالـــجواري ❁ رفـــعا وجرّا أجره كساري

(ش) يعني أن ما كان على صيغة منتهى الجموع إذا كان معتل الآخر، فإنه معرب إعراب المنقوص. وهو أن يرفع بضمة مقدّرة ويجر بكسرة مقدّرة وينصب بفتحة ظاهرة. وذلك نحو : جَوَارٍ وغَوَاشٍ تقول : هذه جوارٍ ، ورأيت جوارِيَ ، ومررت بجوَارٍ ، وهذه غوَاشٍ ، وغُشِي القوم بغوَاشٍ ، ورأيت غواشِيَ. (ص)

ولسراويل بـــهذا الـــجمع ❁ شبه اقتـــضى عموم الـــمنع

(ش) إعلم أنه لمّا لم يوجد في الكلمات العربية ما كان على وزن مَفَاعِلَ أو مَفَاعِيْلَ إلا أن يكون جمعا أو ما نقل منه، فحق ما وَازَنَهُمَا أن يُمنع من الصرف وإن فقدت منه الجمعية إذا تمّ شبهه بهما بأن لم تكن ألفه عوضا عن إحدى يائي النسبة ولا كسرة ما بعد الألف عارضةً ولا بعد ألفه ياءٌ مشدّدة. ولم يوجد ذلك في مفرد عربي. ولمّا وجد في مفرد أعجميّ وهو سراويل لم يمكن إلا منعُه من الصرف وجها واحدا خلافا لمن زعم أن فيه وجهين : الصرف وعدمَه. تقول : هذا سراويلُ وتسرولت بسراويلَ ولبست سراويلَ.

(ص)

وإن به سمّي أو بما لحق ❁ به فالإنصراف منعه يحق

(ش) يعني أن ما كان على وزن مَفَاعِلَ أو مَفَاعِيْلَ إذا جعل علما، فحقه أن يمنع من الصرف سواء كان منقولا عن جمع محقّق كمَسَاجِدَ اسم رجل أو ما ألحق به من لفظ أعجمي كسَرَاوِيْلَ وشَرَاحِيْلَ أو لفظا أُرْتُجِلَ به للعلمية كهَوَازِنَ. تقول : مررت بمساجدَ وسراويلَ وشراحيلَ وهَوَازِنَ بفتح أواخرها بلا تنوين. (ص)

والعلم امنع صرفه مركّبا ❁ تركيب مزج نحو معديكرب

(ش) لما فرغ المصنف من بيان الوصفية وما اجتمع بها، شرع في بيان العلمية وما اجتمع بها. فقال : والعلم الخ. يعني أن من موانع الصرف اجتماع العلمية وتركيب المزج. والمراد بتركيب المزج أن يجعل الإسمان إسما واحدا لا بإضافة ولا بإسناد بل يُنَزَّل عجزُه من الصدر منزلة تاء التأنيث. ولذلك التزم فيه فتح آخر الصدر إلا إذا كان معتلا، فإنه سُكن للتخفيف. وذلك نحو : بَعْلَبَكَّ وحَضْرَمَوْت إسمَا بلد ومَعْدِيْكَرِبَ اسم رجل. تقول : هذان بعلبك وحضرموت ، ودخلت بعلبكَ وحضرموت ، وأقمت ببعلبك وحضرموت ، وجاء معديكرب ، ولقيت معديكرب، واجتمعت بمعديكرب. (ص)

كذاك حاوي زائدي فعلانا ❁ كغطفان وكأصبهانا

(ش) يعني أن من موانع الصرف اجتماع العلمية وزيادة الألف والنون سواء كان ما فيه ذلك على فعلان أو غيره كحَمْدَان وعُثْمَان وعِمْرَان وغَطَفَان وأَصْبِهَان. ﴿ تنبيه ﴾ علامة زيادة الألف والنون سقوطهما في بعض

التصاريف كسقوطهما في رد نسيان وكفران إلى نَسِيَ وكَفَرَ. فإن كانتا فيما لا ينصرف فعلامة الزيادة أن يكون قبلهما أكثر من حرفين أصولا. فإن كان قبلهما حرفان ثانيهما مضعّف ، فلك إعتباران : إن قدّرت أصالة التضعيف فالألف والنون زائدتان. وإن قدّرت زيادة التضعيف فالنون أصلية. مثال ذلك حَسَّان، فإنه إن قُدِّر أنه مشتق من الحس فالنون فيه زائدة ووزنه فَعْلاَنُ. وحكمه أن لا ينصرف وهو الأكثر. قال الشاعر :

ما هاج حسانَ رُسومُ المُدَام ❁ ومَظْعنُ الحيِّ ومبنَى الخيام

وإن جعل من الحسن فالنون فيه أصلية ووزنه فَعْلاَلُ. وحكمه أن ينصرف. وكذلك شيطان، فإنه يحتمل أن يكون من شاط بمعنى احترق أو من شطن بمعنى بعد. (ص)

كذا مؤنّث بهاء مطلقا ❁ وشرط منع العار كونه ارتقى
فوق الثّلاث أو كجور أو سقر ❁ أو زيد اسم امرأة لا اسم ذكر
وجهان في العادم تذكيرا سبق ❁ وعجمة كهند والمنع أحق

(ش) يعني أن من موانع الصرف اجتماع العلمية والتأنيث. فإن كان العلم مؤنثا بهاء ملفوظة فلا فرق فيه بين أن يكون علما لرجل كطلحة وحمزة أو علما لامرأة كعائشة ورملة. ولا فرق فيه بين أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف كالمثال المذكور أو لا كقُلة وثُبة مسمّى بهما فتقول مثلا : هؤلاء طلحةُ وحمزةُ وعائشةُ ورملةُ وقلةُ وثبةُ. وإن كان العلم مؤنثا بهاء مقدّرة بأن كان المؤنث مسمّى به في الحال كسُعَاد وزَيْنَب أو في الأصل كعناق اسم رجل فيشترط في منعه من الصرف أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف كزينب

وسعاد أو علَما أعجميا كجُوْرَ أو محرّك الوسط كسَقَرَ أو منقولا من مذكر كزَيْدَ اسم امرأة. فإن لم يكن العلم الساكنُ الوسطِ منقولا من علم مذكر ولا أعجميا كهند جاز فيه الصرف ومنعه، والمنع أولى. (ص)

والعجميّ الوضع والتعريف مع ❁ زيد على الثلاث صرفه امتنع

(ش) يعني أنّ من موانع الصرف اجتماع العلمية والعجمية. والمراد بالعجمية أن يكون اللفظ من الأوضاع العجمية. فالعلم العجمي ممنوع من الصرف بشرطين : أحدهما أن يكون عجميّ التعريف أي يكون علما في لغتهم. الثاني أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف. وذلك نحو : إبراهيم وإسماعيل وإسحاق. فإن كان الإسم عجميَّ الوضع غير عجميّ التعريف لم يمنع من الصرف نحو : لجامٍ إذا سمّي به رجل. وكذا لم يمنع من الصرف إذا كان عجميّ التعريف غير عجمي الوضعي. وكذا لم يمنع من الصرف إذا لم يزد على ثلاثة أحرف سواء كان ساكن الوسط كنُوْح ولُوْط أو متحرِّكَهُ كشَتَرٍ ولَمَكٍ. (ص)

كذاك ذو وزن يَخصّ الفعلا ❁ أو غالب كأحـــمد ويعـــلى

(ش) يعني أن من موانع الصرف اجتماع العلمية ووزن الفعل. فكلّ علم هو على وزن من أوزان الفعل فهو ممنوع من الصرف بشرط أن يكون ذلك الوزن خاصا بالفعل كتعلم وانطلق أو غالبا فيه كأحمد ويعمر. تقول : جاء تعلّم وانطلق وأحمد ويعمر ورأيت تعلّم وانطلق وأحمد ويعمر ومررت بتعلّم وانطلق وأحمد ويعمر. (ص)

وما يصير علما من ذي ألف ❁ زيدت لإلحاق فليس ينصرف

(ش) إن الإسم الذي زيدت فيه الألف المقصورة للإلحاق إذا جعل علما فإنه

يمنع من الصرف. وذلك لأن ألف الإلحاق المقصورةَ شبيهة بألف التأنيث من وجهين. الأول أنها زائدة، ليست مبدلة من شيء بخلاف الممدودة فإنها مبدلة من ياء. الثاني أنها تقع في مثال صالح لألف التأنيث نحو : أَرْطَى، فإنه على مثال سَكْرَى. وعِزْهَى على مثال ذِكْرَى بخلاف الممدودة فإنها لا تقع كذلك نحو عِلْبَاء. ولمّا كانت شبيهة بها أعطيت حكمها وهو منع الصرف إذا اجتمعت مع العلمية. ﴿ تنبيه ﴾ الإلحاق هو جعل الثلاثي بزنة الرّباعي أو الخماسي الأصول ليلحق به في تصاريفه فيزاد فيه حرف كألف أَرْطَى وعَلْقَى لجعلهما كجَعْفَر وكألف عِزْهَى وذِفْرَى لجعلهما كدِرْهَم. (ص)

والعلم امنع صرفه إن عدلا ۞ كفعل التوكيد أو كشعلا

والعدل والتعريف مانعا سحر ۞ إذا به التعيين قصدا يعتبر

(ش) من موانع الصرف أيضا اجتماع التعريف مع العدل. وذلك في ثلاثة مواضع. الأول ما كان على فُعَل من ألفاظ التوكيد وهو جُمَع وكُتَع وبُصَع وبُتَع. الثاني العلم المعدول إلى فُعَل نحو : عُمَر وزُفَر ومُضَر. الثالث سحر إذا أريد به سحر يوم بعينه نحو قولك : آتيك يوم الجمعة سحر. (ص)

وابن على الكسر فعال علما ۞ مؤنّثا وهو نظير جشما

عند تميم واصرفن ما نكّرا ۞ من كلّ ما التعريف فيه أثّرا

(ش) يعني أن ما كان على فَعَالِ علما مؤنثا، فإنه مبني على الكسر عند الحجازيين سواء كان آخره راء أو غيره نحو حذامِ ووبارِ وسفارِ تقول : هذه حذامِ، ورأيت حذامِ، ومررت بحذامِ. وإنما بني على الكسر لشبهه بنَزَالِ وزنا وتعريفا وتأنيثا وعدلا. وأما بنو تميم فإنهم أعربوا العلم المذكور إعراب ما لا

ينصرف للعلمية والعدل، فإنه عندهم معدول عن فاعلة. وقول المصنف : واصرفن الخ. يعني أن كل ما أثّر فيه التعريفُ في المنع من الصرف فإنه إذا نكر انصرف. وذلك كلّ ما يُمنع صرفه للعلمية وما يجامعها من العِلل. مثال ذلك سحرُ، فإنه إذا أريد به سحر يوم بعينه امتنع صرفه. وإذا أريد به سحر يوم غير متعين لم يمنع من الصرف. (ص)

وما يكون منه منقوصا ففي ۞ إعرابه نهج جوار يكتفي

(ش) يعني أن ما كان من الأسماء التي لا ينصرف منقوصا، فإنه يجرى مجرى غواشٍ وجوارٍ في أنهما مرفوعان بضمة مقدّرة ومجروران بفتحة مقدّرة مع التنوين فيهما ومنصوبان بفتحة ظاهرة بغير تنوين، سواء في ذلك ما اجتمعت فيه الوصفيّة وما يجامعها أو ما اجتمعت فيه العلميّة وما يجامعها. مثال الأوّل أُعَيْمٍ تصغير أَعْمَى تقول : هذا أعيمٍ ، ورأيت أعيمِيَ ، ومررت بأعيمٍ. مثال الثاني قاضٍ إذا سميت به امرأة، تقول : هذه قاضٍ ، ورأيت قاضِيَ ، ومررت بقاضٍ. (ص)

ولاضطرار أو تناسب صرف ۞ ذو المنع والمصروف قد لا ينصرف

(ش) يعني أنه يجوز صرف ما لا ينصرف في الشعر عند الضرورة ، وفي النثر عند طلب التناسب. مثال الأول قوله :

ويوم دخلتُ الخِدْرَ خدَر عُنيزةٍ ۞ فقالت لكَ الوَيْلاَتُ انّك مُرْجِلِي

ومثال الثاني قوله تعالى : ﴿ سَلاَسِلا وأغلالا وسعيرا ﴾ في قراءة نافع والكسائي وقوله تعالى : ﴿ قواريرا قواريرا من فضّة قدّروها تقديرا ﴾ في قراءتهما. وأن المنصرف قد يمنع من الصرف للضرورة وهذا مما اختلف النحاة في جوازه. واستشهد المجوِّزون بقوله :

ومـــمّـــن ولـــدُوا عـــامـــ ❁ ـــر ذو الطول وذو العَرْضِ

★ ★ ★

﴿ إعراب الفعل ﴾

(ص)

إرفع مـــضارعا إذا يـــجرّد ❁ من ناصب وجـــازم كتسعد

(ش) يعني أن الفعل المضارع يجب رفعه إذا لم يدخل عليه ناصب ولا جازم. ورافعه التجرّد فهو عامل معنويّ كالإبتداء للمبتدأ. وهو مذهب الكوفيين وهو الصحيح. وعند البصريين انّ رافعه هو وقوعه موقع الإسم. وقال ثعلب : هو نفس المضارعة. وقال الكسائي : هو حرف المضارعة. ﴿ تنبيه﴾ تقدّم في باب الإعراب أن المضارع إنما يعرب إذا لم تتّصل بآخره نون الإناث أو نون التوكيد فلا تغفل. (ص)

وبـــلن انصبه وكي كذا بأن ❁ لا بعد علم والتي من بعد ظن

فانصب بـــها والرفع صحّح واعتقد ❁ تـــخفيفها من أنّ فهو مطّرد

(ش) نواصب المضارع عشرة وهي تنقسم إلى قسمين : ما ينصب المضارع بنفسه وما ينصبه بإضمار أنْ. فالأول أربعة أحرف وهي لَنْ وكَيْ وأَنْ وإِذَنْ. والثاني سوى هذه الحروف الأربعة. وبدأ المصنف بالأول فقال : وبلن انصبه الخ. يعني أنّ لَنْ من نواصب المضارع وهي تدل على النفي وتختص بالدخول على المضارع وتخلّصه للإستقبال وتنصبه نحو قولك : لَنْ آكُلَ تمراً ولنْ

أشربَ لبنا. وأما كَيْ فهو حرف بمنـــزلة أن المصدرية معنى وعملا. وذلك هو المراد هنا وإن كان لها استعمال غيرُه. ويتعيّن ذلك إذا وقعت بعد اللام نحو قوله تعالى : لكي لا تَأْسَوْا. وأما أَنْ فهو حرفٌ مصدريّ ينصب المضارع جزما بشرط أن لا تقع بعد فعل من أفعال اليقين كعَلِمَ أو فعل من أفعال الرّجحان كظَنَّ. فإن وقعت بعده جاز نصب المضارع بعدها على أنها ناصبة وجاز رفعه على أنها مخفّفة من أَنَّ الثقيلة نحو : علمتُ أن يقوم زيد وظننت أن يذهب خالد. ومعنى كون أَنْ حرفا مصدريّا أنها مع مدخولها مؤوّلة بالمصدر. فقولك : أعجبني أن يقوم زيد بمعنى أعجبني قيام زيد. (ص)

وبعضهم أهمل أنْ حملا على ❁ ما أختها حيث استحقّت عملا

(ش) يعني أن بعض العرب أهمل أَنْ عن العمل في محل هي فيه مستحقة للعمل بأن لم يتقدّمها ظَنَّ ولا عَلِمَ. وذلك بحملها على مَا المصدريّة بجامع أنّ كلاً منهما حرف مصدريّ ثنائي كقراءة ابن محيصن : ﴿ لمن أراد أن يتمُّ الرّضاعة ﴾ برفع يتم. هذا هو مذهب البصريين. وأما الكوفيون فإنهم جعلوها مخفّفة من الثّقيلة. (ص)

ونـــصبوا بإذن الـــمستقبلا ❁ إن صدّرت والفعل بعد موصلا

أو قبله اليمين وانـــصب وارفعا ❁ إذا إذن من بعد عطف وقعا

(ش) يعني أن من نواصب المضارع إِذَنْ. وللنصب بها ثلاثة شروط : الأول أن يكون الفعل مستقبلا، فيجب الرّفع في إِذَنْ تصدُقُ جوابا لمن قال : أنا أُحبّك. الثاني أن تكون مصدّرة، فإن تأخّرت نحو : أُكرِمُكَ إِذَنْ، أُهْمِلَتْ. الثالث أن لا يُفصل بينها وبين الفعل بغير القَسَم فيجب الرّفع في إِذَنْ أنا أُكرِمُك. وأمّا إذا كان الفاصل بينهما قَسَما، فإنه يغتفر فينصب المضارع

بعدها كقوله :

إذن والله نَرْمِيَهم بحرب ❁ يُشيب الطِّفلَ من قبل المشيب

وإذا وقعت إذن بعد عاطفٍ واوٍ أو فاءٍ فإنه يجوز للفعل بعدها الرّفع والنصب ومن الرّفع قوله تعالى : ﴿ وإذا لا يلبثون خلافك إلا قليلا ﴾. (ص)

وبين لا ولام جرّ التزم ❁ إظهار أن ناصبة وإن عدم

لا فأن اعمل مظهرا أو مضمرا ❁ وبعد نفي كان حتما أضمرا

(ش) لما فرغ من بيان النواصب التي تنصب المضارع بنفسها، شرع في بيان النواصب التي تنصبه بإضمار أنْ فقال : وبين الخ. يعني أن من النواصب التي تنصب المضارع بإضمار أنْ لام كي. وهي في الحقيقة اللام الجارّة الدالة على التعليل أو العاقبة. فإن دخلت على المضارع فإما أن تقع بعدها لاَ النّافية أوْلاَ فإن وقعت بعدها لا، وجب إظهار أنْ النّاصبة بعدها نحو قوله تعالى : ﴿ لئلاّ يكون للنّاس عليكم حجّة ﴾. وقولك : التحفْتُ عند النوم لئلاّ يصيبَني البردُ. وإن لم تقع بعدها لا النّافية، جاز إظهار أنْ بعدها وإضمارها. فالإظهار نحو قوله تعالى : ﴿ وأمرْتُ لأنْ أكونَ أوّل المسلمين ﴾. والإضمار نحو قوله تعالى : ﴿ وأمرت لنُسلمَ لربّ العالمين ﴾. وسواء كانت اللام للتعليل كما مثّل أو للعاقبة نحو قوله تعالى : ﴿ فالتقطه آلُ فرعون ليكون لهم عدوّا وحَزَنًا ﴾. وقول المصنف : وبعد نفي كان الخ. يعني أن من النواصب التي تنصب المضارع بإضمار أن لام الجحود وهي اللام الداخلة على المضارع بعد كَانَ المنفيّة بمَا أو يكون المنفيّة بلَمْ. ويجب إضمار أنْ بعدها نحو قوله تعالى : ﴿ وماكان الله ليَظْلِمَهم ﴾ وقوله تعالى : ﴿ لم يكن الله ليغفر لهم ﴾. (ص)

كذاك بعد أو إذا يصلح في ۞ موضعها حتّى أو إلا أن خفي

(ش) يعني أن من النواصب التي تنصب المضارع بإضمار أن أوْ بشرط أن تكون بمعنى حتَّى أو بمعنى إلاَّ. مثال الأوّل قولك : لأُلْزِمنَّك أو تقضِيَني حقّي. ومثال الثاني قولك : لأَقْتلَنّ الكافر أو يُسلِمَ. (ص)

وبعد حتّى هكذا إضمار أن ۞ حتم كجد حـتّى تسرّ ذا حزن

(ش) يعني أن من النواصب التي تنصب المضارع بإضمار أن أيضا حتَّى. وإضمارها بعدها واجب أيضا. والغالب في حتّى حينئذ أن تكون للغاية نحو قوله تعالى : ﴿ لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى ﴾. وعلامتها أن تصلح في موضعها إلى. وقد تكون للتعليل نحو قول المصنف : جد حتّى تسرّ ذا حزن. وعلامتها أن تصلح في موضعها كَيْ. وذكر المصنف في التسهيل أنها قد تكون بمعنى إلاّ أنْ نحو قوله :

ليس العطاءُ من الفضول سماحةً ۞ حتّى تـجودَ وما لديك قليلُ

(ص)

وتـلو حتّى حالا أو مؤوّلا ۞ به ارفعنّ وانصب المستقبلا

(ش) يعني أن النصب بأن مضمرة بعد حتّى بشرط أن يكون المضارع مستقبلا، فحينئذ يجب نصب المضارع بعد حتّى. فإن كان استقباله حقيقيًا بأن كان بالنسبة إلى زمن التكلّم، فالنصب واجب نحو قولك : لَأَسِيْرَنّ حتّى أدخلَ البلد. وإن كان بالنسبة إلى ما قبلها خاصّة، فالنصب جائز لا واجب نحو قوله تعالى : ﴿ وزلزلوا حتّى يقول الرّسول والذين آمنوا معه ﴾. فإن قولهم إنّما هو مستقبل بالنظر إلى الزلزال لا بالنظر إلى زمن قصّ ذلك علينا.

فالرفع على تأويله بالحال وهي قراءة نافع. والنصب على تأويله بالمستقبل وهي قراءة غيره. وإن كان المضارع الواقع بعد حتّى حالا أو مؤوّلا به ، فإن كان حالا حقيقيّا، فالرّفع حينئذ واجب نحو : سرت حتّى أدخلها، إذا قلتَ ذلك وأنت في حالة الدخول. وإن كانت حاليّته غير حقيقة، فالرّفع جائز لا واجب نحو قوله تعالى : ﴿ حتّى يقول الرّسول ﴾ في قراءة نافع كما تقدم. ويشترط لرفع المضارع بعد حتّى سوى كونه حالا أن يكون مسبَّبا عما قبلها فلا يجوز الرّفع في نحو قولك : لَأَسِيْرَنَّ حتّى تطلع الشمس. وأن يكون فضلة فلا يجوز الرفع أيضا في نحو قولك : سيري حتّى أدخل البلد. (ص)

وبعد فا جواب نفي أو طلب ۞ محضين أن وسترها حتم نصب

(ش) يعني أن من النواصب التي تنصب المضارع بإضمار أَنْ الفاء الواقعة في جواب نفي محض أو طلبٍ محض. وإضمارأن بعدها واجب. وهذه الفاء تدلّ على أنّ ما بعدها مسبّب عن النفي أو الطلب الواقع قبلها. ولذا تسمّى الفاءَ السببيّةَ. والمراد بالطلب ما يعمّ الأمر والنهي والدّعاء والإستفهام والعرض والتحضيض والتمنّي والترجّي. وهذه ثمانية أمور وتاسعها النّفي. وجمع بعضهم تلك التسعة في قوله :

مر وانه وادع وسل واعرض لحضّهم ۞ تمنّ وارج كذاك النفي قد كملا

مثال الأمر قوله :

يا ناقَ سَيري عَنَقًا فسيحا ۞ إلى سليمانَ فنستريحا

ومثال النهي قوله تعالى : ﴿ لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب ﴾. ومثال الدّعاء نحو قوله تعالى : ﴿ ربنا اطمس على أموالهم واشدد على

قلوبهم فلا يؤمنوا ﴾. والإستفهام نحو قوله تعالى : ﴿ فهل لنا من شفعاءَ فيشفعوا لنا ﴾. والعرض نحو قوله :

يا ابنَ الكرام ألاَ تدنو فتُبْصِرَما ۞ قد حدّثوك فما راءٍ كمن سمعا

والتحضيض نحو قوله تعالى : ﴿ لولا أَخَّرْتني إلى أجل قريبٍ فأصّدّق وأكن من الصّالحين ﴾. والفرق بين العرض والتحضيض أنّ العرض طلب بلين ورفق والتحضيض طلب بحثّ وإزعاج. والتمنّي نحو قوله تعالى : ﴿ ياليتني كنت معهم فأفوز فوزا عظيما ﴾. والترجّي نحو قوله تعالى : ﴿ يا هامان ابنِ لي صرحا لعلي أبلغ الأسباب أسباب السموات فاطلع إلى إله موسى ﴾. والنفي نحو قوله تعالى : ﴿ لا يُقضى عليهم فيموتوا ﴾. واحترز بفاء الجواب عن الفاء التي لمجرد العطف نحو : ما تأتينا فتحدّثنا بمعنى ما تأتينا فما تحدثنا، فالفعلان منفيان. وعن الفاء الإستئنافية نحو قوله :

ألم تسأل الرَبْعَ القَوَاءَ فينطق ۞ وهل يُخْبِرَنْك اليوم بيداءُ سَمْلَقُ

(ص)

والواو كالفا إن تفد مفهوم مع ۞ كلا تكن جلدا وتظهر الجزع

(ش) يعني أن من النواصب التي تنصب المضارع بإضمار أَنْ الواوَ التي تدل على المعية. وهي كالفاء في أحكامها فيشترط لها أن تقع بعدما تقع بعده الفاء من الأمور التسعة المذكورة. وسمع النصب معها في خمسة مما سمع مع الفاء. الأوّل النفي نحو قوله تعالى : ﴿ ولّما يعلمِ الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصّابرين ﴾. الثاني الأمر نحو قوله :

فقلت ادعِي وادعُوَ انّ أَنْدَى ۞ لَصَوْتٍ أن يُـنَادِيَ داعيان

الثالث النهي نحو قوله :

لا تنه عن خُلُق وتــأتِيَ مثلَه ❁ عارٌ عليكَ إذا فــعلتَ عظيم

الرابع الإستفهام نحو قوله :

أ تبيتُ رَيَّانَ الجُفونِ من الكَرَى ❁ وأَبِيْتَ منك بليلةِ الملسوعِ

الخامس التمنّي نحو قوله تعالى : ﴿ يا ليتنا نرد ولا نكذب بأيات ربّنا ونكونَ من المؤمنين ﴾. (ص)

وبعد غير النفي جزما اعتمد ❁ إن تسقط الفا والجزاء قد قصد

(ش) الفاء تفارق الواو بأن الفعل بعدها ينجزم بعد سقوطها بشرط أن يُقصد به الجزاءُ. وذلك بعد الطلب بأنواعه كقوله :

قــفا نبكِ من ذكرَى حبيبٍ ومَنْزِلِ ❁ بسَقْطِ اللِّوَى بين الدَّخُوْلِ فــحَوْمَلِ

فقوله : نبك مجزوم على أنه جواب الأمر. ونحو : لا تعص الله يدخلكَ الجنّةَ ، ويارَبّ وفّقني أطعك ، وهل تزورني أزرك ، وليت لي مالا أنفقه ، وألا تنــزلُ عندنا تصب خيرا ، ولولا تجيء أكرمك ، ولعلك تَقْدَمُ أُحْسِن إليك. أما النفي فلا يجزم جوابُه لأنه يقتضي تحقّقَ عدمِ الوقوع كما يقتضي الإيجابُ تحقّقَ الوقوع فلا يجزم الفعلُ بعده كما لا يجزم بعد الإيجاب. وإنما قال المصنف : والجزاءُ قد قصد إحترازا عما إذا لم يقصد بالفعل بعد الطلب الجزاء، فإنه لا يجزم بل يرفع امّا مقصودا به الوصفُ نحو : ليت لي مالا أنفق منه أو الحال أو الإستئناف ويحتملهما قوله تعالى : ﴿ فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف دركا ولا تخشى ﴾. (ص)

وشرط جزم بعد نهي أن تضع ❁ إن قبل لا دون تخالف يقع

(ش) يعني أن شرط جزم المضارع بعد النهي فيما مرّ صحة دخول إنْ الشرطية على لاَ بعد جعلها نافية نحو : لا تدْنُ من الأسد تسلم، لأنك لو قلت : إنْ لا تدْنُ من الأسد تسلم صح المعنى. فإن انتفي ذلك الشرط لم يجز الجزم نحو قولك : لا تدن من الأسد يأكلك، فإنه امتنع فيه الجزم لأنك لو قلت : إن لا تدن من الأسد يأكلك لم يصح المعنى. وخالف في ذلك الكسائي فأجاز الجزم أيضا. (ص)

والأمر إن كان بغير افعل فلا ۞ تنصب جـــوابه وجزمه اقبلا

(ش) إذا كان الأمر بغير افعل أي بغير صيغة فعل الأمر بأن كان بلفظ الخبر أو باسم الفعل فإنه لا يجوز نصب جوابه بعد الفاء بل يجب جزمه بعد حذفها نحو قوله تعالى : ﴿ تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم، ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون، يغفر لكم ذنوبكم ويدخلكم ﴾. وذلك بالإجماع كما قاله المصنف في شرح الكافية. (ص)

والفعل بعد الفاء في الرّجا نصب ۞ كنصب ما إلى التمنّي ينتسب

(ش) يعني أن الفعل المضارع إذا وقع جوابا للترجّي ووقع بعد الفاء منصوب بأنْ مضمرةً وجوبا كما أنه منصوب بها كذلك بعد التمنّي. وهذا تقدّم بيانه عند شرح قول المصنف : وبعد فا جواب نفي إلخ. فارجع إليه. (ص)

وإن على اسم خـــالص فعل عطف ۞ تنـــصبه أن ثابتا أو منحذف

(ش) يعني إذا عطف الفعل على اسم خالص من شائبة الفعل بأن لا يكون في تأويل الفعل وجب نصبه بأنْ مظهرة أو مضمرة بشرط أن يكون العطف بأحد هذه الحروف الأربعة : الواو وأو والفاء وثمّ ، نحو قول الشاعر :

ولبسُ عُباءةٍ وتَقِـرَّ عيـنِي ۞ أحبُّ إليّ من لُبْس الشّفوف

بنصب تقرّ معطوفا على لبس. ونحو قوله تعالى : ﴿ وما كان لبشرٍ أن يكلّمه اللهُ إلاّ وَحْيا أو من وراء حجابٍ أو يرسل رسولا ﴾ في قراءة غير نافع بنصب يرسل عطفا على وحْياً. ونحو قوله :

لولا توقّـعُ معـترٍ فَأُرْضِيَه ۞ ما كنتُ أُوثِـرُ أَتْرَابًا على تِرْبِ

بنصب أرضيه عطفا على توقع. ونحو قوله :

اني وقتلِي سُلَيْكًا ثم أَعْقِـلَهُ ۞ كالثور يُضْرَب لَمّا عافت البقرُ

بنصب أعقله عطفا على قتلي. (ص)

وشذّ حذف أن ونصب في سوى ۞ ما مـرّ فاقبل منه ما عدل روى

(ش) قد ذكر المصنف عشرة مواضع يحذف فيها أَنْ ناصبة للفعل، خمسة منها تحذف فيها جوازا وهي لام كي والعطف على اسم خالص بالواو أو بالفاء أو بثمّ أو بأو. وخمسة منها تحذف فيها وجوبا وهي لام الجحود وحتّى وأَوْ بمعنى حتّى أو بمعنى إلاّ وفاء الجواب وواوُ المعيّة. ويزاد كي التعليليّة فإن المصنف لم يذكرها. والإضمار بعدها واجب عند البصريين دون الكوفيين. ويزاد أيضا ما سيأتي من جواز نصب الفعل المقرون بالفاء والواو بعد الشرط أو الجزاء، فإنه بأن مضمرة وجوبا، فالجملة اثنا عشر موضعا. وذكر المصنف هنا أن نصب المضارع بأن مضمرة في غير ما ذكر من المواضع شاذٌّ لا يقاس عليه عند البصريين. ومنه قولهم : مُرْهُ يحفُرَها بنصب يحفر. وقولهم : خذ اللّصّ قبل يأخُذَكَ بنصب يأخذ. وأما الكوفيون ومن وافقهم فإنهم قاسوا ذلك. وخرج بحذفها مع النصب حذفها مع رفع الفعل، فإن الأخفش أجازه

وجعل منه : ﴿ أفغير الله تأمروني أعبد ﴾ وقولهم : تَسْمَعُ بالمُعَيْدِيّ خيرٌ مِنْ أن تراه.

★ ★ ★

﴿ عوامل الجزم ﴾

بـــلا ولام طالبا ضع جـــزما ❁ في الفعل هـــكذا بلم ولـــمّا
واجزم بإن ومن وما ومهما ❁ أي مـــتى أيّـــان أين إذمـــا
وحيثما أنـــّى وحـــرف إذما ❁ كإن وباقي الأدوات أســـما

(ش) العوامل التي تجزم المضارع على ما ذكره المصنف خمس عشرة. وهي لاَ واللام الطلبيتان ولَمْ ولَـــمَّا وإِنْ ومَنْ ومَا ومَهْمَا وأَيٌّ ومَتَى وأَيَّانَ وأَيْنَ وإِذْمَا وحَيْثُمَا وأَنَّى. وهذه تنقسم إلى قسمين : قسم يجزم فعلا واحدا وهي لا واللام و لم ولمّا. وقسم يجزم فعلين. الأول فعل الشرط والثاني جوابه وهي إِنْ وما ذكر بعدها. وتنقسم أيضا إلى ما هو حرف وإلى ما هو اسم، فالأول هو لا واللام و لم ولمّا وإن وإذما. والثاني هو ما سواها. أما لا الطلبية فالمراد بها التي للنهي نحو : لا تضرب زيدا ، والتي للدعاء نحو : ﴿ ربنا لا تؤاخذنا ﴾. وأما اللام الطلبية فالمراد بها التي للأمر نحو : ﴿ لينفق ذوسعة من سعته ﴾. والتي للدعاء نحو : ﴿ ليقض علينا ربُّك ﴾. واعلم أن لا النافية ولام الأمر لا تجزمان فعلي المتكلم المبنيين للفاعل إلا نادرا في الأولى نحو قوله :

لا أعـــرفن رَبْرَبًا حُوْرًا مَدَامعُها ❁ مُرَدَّفَات على أعقاب أَكْوارِ

وقليلا في الثانية نحو قول أبي بكر الصدّيق رضي الله عنه : قوموا فَلأُصَلِّ لكم

وقوله تعالى : ﴿ ولنحمل خطاياكم ﴾. وأمّا لَمْ ولمّا فإنهما للنفي والجزم وقلب المضارع للمضي نحو قوله تعالى : ﴿ لم يلد ولم يولد ﴾. وقوله تعالى : ﴿ ولمّا يعلم الله الذين جاهدوا منكم ﴾. والفرق بين لَمْ ولَمَّا أن النفي بلَمْ يجوز انقطاعه عن الحال نحو : لم يأكل زيد ثم أكل. وأن النفي بلمّا يجب اتصاله بالحال نحو قوله :

فإن كنتُ مأكولا فكن خير آكل ❁ وإلاّ فأدْرِكْني ولما أُمَزَّقِ

فلو قلت : لمّا يأكل زيد ثم أكل لم يجز. وأما إنْ فإنها للشرط أي تعليق أمر بأمر وللحال غالبا نحو قولك : إن تجئني أُعْطِك. فالإعطاء مشروط بوجود المجيء أي معلّق به وتَرِد لمعان أُخر كما في المطوّلات. وأما مَنْ فهو اسم لمن يعقل ضمن معنى الشرط نحو قوله تعالى : ﴿ من يعمل سوأً يجز به ﴾. وأمّا ما فهو اسم لما لا يعقل ضمن معنى الشرط نحو قوله تعالى : ﴿ وما تفعلوا من خير يعلمه الله ﴾. وأما مهما فهو كمَا نحو قوله تعالى : ﴿ وقالوا مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين ﴾. وأما أيّ فهو اسم دال على شيء مبهم بين أشياء ضمن معنى الشرط نحو قوله تعالى : ﴿ أيّاما تدعو فله الأسماء الحسنى ﴾. وأما متى فهو اسم للزمان ضمن معنى الشرط نحو قوله :

متى تأته تَعْشُو إلى ضَوْءِ نارِه ❁ تجد خير نار عندها خيرُ مُوْقِدِ

وأما أيّان فهو كمتى نحو قوله :

إذا النعجةُ العجفاءُ باتَتْ بقَفْرَةٍ ❁ فأيّان ما تعدل به الرّيحُ تنزِلِ

وأما أين فهو اسم للمكان ضمن معنى الشرط نحو قوله :

أين تَصْرِفْ بنا العُدَاةُ تَجِدْنا ❁ نَصْرِفُ العِيْسَ نَحْوَهَا للتَّلَاقِي

وأما إذما فهو كإن نحو قوله :

وإنّك إذما تأت ما أنتَ آمرُ ❁ به تُلْفِ مَنْ إيّاه تأمُــر آتِيَا

وأما حيثما فهو اسم للمكان ضمن معنى الشرط نحو قوله :

حيثما تستقم يقدّر لك اللّــ ❁ ــهُ نجاحًا في غابر الأَزْمَانِ

وأما أنّى فهو اسم للمكان أيضا ضمن معنى الشرط نحو قوله :

خليليّ أنّــى تأتــيانِيَ تأتيا ❁ أخا غــيرَ ما يرضيكما لا يحاولُ

﴿ تنبيه ﴾ من النحاة من عدّ إذَا من الجوازم لكنّها تجزم الفعل في الشعر خاصة كما قال المصنف في الكافية :

وشاع جــزمٌ بإذا حملاً على ❁ متى وذا في النّثر لن يُستعملا

وذلك نحو قوله :

استغنِ ما أغناك ربُّكَ بالغِنى ❁ وإذا تُصِبْكَ خصاصةٌ فَتَحَمَّلِ

ومنهم من عدّ لَوْ منها في الشعر نحو قوله :

لــو يَشَأ طار به ذو مَيْــعَةٍ ❁ لاحِقُ الآطَالِ نَهْدٌ ذو خُصَلْ

وهذا ضعيف كما قال المصنف في الكافية :

وجوّز الجــزمَ بها في الشعر ❁ ذو حجة ضَعَّفها مَــنْ يَدْرِي

وعدّ الكوفيون منها كَيْفَمَا نحو : كيفما تجلس اجلس. ولم يعّدها البصريون لأنهم لا يجدون شاهدا من كلام العرب بعد شدة الفَحْص. (ص)

فعلين يقتضين شرط قــدّما ❁ يتلو الجزاءُ وجوابا وســما

(ش) يعني أن هذه الأدوات إنْ وما ذكر بعدها يجزمْنَ ويطلبن فعلين الأول منهما يسمّى شرطا والثاني يسمّى جزاء وجوابا. وإنّما قال المصنف : فعلين ولم يقل جملتين، لأن حقّ الشرط والجزاء أن يكونا فعلين وإن كان ذلك لا يلزم في الجزاء. وأفهم قوله : يتلو الجزاء أنه لا يتقدّم وإن تقدّم على أداة الشرط شبيهٌ بالجواب نحو قولك : ضربتك إن لم تذهب فهو دليل عليه وليس إيّاه عند جمهور البصريين وهو الصحيح. (ص)

وماضيين أو مضارعين ۞ تلفيهما أو متخالفين

(ش) يعني أن فعل الشرط وفعل الجواب قد يكونان ماضيين نحو : إن جئتني أكرمتك. وقد يكونان مضارعين نحو : إن تجئني أكرمك. وقد يكون الشرط ماضيا والجواب مضارعا نحو قوله تعالى : ﴿ من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه ﴾. وقد يكون الشرط مضارعا والجواب ماضيا. وهذا قليل وخصّه الجمهور بالضرورة. والصحيح الجواز نحو قوله صلى الله عليه وسلم : « من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له ». (ص)

وبعد ماض رفعك الجزا حسن ۞ ورفعه بعد مضارع وهن

(ش) إذا كان فعل الشرط ماضيا لفظا أو معنى، فالجزم في جوابه أحسن والرفع فيه حسن. مثال الرفع بعد الماضي لفظا قوله :

وان أتاه خليل يومَ مَسْغَبَة ۞ يقولُ لا غائبٌ ما لِي ولا حرمُ

برفع يقول. ومثال الرفع بعد الماضي معنى نحو قولك : إن لم تقم أقوم. وأما إذا كان الشرط مضارعا، فالرفع في الجواب ضعيف في العربية نحو قوله :

يا أقرعُ بْنَ حابس يا أقرعُ ۞ إنك إن يُصْرَعْ أخوك تُصْرَعُ

(ص)

واقرن بفا حتما جوابا لو جعل ❁ شرطا لإن أو غيرها لم ينجعل

(ش) كل جواب لا يصح جعله شرطا لإن أو غيرها وجب قرنه بالفاء. وذلك بأن كان أحدَ الأمور السبعة التي جمعها بعضهم في قوله :

اسميّة طلبيّة وبجامد ❁ وبما ولَنْ وبقد وبالتنفيس

فالأول أن يكون جملة اسميّة نحو : ﴿ وإن يمسسك الله بخير فهو على كل شيء قدير ﴾. الثاني أن يكون جملة طلبية نحو : ﴿ قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني ﴾. الثالث أن يكون جملة فعلُها جامد نحو قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَرَنِ أَنَا أقلّ منك مالا وولدا فعسى ربّي أن يؤتيَنِي ﴾. الرابع أن يكون مقرونا بما نحو قوله تعالى : ﴿ فإن توليتم فما سألتُكم ﴾. الخامس أن يكون فعلها مقرونا بلَنْ نحو قوله تعالى : ﴿ وما تفعلوا من خير فلن تُكْفروه ﴾. السادس أن يكون مقرونا بقد نحو قوله تعالى : ﴿ إن يسرق فقد سرق أخ له ﴾. السابع أن يكون مقرونا بحرف التنفيس سَوْفَ أو السِّيْن نحو قوله تعالى : ﴿ وإن خفتم عَيلة فسوف يغنيكم الله ﴾. وقوله تعالى : ﴿ وإن تعاسرتم فستُرْضِع له أُخْرَى ﴾. ﴿ تنبيه ﴾ قد تحذف الفاء للضرورة نحو قوله :

من يفعل الحسنات الله يشكرها

(ص)

وتخلف الفاءَ إذا المفاجأة ❁ كإن تجد إذا لنا مكافأة

(ش) يعني أن إِذَا الفجائية قد تخلف الفاء في الربط بين الجواب والشرط إذا كان الجواب جملة اسمية غير طلبية لم يدخل عليها أداة نفي ولم يدخل عليها

انّ المشددة، لأن إذا الفجائية مثل الفاء في عدم الإبتداء بها. فوجودها يُحصِّل ما تُحصِّل الفاء من بيان الإرتباط وذلك نحو قول المصنف : إن تجد إذا لنا مكافأة. (ص)

والفعل من بعد الجزا إن يقترن ۞ بالفا أو الواو بـــتثليث قمن

(ش) يعني أنه إذا أخذت أداةُ الشرط جوابَها ثم جيء بعد الجواب فعلٌ مضارع مقرون بالفاء أو الواو جاز في هذا الفعل ثلاثة أوجه : الجزم بالعطف والرفع على الإستئناف والنصب على إضمار أن وجوبا وهو قليل. وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يـــحاسبكم به الله فيغفر ﴾. قرأ عاصم وابن عامر برفع يغفر وغيرُهما بجزمه وابن عبّاس بنصبه. (ص)

وجزم أو نصب لفعل اثرفا ۞ أو واو إن بالجملتين اكتنفا

(ش) إذا وقع بين الشرط فعل مضارع مقرون بالفاء أو الواو جاز جزمه ونصبه. أما الجزم وهو الأشهر فنحو قوله تعالى : ﴿ انّه من يتّق ويصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين ﴾. وأما النصب فنحو قوله :

ومن يَقْـــتربْ منّا ويَخْضَعَ نُؤوه ۞ فلا يـــخشَ ظُلما ما أَقَامَ ولا هَضْمَا

(ص)

والشرط يغني عن جـــواب قد علم ۞ والعكس قد يأتي إن المعنى فهم

(ش) يعني أن جواب الشرط قد يحذف. وإنما جاز حذفه إذا كان معلوما بقرينة قوله تعالى : ﴿ فإن استَطَعْتَ أَنْ تبتغي نفقا في الأرض أو سلّما في السّماء فتأتيَهُمْ بآية ﴾ أي فافعل. ويجب ذلك إن كان الدّال عليه ما تقدّم الشرْطَ مما هو جواب في المعنى نحو قوله تعالى : ﴿ وعلى الله فتوكّلوا إن

كنتم مؤمنين ﴾ أو ما تأخّر من جواب قسم سابق عليه كما سيأتي. وكذلك الشرط قد يحذف إذا دلّ عليه دليل نحو قوله :

فطلّقْهَا فلستَ لها بكفءٍ ❁ وإلاّ يَعْلُ مَفْرِقَك الحُسَامُ

أي وإلا تطلقها يعل. (ص)

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم ❁ جواب ما أخّرت فهو ملتزم

(ش) الشرط يحتاج إلى جواب والقسم كذلك. فإذا اجتمعا وجب حذف جواب ما تأخّر منهما. فجواب القسم يكون مؤكّدا باللام أو إنّ أو النفي. وجواب الشرط مقرون بالفاء أو مجزوم. وذلك نحو : إن قام زيد والله أُكرمْه ، وإن يقم والله فلن أقوم ، ووالله إن لم يقم زيد لأقوم ، والله إن قام زيد إنّ عمرا ليقوم ، ووالله إن لم يقم زيد ما يقوم عمرو. (ص)

وإن توالـيا وقبل ذو خبر ❁ فالشرط رجّح مطلقا بلا حذر

(ش) إذا اجتمع الشرط والقسم متواليين بعد مبتدأ وجب ترجيح الشرط سواء كان متقدّما أو متأخّرا. وذلك بذكر جوابه وحذف جواب القسم نحو : زيد والله إن يقم يقم عمرو ، وزيد إن يقم والله يقم عمرو. فلو قلت في المثالين : ليقومنّ بحذف جواب الشرط لم يجز. (ص)

وربّما رجّح بعد قسم ❁ شرطٌ بلا ذي خبر مقدّم

(ش) يعني أنه ربّما رجّح الشرط بعد القسم بذكر جوابه وحذف جواب القسم مع عدم تقدّم المبتدأ عليهما. وهذا ما ذهب إليه الفراءُ تمسكا بقوله :

لئن مُنِيتَ بنا عن غِبّ معركةٍ ❁ لا تُلْفِنا عن دِماء القوم نَنْتَفِلُ

وجُمهور النّحاة منعوا ذلك. وتأوّلوا ما ورد على جعل اللام زائدة. وقيل :

ترجيح الشرط في البيتين ضرورة.

★ ★ ★

﴿ فصل لو ﴾

لو حرف شرط في مضي ويقل ۞ إيـــلاؤه مستقبلا لـــكن قبل

(ش) اعلم أنّ لو تأتي على خمسة أقسام : أن تكون للعرض ، وأن تكون للتمنّي ، وأن تكون للتعليل ، وأن تكون مصدرية ، وأن تكون شرطية. وهذه هي المبحوث عنها هنا. وإلى هذا الوجه الخامس أشار المصنف بقوله : لوحرف شرط الخ. يعني أنّ لَوْ الشرطية تأتي على قسمين : الأول أن تكون امتناعية وهي التي تدلّ على تعليق فعلٍ بفعل فيما مضى، فيلزم من حصول شرطها حصول جوابها ويلزم كون شرطها محكوما بامتناعه. إذ لو قدر حصوله لكان الجواب كذلك ولم تكن للتعليق في المضي بل للإيجاب فتخرج عن معناها. وأمّا جوابها فلا يلزم من امتناع شرطها امتناعه على كل تقدير بل قد يكون ثابتا مع امتناع الشرط نحو قول عمر رضي الله عنه : نعم العبد صهيب ، لو لم يخف الله لم يعصه. وتمام البحث عن معاني لَوْ مذكور في المطوّلات. نعم الأكثر كونه ممتنعا أيضا نحو قولك : لو قام زيد قام عمرو. فلَوْ في هذا المثال تدلّ على أن قيام زيد فيما مضى من الزمان لم يحصل وقوعه وأن قيام عمرو في ذلك لم يحصل وقوعه أيضا لأنك علّقتَه بما لم يحصل. وبذلك عرفت أنّ لَوْ الإمتناعية يجب أن يليها الماضي لفظا ومعنى.

الثاني أن تكون بمعنى إنْ وحينئذ يليها فعل مستقبل لفظا ومعنى أو معنى نحو قوله :

ولو تلتقى أصْداؤنا بعد موتنا ❁ ومن دون رَمْسَيْنَا من الأرض سَبْسَبُ
لظَلّ صَدَى صوتِيْ وإن كنتُ رِمّةً ❁ لِصوتِ صَدَى ليلى يَهَشُّ ويَطْرَب

وقوله :

ولو أنّ ليلى الاخيليّةَ سَلَّمَتْ ❁ إلىّ ودونِي جنـــدلٌ وصفائح
لسَلَّمْتُ تسليم البشاشة أَوْزَقــا ❁ إليها صدًى من جانب القبر صائحُ

(ص)

وهي في الإختصاص بالفعل كإن ❁ لكن لو انّ بـــها قد تقـــترن

(ش) يعني أنّ لَوْ الشرطيّة كإنْ الشرطيّة في أنها لا يليها إلا فعل ظاهر أو معمول فعل مضمر يفسّره فعل ظاهر بعده كقول عمر رضي الله عنه : لو غيرُك قالها يا أباعبيدة. فغيرك فاعل بفعل محذوف تقديره قال. وقوله : قالها تفسير له. وذلك مثل قوله تعالى : ﴿ وإن أحد من المشركين استجارك ﴾. فأحد فاعل بفعل محذوف تقديره استجارك. وقوله : استجارك تفسير له. ولا يجوز جعل غيرك في قول عمر ولا أحدٌ في الآية مبتدأين والفعلان بعدهما خبرهما لكنّ لو تفارقُ إنْ بأنها قد تليها أنّ المشدّدة ومعمولها نحو قوله تعالى : ﴿ ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاءوك ﴾. ومحلها الرفع بالإبتداء عند سيبويه وجمهور البصريين ولا تحتاج إلى الخبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه. (ص)

وإن مضارع تـــلاها صرفا ❁ إلى المضى نحو لو يفي كفي

(ش) تقدم أنّ لَوْ هذه لا يليها إلا الماضى. فلذا لو وقع بعدها مضارع فإنها تقلب معناه إلى المضى نحو : لو يفي كفي أي لو وفي كفي.

★ ★ ★

﴿ أما ولولا ولوما ﴾

أمّا كمهما يك من شيء وفا ❁ لـتلو تلوها وجـوبا ألـفا

(ش) يعني أن أمّا بفتح الهمزة وتشديد الميم حرفٌ بسيط فيه معنى الشرط والتفصيل والتوكيد وهي قائمة مقام أداة الشرط وفعل الشرط دائما. ولذا فسّرت بـمهما يك من شيء. ويجب دخول الفاء على جوابها نحو : أمّا زيد فمنطلق. والأصل مهما يكن من شيء فزيد منطلق ، فأنيبت أمّا مناب مهما يكن من شيء. (ص)

وحذف ذي الفا قـلّ في نثر إذا ❁ لـم يك قول معها قد نبذا

(ش) يعني أن الفاء لا تحذف من جواب أمّا إلا في ضرورة الشعر نحو قوله :

فأمّا القتالُ لا قتال لديـكم ❁ ولكنّ سَيْرًا في عِرَاض المَوَاكب

هذا إذا لم يحذف معها قول. أما مع ذلك فتحذف كثيرا نحو قوله تعالى : ﴿ فأمّا الذين اسودّت وجوههم أكفرتم ﴾ أي فيقال لهم : أكفرتم. (ص)

لولا ولوما يلزمان الإبـتدا ❁ إذا امـتناعا بوجود عـقدا

وبـهما التحضيض مِزْ وهلاّ ❁ الاّ الا وأولـينها الـفعـلا

(ش) للولا ولوما استعمالان : أحدهما أن يدلاّ على امتناع شيء لوجود غيره

نحو : لولا زيد لقتلتك، ولوما عمرو لهلكت. فهما في هذين المثالين يدلاّن على امتناع القتل لوجود زيد وامتناع الهلاك لوجود عمرو. وحينئذ يجب أن يليَهُمَا مبتدأ. وهذا المبتدأ يلزم حذف خبره كما تقدّم في باب الإبتداء ويكون لهما جواب كجواب لَوْ مصدَّرٌ بماض أو مضارع مجزوم بلَمْ. فإن كان الماضى مثبتا قرن باللام غالبا نحو قوله تعالى : ﴿ لولا أنتم لكنّا مؤمنين ﴾. وإن كان منفيا تجرّد منهما غالبا نحو قوله تعالى : ﴿ ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكى منكم من أحد ﴾. وقد يخلو منها المثبت نحو قوله :

وكم موطنٍ لَوْلاَيَ طِحْتَ كما هَوَى ❁ بأَجْرامه من قُنَّة النِّيْقِ مَنْهَوِي

والإستعمال الثاني أن يدلاّ على التحضيض. ويجب أن يليهما فعل نحو قوله تعالى : ﴿ لولا أنزل علينا الملائكة ﴾ وقوله تعالى : ﴿ لوما تأتينا بالملائكة ﴾. ويشاركهما في ذلك هَلاَّ بتشديد اللام وَالاَّ الموازِنَةُ لها وَالاَ بالتخفيف نحو : هلا تسلّم أو الا تسلم ، ونحو : الا تقاتلون قوما نكثوا أيمَانَهُمْ. (ص)

وقد يليها اسم بفعل مضمر ❁ عــلّق أو بــظاهر مؤخّــر

(ش) تقدّم أن هذه الأدوات لا يليها إلا فعل. وأخبر المصنف هنا أنّها قد يليها اسم فحينئذ لا يخلو إما أن يكون معمولا لفعل مضمر يفسّره ما بعده أو لفعل ظاهر ذكر بعده. فالأول نحو : هَلاَّ زيدا تضربُه. والثاني نحو : هَلاَّ زيدا تضرب.

★ ★ ★

﴿ الإخبار بالذي والألف واللام ﴾

(ش) اعلم أن النحويين وضعوا هذاالباب لتدريب الطالبين في الأحكام النحوية، فينبغي للمعلّم أن يدرّب الطالبين فيها تدريبا كثيرا حتى تصير تلك الأحكام ملكة نفسانية لهم، فيحصل لهم ما هو المقصود من علم النحو وهو فهم كلام العرب أو القدرة على التكلّم بكلامهم، فإن ذلك لا يحصل إلا بالتدريب والتمرين. (ص)

ما قيل أخبر عنه بالذي خبر ❁ عن الذي مبتدأ قبل استقر

وما سواهما فوسِّطْه صلة ❁ عائدُها خَلَفُ معطى التكملة

نحو الذي ضربته زيد فذا ❁ ضربت زيدا كان فادر المأخذا

(ش) إذا قيل لك : أخبر بلفظ الذي عن شيء. فاجعل الذي مبتدأ واجعل ذلك الشيء خبره واجعل غيرهما صلة واجعل في موضع اللفظ الذي جعلته خبرا عن المبتدأ ضميرا عائدا على الموصول. فهذا الضمير خلف عن ذلك اللفظ. مثال ما إذا قيل لك : أخبر بالذي عن زيد من قولنا : ضربت زيدا. فإنك جئت بلفظ الذي وجعلته مبتدأ وجعلت زيدا خبره وجعلت ضربت صلة الذي وجئت بضمير عائد على الذي هو خلف عن زيد الذي جعلته خبرا، فقلت : الذي ضربته زيد. وإذا قيل لك : أخبر عن ضمير المتكلم من قولنا : ضربت زيدا. جئت بالذي وجعلته مبتدأ وجئت بضمير المتكلم منفصلا وجعلته خبرا عن الذي وجعلت ضرب صلة الذي وجئت بضمير مستتر في ضرب هو عائد على الذي خلفا عن الضمير الذي جعلته خبرا، فقلت : الذي ضرب زيدا أنا. (ص)

وبـــاللذين والـــذين والتي ❁ أخبر مراعيا وفاق الـــمثبت

(ش) يعني أنه لمّا كان الوفاق بين المبتدأ وخبره في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع واجبا. فإذا كان الإسم الذي قيل لك : أخبر عنه مثنّى مذكرا جئت في الإخبار عنه باللذين. وإذا كان جمعا مذكرا جئت بالذين. وإذا كان مفردا مؤنثا جئت بالتي. وإذا كان مثنى مؤنثا جئت باللتين. وإذا كان جمعا مؤنثا جئت باللاتي. ﴿ أمثلة ذلك ﴾. ١. بلغت من الزيدَيْنِ إلى العمرين رسالة. قلت في الإخبار عن الزيدين : اللذان بلغت منهما إلى العمرين رسالة الزيدان. وقلت في الإخبار عن العمرين الَّذيْنَ بلغت إليهم من الزيدين رسالة العمرون. ٢. مشت هند بين عائشة وفاطمة. قلت في الإخبار عن هند : التي مشت بين عائشة وفاطمة هند. وقلت في الإخبار عن عائشة وفاطمة : اللتان مشت هند بينهما عائشة وفاطمة. ٣. ركبت النساء السيارة. قلت في الإخبار عن النساء : اللاتي ركبن السيارة النساء. وقلت في الإخبار عن السيارة : التي ركبتها النساء السيارة. (ص)

قبول تأخير وتعـــريف لـــما ❁ أُخـــبر عنه هـــهنا قد حتما

كذا الـــغنى عنه بأجـــنبي أو ❁ بمضمر شرطٌ فراع ما رعوا

(ش) يعني أن للمخبر عنه بالذي وفروعه شروطا تسعة. أحدها أن يكون قابلا للتأخير، فلا يخبر عن أسماء الإستفهام وأسماء الشرط وكم الخبريّة وما التعجّبيّة وضمير الشأن لأن كلاّ من ذلك لا يقبل التأخير. الثاني أن يكون قابلا للتعريف، فلا يخبر عن الحال والتمييز لأنهما ملازمان للتنكير. الثالث أن يكون قابلا للإستغناء عنه بأجنبيّ فلا يجوز الإخبار عن اسم لا يجوز الإستغناء عنه بأجنبي كالضمير من قولك : زيد ضربته. وكاسم الإشارة من نحو قوله

تعالى : ﴿ ولباس التقوى ذلك خير ﴾ مما حصل له الرَّبْطُ ، وكالأسماء الواقعة في الأمثال كالكلاب من قولهم : الكلابَ على البقر، لأن الأمثال لا تغيّر. الرابع أن يكون قابلا للإستغناء عنه بالضمير فلا يخبر عن الإسم المجرور وبمذ ومنذ وحتّى. الخامس جواز استعماله مرفوعا، فلا يخبر عن ملازم النصب كسُبْحَانَ وعِنْدَ. السادس جواز وروده في الإثبات، فلا يخبر عن أحد ودَيَّارٍ وعريب لئلا يخرج عما لزمه من الإستعمال في النفي. السابع أن يكون في جملة خبرية، فلا يخبر عما يكون في جملة طلبيّة. الثامن أن لا يكون في جملتين مستقلتين نحو زيد من قولك : قام زيد وقعد عمرو لئلا يلزَم بعد الإخبار عطفُ ما ليس بصلة على الذي استقرّ أنه الصلة بغير الفاء. التاسع إمكان الإستفادة فلا يُخبر عن اسم ليس تحته معنى كَكَوَانِى الْأَعْلاَمِ. (ص)

وأخبروا هنا بأل عن بعض ما ❁ يكون فيه الفعلُ قد تقــدّما

إن صحّ صوغُ صلة منه لأل ❁ كصوغ واق من وقى اللهُ البطل

(ش) يعني أنه كما يخبر عن شيء بالذي وفروعه يخبر عنه بأل. وللإخبار بأل شروط ثلاثة. أحدها أن يكون المخبر عنه من جملة تقدّم فيها الفعلُ وهي الجملة الفعلية. ثانيها أن يكون الفعل متصرفا بحيث يصحّ صوغ صلة أل منه وهي الصفة الصريحة كما تقدّم في باب الموصول. ثالثها أن يكون مثبتا. فإذا عرفت ذلك فما قيل لك : أخبر عنه بأل جعلته خبرا عن الصفة الموصوغة من الفعل التي جعلتها صلة أل. فإذا قيل لك : أخبر عن البطل من قولنا : وقى الله البطل. قلت الواقيه الله البطل. وإذا قيل لك : أخبر عن الله من المثال المذكور قلت : الواقى البطلَ اللهُ. (ص)

وإن يكن ما رفعت صلةُ أل ❁ ضمير غــيرها أُبين وانفصل

(ش) يعني أنه إذا كان الضمير الذي رفعته صلةُ أل عائدا عليها وجب استتاره كالواقي البطل الله. وإذا كان عائدا على غيرها وجب فصله وانفصاله. فإذا قيل لك : أخبر عن ضمير المتكلم في قولنا : بلغت من أخويك إلى العمرين رسالةً. قلت : المبلغ من أخويك إلى العمرين رسالة أنا. ففي المبلغ ضمير مستتر يعود على أل. وإذا قيل لك أخبر عن أخويك من المثال المذكور قلت : المبلغ أنا منهما إلى العمرين رسالة أخواك.

★ ★ ★

﴿ العدد ﴾

(ش) هو ما ساوَى نصف مجموعِ حاشيتَيْهِ القريبتين أو البعيدتين على السواء كالإثنين، فإنّ حاشيته السفلى واحد والعليا ثلاثة ومجموع ذلك أربعة ونصف الأربعة اثنان. وهو المطلوب ومن ثمّ قيل : الواحد ليس بعَدَد لأنه ليس له حاشية سفلى حتى تضمّ مع العليا. والمراد به هنا الألفاظ الدالةَ على المعدود. (ص)

ثــلاثة بالــتّاء قل للعشرة ❁ في عــدّ ما آحاده مذكّــرة

في الضد جَرِّدْ والْمميِّز اجرر ❁ جــمعا بلفظ قلة في الأكثر

(ش) يعني أنّك إذا عددت معدودا مذكرا ألْحقتَ التاء بأسماء العدد من ثلاثة إلى عشرة. وإذا عددت معدودا مؤنثا جَرَّدْتَ أسماء العدد من التاء. واسم العدد لابدّ له من مميز. ومميز الثلاثة إلى العشرة يكون بلفظ جمع القلة وهو الجمع الذي يدلّ على ثلاثة وما فوقها إلى عشرة ويكون المميز مجرورا بإضافة

اسم العدد إليه. ﴿ هذه أمثلة ذلك ﴾. ثلاثة رجال. ثلاثة مسامير. ثلاث نسوة. ثلاث بيضات. ولا يكون مميز الثلاثة وأخواتها إلا مجرورا. فإن كان اسم جنس أو اسم جمع جرّ بِمِنْ نحو : ﴿ فخذ أربعة من الطير ﴾. أو بإضافتها إليه نحو : ﴿ وكان في المدينة تسعة رهط ﴾. وإن كان غيرهما جرّ بإضافتها إليه. (ص)

ومائة والألف للفـــرد أضف ❁ ومائة بالْجمع نزرا قد ردف

(ش) يعني أن مائة وألفا يجب أن يكون مميزهما مفردا مجرورا بإضافتهما إليه نحو : لي مائة درهم وألف دينار. وجاء قليلا تَمييز مائة بالجمع في قراءة حمزة والكسائي : ﴿ ولبثوا في كهفهم ثلاثمائة سنين ﴾ بإضافة مائة إلى سنين. (ص)

وأحد اذكـــر وصلنه بعشر ❁ مـــركّبا قاصد معدود ذكر

وقل لدى التّأنيث إحدى عشرة ❁ والشّين فيها عن تَميم كسرة

(ش) ما تقدّم من ثلاثة إلى عشرة ومائة وألف يسمّى عددا مفردا. وذكر المصنف هنا الأعداد المركبة وهي أحد عشر في المذكر وإحدى عشرة في المؤنث إلى تسعة عشر وتسع عشرة. والعدد المركب كلاً جزأيه مبني على الفتح إلا اثني عشر واثنتي عشرة، فإن المبني فيهما عجوزهما فقط تقول : جاء أحد عشر رجلا وإحدى عشرة امرأة، ورأيت أحد عشر رجلا وإحدى عشرة امرأة، ومررت بأحد عشر رجلا وإحدى عشرة امرأة. واعلم أن الشين من العشرة في الأعداد المركّبة مفتوحة وقد تسكن وحكي عن تَميم كسرها. (ص)

ومع غـــير أحـــد وإحـــدى ❁ ما معهما فعلت فافعل قصدا

(ش) يعني أنّ العشرة إذا ركّبت مع غير أحد وغير إحدى يكون حالها كما إذا ركّبت معهما من التجريد من التاء مع المذكر وإثباتها مع المؤنث. والحاصل أن للعشرة بعد التركيب عكسَ ما لها قبله فتحذف منها التاء في المذكر وتثبت في المؤنث. (ص)

ولثـــلاثـــة وتســـعة ومـــا ❁ بينهما إن ركّـــبا ما قـــدّما

(ش) يعني أنّ ثلاثة وتسعة وما بينهما تكون حالها بعد التركيب كحالها قبل التركيب من إثبات التاء في المذكر وحذفها في المؤنث، تقول : لي ثلاثة عشر درهما وثلاث عشرة قلنسوة وأربعة عشر دينارا وأربع عشرة بقرة. وقس على ذلك ما بعدها إلى تسعة عشر وتسع عشرة. (ص)

وأول عشرة اثنـــتَي وعشرا ❁ إثنَيْ إذا أنثى تشا أو ذكـــرا

واليا لغير الرّفع وارفع بالألف ❁ والفتح في جزأي سواهما ألف

(ش) إذا عددت مؤنثا قلت : اثنتا عشرة. وإذا عددت مذكرا قلت : اثنا عشر بالألف في اثنتا واثنا في الرفع وبالياء فيهما في غيره. وأمّا غير اثنتى عشرة واثنى عشر من الأعداد المركّبة فكِلاَ جزأيه مبني على الفتح كما تقدّم. (ص)

ومـــيّز العشـــرين للتسعينا ❁ بواحـــد كأربـــعين حيـــنا

ومـــيّزوا مـــركّبا بـــمثل ما ❁ مـــيّز عشرون فسوّيـــنهما

(ش) يعني أنّ العشرين وبابه إلى التسعين مميَّز بمفرد منكّر منصوب نحو : عشرين سنة وثلاثين شهرا. وأنّ الأعداد المركّبَة مُميّزة أيضا بِمفرد منكّر

منصوب نحو : أحد عشر كوكبا واثنتا عشرة عينا. (ص)

وإن أضيف عـــدد مـــركّب ❁ يبق البنا وعجز قد يعـــرب

(ش) يعني أنّ العدد المركّب إذا أضيف يبقى جزآه على البناء على الفتح نحو قولك : هذه ثلاثة عشرك مع ثلاثة عشر زيد بفتح الجزأين لأنّ البناء يبقى مع الألف واللام بالإجماع فكذلك مع الإضافة. هذا أحد الوجهين وهو الأكثر. والثاني أن يعرب عجزه مع بقاء التركيب نحو قولك : هذه ثلاثة عشرك بفتح آخر ثلاثة وضم آخر عشر. وقد استحسن هذا الأخفشُ واختاره ابن عصفور وزعم أنه الأفصح. (ص)

وصغ من اثنين فما فوق إلى ❁ عشرة كـــفاعل من فـــعلا

واختمه في التأنيث بالتّا ومتى ❁ ذكّرت فاذكر فاعلا بغـــيرتا

(ش) يعني أنّه يصاغ من اثنين فما فوقه إلى عشرة وصفٌ على وزن فاعل بغير تاء في المذكر وبها في المؤنث فتقول مثلا : هذا ثان وهذه ثانية، وهذا ثالث وهذه ثالثة، وهكذا إلى عاشر وعاشرة. وأما واحد فليس بوصف بل هو اسم وُضع على ذلك من أوّل الأمر. وقيل : وصف من وَحَدَ يَحِدُ بمعنى المنفرد أي العدد المنفرد. (ص)

وإن ترد بعض الذي منه بني ❁ تضف إليه مثل بـــعض بيّن

(ش) يعني أنّك إذا أردت بالوصف الذي صغته من اسم العدد بعضَ العدد الذي صغتَ ذلك الوصف منه وجب عليك أن تُضيفه إليه كما أضفت البعض إلى كله نحو قوله تعالى : ﴿ إذْ أخرجه الذين كفروا ثانى اثنين ﴾ وقوله تعالى : ﴿ لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة ﴾. وتقول : هند

ثانية اثنين وفاطمة ثالثة ثلاث، وهكذا إلى عاشر عشرة وعاشرة عشر. وإنّما لم ينصب حينئذ لأنه ليس في معنى ما يُعمل ولا مفرعا عن فعل فالتُزمت إضافته لأن المراد أحد اثنين وإحدى اثنتين وهكذا إلى أحد عشرة وإحدى عشر. (ص)

وإن ترد جعل الأقلّ مثل ما ❁ فوق فحكم جاعل له احكما

(ش) يعني أنّك إذا أردت بالوصف المذكور جعل ما هو تحت ما اشتق منه مساويا له بدرجة واحدة جعلته كلفظ جاعل. فإن كان بمعنى المضى وجبت إضافته. وإن كان بمعنى الحال أو الإستقبال جازت إضافته وجاز تنوينه وإعماله فتقول : هذا رابع ثلاثة بالإضافة وهذا رابعٌ ثلاثةً بتنوين رابع ونصب ثلاثة ومعناه جاعل ثلاثة أربعةً. ويجب تأنيث الوصف مع المعدود المؤنث كما سبق. (ص)

وإن أردت مثل ثاني اثنين ❁ مركّبا فجئ بتركيبين

أو فاعلا بحالتيه أضف ❁ إلى مركّب بما تنوي يفي

(ش) يعني أنّه إذا أريد بناء فاعل من العدد المركّب مرادا به بعضُ ما اشتُقّ منه جاز فيه ثلاثة أوجه. الأوّل أن يجاء بتركيبين صدرُ أوّلهما فاعل في التذكير وفاعلة في التأنيث وصدر ثانيهما الإسم المشتق منه وعجزهما عشر في التذكير وعشرة في التأنيث فتقول : هذا حادى عشر أحد عشر، وهذه حادية عشرة إحدى عشرة، وهذا ثانى عشر اثني عشر، وهذه ثانية عشرة اثنتي عشرة، وهكذا إلى تاسع عشر تسعة عشر وتاسعة عشرة تسع عشرة. الثاني أن يقتصر على صدر المركّب الأوّل فيعرب ويضاف إلى المركّب الثاني باقيا على بناء جزأيه فتقول : هذا ثالثُ ثلاثةَ عشر، وهذه ثالثة ثلاث عشرة

وهكذا إلى تاسع تسعة عشر وتاسعة تسع عشرة. الثالث مذكور في قول المصنف. (ص)

وشاع الإستغنا بِحادى عشر ❁ ونحوه وقبل عشرين اذكرا

(ش) وهو الإستغناء بحادى عشر ونحوه عن المركّب الثاني. وقول المصنف : وقبل عشرين الخ. متعلق بما بعده. (ص)

وبابِه الفاعلَ من لفظ العدد ❁ بِحالـتيه قبل واو يعـتمد

(ش) إذا عددت ما فوق العشرين جئت بلفظ العدد الأحاديّ وعطفت عليه عشرين وبابه بالواو فقلت : أحد وعشرون في المذكر، وإحدى وعشرون في المؤنث، واثنان وعشرون في المذكر، واثنتان وعشرون في المؤنث، وثلاثة وعشرون في المذكر، وثلاث وعشرون في المؤنث، وهكذا إلى تسعة وتسعين وتسع وتسعين. وإذا أردت ذلك مثل ثاني اثنين صُغت من لفظ العدد الأحادي اسما على فاعل في المذكر وعلى فاعلة في المؤنث وعطفت عليه عشرين وبابه بالواو فتقول : هذا الحادى والعشرون، والثاني والعشرون، والثالث والعشرون وهكذا إلى التاسع والتسعين في المذكر وتقول : هذه الحادية والعشرون، والثانية والعشرون، والثالثة والعشرون وهكذا إلى التاسعة والتسعين. ولا يجوز حذف الواو من ذلك. ﴿ تنبيهان ﴾ الأوّل إذا عددت ما فوق المائة جئت بها وعطفت عليها بالزائد ما زاد عليها فتقول مثلا : مائة وواحد، مائة وعشرة، مائة وثلاثة عشر، مائة وثلاثة وعشرون وهكذا. وكذا إذا عددت ما فوق الألف فتقول مثلا : ألف وواحد، ألف وعشرة وهكذا. الثاني إذا أردت جزأ من ثلاثة إلى عشرة قلتَ : ثُلُثٌ بضمّتين ورُبُع وخُمُس وسُدُس وسُبُع وثُمُن وتُسُع وعُشُر بضمّتين في الكل. ★ ★ ★

﴿ كم وكأين وكذا ﴾

(ش) هذه الألفاظ الثلاثة يكنى بها عن العدد المبهم الجنس والمقدار، ولذا أُرْدِفَ بها بابُ العدد. (ص)

ميّز في الإستفهام كم بِمثل ما ❁ ميّزت عشرين ككم شخصا سما

وأَجِــزَ انْ تَجرَّه من مضمرا ❁ إن ولِيت كم حرف جرّ مظهرا

(ش) يعني أنّ كَمْ لها استعمالان. الأوّل أن تكون استفهامية بمعنى أيِّ عدد. والثاني أن تكون خبرية بمعنى عدد كثير. وكلّ منهما يحتاج إلى تَمييز. والمبحوث عنه هنا الإستفهامية. والخبرية تأتي في قول المصنف : واستعملنها مخبرا الخ. فإذا عرفت ذلك فاعلم أنّ كَمْ الإستفهامية يجب أن يكون تَمييزها مفردا منصوبا كتمييز عشرين نحو قولك : كم شخصا سما ؟ وكم رجلا علمته ؟ وكم ثوبا اشتريت ؟. هذا إذا لم يدخل على كَمْ حرفُ جرٍّ. أمّا إذا دخل عليها حرف جرّ فيجوز جرّ تَمييزها نحو : بكم درهم اشتريت ثوبك ؟ و بكم ثوب التحفت ؟ وفي هذا الجرّ قولان. الأوّل أنّه بِمن مضمرة وهو مذهب سيبويه واختاره المصنف. والثاني أنّه بالإضافة وهو مذهب الزَّجَّاج. (ص)

واستعــملنها مُخبرا كعشرة ❁ أو مائة ككم رجال أو مــرة

(ش) يعني أنّ كَمْ الخبريّة لابدّ لها من مُميّز أيضا. ومُميّزها إمّا مجرور بإضافتها إليه ويكون كتمييز عشرة فيكون جَمعا نحو : كم رجالٍ عندي أو كتمييز مائة فيكون مفردا نحو : كم امرأةً عندي. وإمّا مجرور بِمِنْ مظهرة نحو قوله تعالى : ﴿ سل بني اسرائيل كم أتيناهم من آية بيّنة ﴾. (ص)

ككم كأيّن وكذا وينتصب ❁ تمييز ذين أو به صِل مِنْ تُصِبْ

(ش) يعني أن كَأَيِّنْ وكَذَا ككَمْ الخبرية في الدلالة على تكثير عددٍ مبهمِ الجنسِ والمقدارِ ولابدّ لهما من تمييز. وتَمييزهما يكون مفردا منصوبا أو مجرورا بِمِنْ. مثال الأوّل قولك : كَأَيِّنْ رجلا رأيتُ. وتقول : كأيّن من رجلٍ ضربت. ومنه قوله تعالى : ﴿ وكأيّن من نبي قاتل معه رِبّيون ﴾. وأمّا كَذَا فنحو قولك : قبضت كذا وكذا درهما. ولا تستعمل غالبا إلا معطوفا عليها نحو قوله :

عِدِ النّفسَ نُعْمَى بعدَ بُؤْسَاكَ ذاكرا ❁ كذا وكذا لطفا به نُسِي الجُهْدُ

★ ★ ★

﴿ الحكاية ﴾

(ش) هي لغة المماثلة واصطلاحا إيراد اللفظ المسموع على هيئته من غير تغيير. وذلك نحو قولك : مَنْ زَيْدًا بالنصب بعد سماع قول من قال : رَأَيْتَ زَيْدًا. وهذا الباب معقود لبيان الحكاية بأَيٍّ وبِمَنْ وبالعلم بعد مَنْ. (ص)

إحك بأيّ ما لِمنكور سئل ❁ عنه بِها في الوقف أو حين تصل

(ش) يعني أنّه إذا سألت بأيّ عن منكّر مذكور جاز لك حكاية ما لذلك المنكّر المسئول عنه من إعراب أو تذكير أو تأنيث أو إفراد أو تثنية أو جمع وقفا أو وصلا فتقول مثلا لمن قال رأيت رجلاً : أيًّا، ولمن قال رأيت امرأةً : أيّةً، و لمن قال رأيت غلامين : أَيَّيْنِ، ولمن قال رأيت جاريتين : أَيَّتَيْنِ، ولمن قال رأيت بَنِيْنَ : أَيِّيْنَ، ولمن قال رأيت بَنَاتٍ : أَيَّاتٍ. (ص)

ووقفا احك ما لِمنكور بِمن ❁ والنّون حرّك مطلقا وأشبعن
وقــل منان ومنين بــعد لي ❁ إلفان بابنين وسكّن تــعدل
وقل لِمن قال أتت بنت منه ❁ والنّونُ قبل تا الْمثنّى مسكنه
والفتح نزر وصل التّا والألف ❁ بِمن يأثــر ذا بنسوة كَلِف
وقــل منون ومنين مسكــنا ❁ إن قيل جا قــوم لقوم فطنا

(ش) يعني أنّه يحكى بِمن ما للنكرة من إعراب وغيره مِمّا ذكر في أيّ لكن تختصّ الحكاية بها بحالة الوقف. وإذا حكيت بها وجب عليك تحريك نونها مطلقا أي في أحوال المحكي بها الثلاثة ووجب إشباعها فتقول لمن قال جاء رجل : مَنُوْ، ولمن قال رأيت رجلا : مَنَا، ولمن قال مررت برجل : مَنِيْ، وتقول لمن قال لي الفان : مَنَانْ، ولمن قال رأيت الْفَيْنِ لي : مَنَيْنْ، ولمن قال مررت بِالْفَيْنِ لي : مَنَيْنْ بإسكان النون في الأحوال الثلاثة. وتقول لمن قال أتت بنت : مَنَهْ بإسكان الهاء. وكذا في النصب والجر وتقول لمن قال لي بنتان : مَنْتَان، ولمن قال زوّجت بنتين لي : مَنْتَيْن، ولمن قال جاءت بابنتين لي : مَنْتَيْن بإسكان النون قبل التاء. وندر فتحها. وتقول لمن قال جاءت نسوة : مَنَاتْ بإسكان التاء وكذا في النصب والجر. وتقول لمن قال جاء قوم : مَنُوْنْ، ولمن قال رأيت قوما : مَنِيْنْ، ولمن قال مررت بقوم : مَنِيْنْ بإسكان النون في الأحوال الثلاثة. (ص)

وإن تصل فلفظ من لا يَختلف ❁ ونادر منون في نظم عــرف

(ش) تقدّم أنّ مَنْ إنّما يحكى بها في الوقف. فإذا كانت في الوصل فلا يختلف لفظها باختلاف الأحوال فتقول : مَنْ يا فتى ؟ في الأحوال كلها، هذا هو

الصحيح. وأجاز يونس إثبات الزوائد وصلا فتقول مَنُوْ يا فتى. وهذا مذهب حكاه يونس عن بعض العرب وعليه يحمل قول الشاعر :

أَتَوْا نارِي فقلتُ منون أنـــتم ❁ فقالوا الجنُّ قلتُ عِمُوْا ظَلاَمَا

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله : ونادر الخ. (ص)

والعلم احكـــينّه من بعد من ❁ إن عريت من عاطف بِها اقترن

(ش) يعني أنّ العلم إذا وقع بعد مَنْ الإستفهامية فإنّه يجوز أن يحكى به ما لما ذكر قبله من الإعراب بشرط أن لا تقترن مَنْ بعاطف فتقول لمن قال جاء زيد : مَنْ زَيْدٌ بالرفع، ولمن قال رأيت زيدا : مَنْ زَيْدًا بالنصب، ولمن قال مررت بزيد : مَنْ زَيْدٍ بالجرّ. وهذه لغة الحجازيّين. وأمّا غيرهم فرفعوا العلم بعد مَنْ مطلقا. وإن اقترن بِمَنْ عاطف وجب الرفع عند جميع العرب.

★ ★ ★

﴿ التأنيث ﴾

(ص)

عـــلامة الـــتّأنيث تاء وألف ❁ وفي أسام قدّروا التّا كالكتف

(ش) يعني أنّ الغالب في الألفاظ أن يُفْرق فيها بين أن تستعمل في المذكر وبين أن تستعمل في الأنثى وإن كانت الذكورة أو الأنوثة ليست بحقيقة. والفارق بين الإستعمالين أن يزاد عند التأنيث تاءٌ آخر اللفظ أو ألفٌ. والتاء على قسمين : متحركة وساكنة، فالمتحركة تختصّ بالأسماء والساكنة تختصّ بالأفعال. والألف على قسمين : ألف مفردة كألف حبلى وهي المقصورة

وألف قبلها ألف فتقلب هي همزةً كألف حمراء وهي الممدودة. ثم اعلم أنّ التاء قد تقدّر في بعض الأسماء كما قدرّت في الكتف واليد والعين، وهذا سماعي. (ص)

ويعــرف التّقــدير بالضمير ۞ ونحوه كالــردّ في التّصغير

(ش) يعني أنّ تأنيث الإسم بالتاء المقدّرة يعلم بالضمير العائد عليه. مثال ذلك أنّا نعلم أنّ الشمس مؤنّث بقوله تعالى : ﴿ والشمس تجري ﴾ حيث أنّث ضَمِيْرَ تجري. وأن اليد مؤنّث بقوله تعالى : ﴿ يد الله مغلولة ﴾ حيث أنّث مغلولة. وقس على ذلك غيره. وكذا يُعلم تأنيث الإسم بالتاء المقدّرة بإعادتها في التصغير نحو يُدَيَّة وعُيينة. (ص)

ولا تــلي فــارقــة فــعولا ۞ أصلا ولا الْمفعال والْمفعيلا

كــذاك مفــعل ومــا تليه ۞ تا الفرق من ذي فشذوذ فيه

(ش) انّ ما كان من الإسم على الأوزان التي ذكرها المصنف لا تلحق به التاء التي هي للفرق بين التذكير والتأنيث بل هو فيهما بلفظ واحد نحو : هذا رجل صَبُوْر ومِهْذار ومِعْطير ومِغْشِم، وهذه امراة صَبُوْر ومِهْذار ومِعْطير ومِغْشِم. وَمَا لحقته التاء الفارقة من هذه الأوزان الأربعة فإنّه شاذّ نحو عدو وعدوة وميقان وميقانة ومسكين ومسكينة. وخرج بالفارقة غيرها فإنّها قد تلحقها كتاء فَروقة وملولة فإنّها للمبالغة. (ص)

ومن فــعيل كــقتيل إن تبع ۞ موصوفــه غالبا التّا تــمتنع

(ش) يعني أنّ ما كان على وزن فعيل بِمعنى مَفْعُوْل إن ذكر موصوفه فإنّ التاء لم تلحقه نحو قولك : هذا رجل قتيل وامرأة قتيل، وهذا رجل جريح

وامرأة جريح. فإن كان بمعنى فَاعِل لحقته التّاء نحو : هذا رجل رحيم وهذه امرأة رحيمة. وإن لم يذكر موصوفه لحقته التاء أيضا نحو : رأيت قتيلة وجريحة. (ص)

وألف التّأنيث ذات قصر ❁ وذات مدّ نحو أنثى الغر

(ش) لما فرغ المصنف من بيان التاء، شرع في بيان الألف فقال : وألف التأنيث الخ. يعني أنّ ألف التأنيث على نوعين : مقصورة وممدودة وتقدّم تعريفهما. فالمقصورة نحو ألف حبلى والممدودة نحو ألف مؤنّث الغرّ وهو غرّاء. وقدّم المصنف المقصورة لأنّها الأصل. (ص)

والإشتهار في مبانى الأولى ❁ يديه وزن أُرَبى والطولى
ومَرَطى ووزن فعلى جَمعا ❁ أو مصدرا أو صفة كشبعى
وكحبارى سُمّهى سِبَطْرى ❁ ذكرى وحِثّيثى مع الكُفُرَّى
كذاك خُلّيطى مع الشُقّارَى ❁ واعز لغير هذه استنذارا

(ش) الأوزان المشهورة للألف المقصورة اثنا عشر وزنا. الأولى فُعَلَى بضم الفاء وفتح العين نحو : أربى للداهية. الثاني فُعْلَى بضم الفاء وسكون العين اسما كبُهْمى للنبت أو صفة كالطولى وحبلى أو مصدرا كرُجعى. الثالث فَعَلَى بفتح الفاء والعين اسما كبَرَدى للنهر أو صفة كحيدَى بمعنى حائد عن ظله لنشاطه أو مصدرا كمَرَطى لضرب من العَدْو. الرابع فَعْلَى بفتح الفاء وسكون العين جَمعا كجرحى أو مصدرا كنجوى أو صفة كشبعى. الخامس فُعَالَى بضم الفاء اسما كحبارى لطائر وسُمَانى لطائر أيضا أو جَمعا كسكارى. السادس فُعَّلَى بضم الفاء وتشديد العين المفتوحة كسُمَّهَى

للباطل. السابع فِعَلَّى بكسر الفاء وفتح العين وتشديد اللام المفتوحة كسِبَطْرَى لضرب من المشي. الثامن فِعْلَى بكسر الفاء وسكون العين مصدرا كذكرى أو جَمعا كظِرْبَى جَمع ظَرِبان لدويبّة. التاسع فِعِّيلى بكسر الفاء وتشديد العين المكسورة كحِثِّيثَى. العاشرة فُعُلَّى بضم الفاء وتشديد اللام كالكُفُرَّى وهو وعاء الطلع. الحادي عشر فُعَّيْلَى بضم الفاء وتشديد العين المفتوحة بعدها ياء ساكنة كخُلَّيْطَى. الثاني عشر فُعَّالى بضم الفاء وتشديد العين كالشقارى لطائر. وما سوى هذه الأوزان المذكورة فهو نادر. (ص)

لـمدّهـا فعـلاء أفعـلاء ❁ مثلّـث العـين وفـعلـلاء

ثـمّ فـعالا فعلـلا فاعولا ❁ وفاعـلاء فعـليا مفـعولا

ومطلق العـين فـعالا وكذا ❁ مطلق فـاء فعـلاء أخـذا

(ش) يعني أنّ الأوزان المشهورة للألف الممدودة سبعة عشر. الأوّل فَعْلاَء بفتح الفاء وسكون العين اسما كصحراء أو مصدرا كرغباء أو اسم جنس جَمعي كظرفاء. الثاني والثالث والرابع أَفْعُلاَء مثلّث العين كأربَعاء، وأربعاء، وأربُعاء بفتح الباء وكسرها وضمّها للرابع من أيّام الأسبوع. الخامس فَعْلَلاَء بفتح الفاء وسكون العين كعقرباء. السادس فِعَالاَء بكسر الفاء كقصاصاء للقصاص. السابع فُعْلُلاَء بضم الفاء وسكون العين وضم اللام الأولى كقرفصاء للنوع من الجلوس. الثامن فَاعُوْلاَء كعاشوراء لعاشر الأيّام من المحرّم. التاسع فَاعِلاَء كقاصعاء لأحد بابي حُجْرة اليربوع. العاشر فِعْلِيَاء بكسر الفاء وسكون العين ككبرياء. الحادى عشر مَفْعُوْلاَء كمشيوخاء لجماعة الشيوخ. الثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر فَعَالاَء، وفَعْيَلاَء، وفَعُوْلاَء. وهذا هو المراد بقول المصنف : ومطلق العين الخ. كبَرَاساء،

وبَرِيساء كلاهما بمعنى الناس، ودَبوقاء للعذرة. الخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر فُعَلاء مثلث الفاء كجَنَفاء بفتح الجيم لموضع، وسِيَرَاء لنوع من الثياب، ونُفساء.

★ ★ ★

﴿ المقصور والممدود ﴾

(ص)

إذا اسم استوجب من قبل الطّرف ❁ فتحا وكان ذا نظير كالأسف

فلنظيره المعلّ الآخر ❁ ثبوت قصر بقياس ظاهر

(ش) المقصور هو الإسم الذي حرف إعرابه ألف لازمة. وهو سماعي وقياسي، فالسماعي وظيفة اللغويّين. والقياسي وظيفة النحويّين، وإليه أشار المصنف بقوله : إذا اسم الخ. يعني أن كلّ اسم معتلّ الآخر له نظير من الصحيح ملتَزَم فتحُ ما قبل آخره فهو مقصور. وذلك كمصدر الفعل اللازم المعتلّ الذي على وزن فَعِل بكسر العين، فإنّه على فَعَل بفتح العين كما تقدّم في باب أبنية المصادر نحو : هَوِيَ هَوًى، وجوي جوى، وعمي عمى، فإنّ نظيره من الصحيح أسِفَ أَسَفا، وحَزِنَ حَزَنا. (ص)

كفِعَل وفُعَل في جمع ما ❁ كفِعْلة وفُعلة نحو الدمى

(ش) يعني أنّ مثال ذلك المعلّ الذي ثبت له القصر جَمع ما كان على وزن فِعْلَة بكسر الفاء أو على وزن فُعْلَة بضم الفاء، فإنّه على فِعَل وفُعَل. فالأوّل نحو : فِرية وفِرًى، ومرية ومِرًى. والثاني نحو : دُمْية دُمى، ومدية مدى.

(ص)

وما استحقّ قبل آخـــر ألف ❁ فالْمدّ في نظيره حتما عـــرف

كمصدر الفعل الذي قد بدئا ❁ بِهمز وصل كارعوى وكارتأى

(ش) أشار المصنف بهذين البيتين إلى الممدود القياسي وهو أنّ كلّ اسم صحيح الآخر مستحقّ ألفا زائدة قبل آخره فنظيره من المعتلّ الآخر ممدود. وذلك كمصدر فعل في أوّله هَمزة وصل كاجتمع، فإنّ مصدره اجتماع. ونظيره من المعتلّ اقْتَدَى ومصدره إقْتِدَاء، وارْتأَى ومصدره ارْتِئَاءً. واحْمَرَّ احْمِرارا. ونظيره ارْعَوَى ارْعِوَاء. واستخرج استخراجا ونظيره استجدى استجداء. (ص)

والعادمُ النّـــظير ذا قصر وذا ❁ مدّ بنقل كالـــحجا وكالحذا

(ش) يعني أنّ ما ليس له نظير من الصّحيح اطّرد فتح ما قبل آخره فقصره سماعي. وأنّ ما ليس له نظير من الصّحيح اطّرد زيادة ألف قبل آخره فمدّه سماعي أيضا. فمن المقصور سماعا الحِجَى، والفتى، والسَّنَا، والثَّرَى. ومن الممدود سماعا الفَتاء، والحِذاء، والسَّنَاءُ، والثَّرَاء. (ص)

وقصر ذى المدّ اضطرارا مُجمع ❁ عليه والعكـــس بِخلف يقع

(ش) يعني أنّ قصر الممدود في ضرورة الشعر جائز إجماعا. وذلك نحو قوله :

فهم مَثلُ الناس الذي يعرفونه ❁ وأهلُ الوفا من حادث وقدِيْمِ

وأمّا مدّ المقصور فمختلف في جوازه، فمنعه جُمهور البصريّين مطلقا وأجازه الكوفيون مطلقا. وذلك نحو قوله :

والـــمرءُ يُبليه بِلاَءَ السربال ❁ تعاقُبُ الإهْلاَل بعد الإهلال

★ ★ ★

﴿ كيفية تثنية المقصور والممدود وجَمعهما تصحيحا ﴾

(ص)

آخـــر مقصور تثنِّى اجعله يا ❁ إن كان عـــن ثلاثة مـــرتقيا

كذا الذي اليا أصله نَحو الفتى ❁ والـــجامد الذي أميل كمتى

(ش) إذا ثنّيت مقصورا حروفه أربعة فصاعدا وجب عليك قلب ألفه ياء سواء كان أصله ياء أو واوا نحو : حبلى، ومعطًى، ومصطفى، وحبارى، ومستدعى، وقَبَعْثَرَى فتقول : حبليان، ومعطيانِ، ومصطفيان، وحباريان، ومستدعيان، وقبعثريان. وكذا يجب قلب الألف ياء إن كانت منقلبة عنها وإن كان الذي هي فيه ناقصا عن أربعة أحرف نحو الفتى تقول في تثنيته : فتيان. وكذا الجامد الذي تجوز إمالته قلبت ألفه ياء كمتى وبلى إذا سمى بهما تقول في تثنيتهما : مَتَيان وبَلَيان. (ص)

في غير ذا تقلب واوا الألف ❁ وأولِها ما كان قبل قد ألف

(ش) يعني أنّ ألف المقصور تقلب واوا في غير ما ذكر من المواضع الثلاثة. وذلك شيئان. الأول أن تكون ألفه ثالثة بدلا من واو نحو : عصا، وقفا، ومنا فتقول في تثنيتهما : عصوان، وقفوان، ومنوان. الثاني أن تكون غيرَ مبدلة ولم تُمَل نحو : اَلاَ الإستفتاحية وإذَا فتقول في تثنيتهما إذا سميت بهما : أَلَوَانِ وإِذَوَان. وقول المصنف : وأولها الخ. يعني أنّ ما أُلف في غير المقصور من علامة التثنية يجب إيلاؤه الواوَ المنقلبة إليها الألفُ. (ص)

وما كصحـــراء بواو ثـــنِّيا ❁ ونـــحو علـــباء كساء وحيا

بواو أو هـــمز وغير ما ذكر ❁ صحّح وما شذّ على نقل قصر

(ش) يعني أنّ الممدود الذي كانت هَمزته بدلا من ألف التأنيث وجب قلب همزته واوا في التثنية نحوَ صحراء وحَمراء تقول في تثنيتهما : صحراوين وحَمراوين. وأنّ ما كانت هَمزته للإلحاق كعلْباء أو بدلا من أصل ككِسَاء وحَيَاء يثنّى بواو أو هَمز تقول في تثنيتهما : عِلْبَاوَانِ، وكِسَاوَانِ، وحَيَاوَانِ أو علْبَآنِ، وكِسَآنِ، وحَيَآنِ. ويجب تصحيحَ غير ما ذكر من كلّ ما هَمزته أَصلية نحو قرّاء ووَضّاء تقولَ في تثنيتهما : قرّآن، ووضّآن. وما خرج من تلك القاعدة المذكورة مقصور على السماع. (ص)

واحذف من المقصور في جَمع على ❁ حـــدّ الـــمثنّى ما به تكمّلا

والفتح أبق مشعرا بِما حذف ❁ وإن جـــمعـــته بـــتاء وألف

فالألف اقلب قلبها في التثنية ❁ وتاء ذي التا ألـــزمنّ تنحية

(ش) يعني أنّ المقصور إذا جُمع جَمع المذكر السّالم وجب حذف ألفه الذي تكمل بها لالتقاء الساكنين ووجب إبقاء الفتح الذي قبل الألف المحذوفة إشعارا بأنّ المحذوف هي الألف. فتقول في جَمع مصطفى : مُصْطَفَوْنَ، ومُصْطَفَيْنَ وفي جَمع مرتضى مُرْتَضَوْنَ، ومُرْتَضَيْنَ. وقس على ذلك. فإذا جَمعت المقصور بالألف والتاء أي جَمعَ المؤنث السّالمَ وجب قلب ألفه بِما قلبت به في تثنيته فتقول في مصطفى، ومستدعى، وحبلى، وفتى، ومتى : مُصْطَفَيَات، ومُسْتَدْعَيَات، وحُبْلَيَات، وفَتَيَات، مَتَيَات. وإذا سميت إناثا بعَصَا وإِذَا وَالاَ قلتَ في جَمعها : عَصَوَات، وإِذَوَات، وأَلَوَات. وإذا جُمع بالألف

والتاء اسم في آخره تاء وجب حذفها سواء كان مقصورا أو غيره لئلا يجمع بين علامتي تأنيث ويعامَل الإسمُ بعد حذفها معاملة العاري منها فتقول في مسلمة : مسلمات، وفي فتاة : فتيات، وفي قناة : قَنَوَات، وفي مُعطاة معطيات. (ص)

والسّالم العين الثّلاثي اسما أنل ❁ إتباع عين فاءه بما شكل

إن ساكن العين مؤنّثا بدا ❁ مختتما بالتّاء أو مجرّدا

(ش) يعني أنّ عين ما جُمع بالألف والتاء تتبع فاءه في الحركة بشروط خَمسة. الأوّل أن يكون سالم العين، فخرج ما كان عينه مشدّدة وما كان عينه حرف علة فلا إتباع فيهما. الثاني أن يكون ثلاثيا، فخرج به الرباعي. الثالث أن يكون اسما، فخرجت به الصفة. الرابع أن يكون ساكن العين، فخرج به متحرّكُها. الخامس أن يكون مؤنثا، فخرج به المذكر. ولا فرق في ذلك بين ما يُختم بتاء التأنيث وما يجرّد عنها. مثال ما استكمل تلك الشروط ممّا يختم بالتاء جَفْنَةٌ، وسِدْرَة، وغُرْفة. ومثاله ممّا يجرد عنها دَعْد، وهِنْد، وجُمْل. فتقول في جَمعها الجمع المؤنث : جَفَنَات بفتح الفاء، وسِدرَات بكسر الدال، وغُرُفَات بضم الراء، ودَعَدَات بفتح العين، وهِندات بكسر النون، وجُمُلات بضم الميم. واعلم أنّ الإتباع المذكور جائز فيما هو مكسورُ الفاءِ أو مضمومها وواجب في مفتوحها. (ص)

وسكّن التالي غير الفتح أو ❁ خفّفه بالفتح فكلاّ قد رووا

(ش) يعني أنّه إذا كان فاء المجموع بالألف والتاء مكسورة أو مضمومة فإنّه يجوز في عينه الإسكان والفتح، ففي جَمع نحو : سدرة، وهند، وغرفة، وجمل ثلاث لغات : الإتباع والإسكان والفتح. (ص)

ومنـــعوا إتباع نـــحو ذِرْوة ❁ وزُبْـــية وشذّ كسر جِـــرْوة

(ش) يعني أنّ الإتباع مَمنوع إذا كان فاء الفعل مكسورة ولامه واو نحو : ذِرْوة. وكذا إذا كان فاء الفعل مضمومة ولامه ياء نحو : زُبْية. وذلك لاستثقال الكسرة قبل الواو والضمة قبل الياء. وأمّا قولهم جِرِوات بكسرالراء في جَمع جِرْوة فإنّه شاذّ. (ص)

ونادر أو ذو اضطرار غير ما ❁ قدّمـــته أو لأنـــاس انـــتمى

(ش) يعني أنّ ما ورد من هذا الباب مخالفا لما تقدّم فإنّه إمّا نادر كقول بعضهم : كَهَلات بالفتح في جَمع كَهْلة. أو لضرورة الشعر كقول الشعر :

وحُمِّلتُ زَفْرَاتِ الضحى فأطقتُها ❁ وما لي بزَفْرَاتِ العَشِيِّ يَدَانِ

أو لغةُ قومٍ من العرب وهم هُذَيْل. قال شاعرهم :

أَخُو بَيَضَاتٍ رائحٌ متـــأوِّبٌ ❁ رفيقٌ بِمسح المنكِبين سَبُوْحُ

★ ★ ★

﴿ جـــمع التكسير ﴾

(ش) جَمع التكسير هو الإسم الدالّ على أكثر من اثنين بصورة تغيير لصيغة واحدة لفظا أو تقديرا. وذلك التغيير إمّا بزيادة كصِنْو وصِنْوان، أو بنقص كتُخْمَة وتُخَم، أو بتبديل شكل كأسَد وأُسُد، أو بزيادة وتبديل شكل كرَجُل ورِجَال، أو بنقص وتبديل شكل كقَضِيْب وقُضُب، أو بِهِنّ كغُلاَم وغِلْمان. (ص)

أفــعلة أفــعل ثــمّ فــعلة ❁ ثــمّت أفــعال جُموع قلة

(ش) يعني أنّ جَمع التكسير على نوعين : جمع قلة وجمع كثرة. فجمع القلّة يدلّ على ثلاثة وما فوقها إلى عشرة. وجَمع الكثرة يدلّ على ما فوق العشرة إلى ما لا نِهاية. وقد يستعمل كلّ منهما موضع الآخر مجازا. ولجمع القلّة أربعة أوزان. الأول أَفْعِلَةٌ بفتح الهمزة وسكون الفاء وكسر العين نحو : أسلحة. الثاني أَفْعُلٌ بفتح الهمزة وسكون الفاء وضم العين نحو : أَفْلُس. الثالث فِعْلَة بكسر الفاء وسكون العين نحو : فِتْيَة. الرابع أَفْعَالٌ نحو : أفراس.

(ص)

وبعض ذي بكثرة وضعا يفي ❁ كأرجل والعكس جاء كالصفي

(ش) يعني أنّ بعض هذه الأبنية الأربعة قد يأتي في كلام العرب للكثرة كأَرْجُلٍ، وأَعْنَاقٍ، وأَفْئِدَةٍ. وكذلك بعض أبنية الكثرة قد يأتي في كلام العرب للقلة كصُفِيّ جَمع صَفاة وهي الحجرة الملساء، وكرجال جَمع رجل.

(ص)

لفعل اسْما صحّ عينا أفــعل ❁ وللــرّباعي اسْما أيضا يُجعل

إن كان كالعناق والذّراع في ❁ مدّ وتأنيث وعدّ الأحــرف

(ش) يعني أنّ أَفْعُلاً بفتح الهمزة وسكون الفاء وضمّ العين يكون جَمعا لما كان على وزن فَعْلٍ بفتح الفاء وسكون العين، ولما كان رباعيا. أمّا الأوّل فله شرطان. الأوّل أن يكون اسما. الثاني أن يكون صحيح العين. وذلك كفَلْسٍ، وكفٍّ، ودلو، وظَبْيٍ، ووجه، فتجمع هذه على أفلُس، وأكُفّ، وأَدْلٍ، وأَظْبٍ، وأَوْجُهٍ. فإذا اختلّ الشرطان المذكوران لم يُجْمع على أَفْعُل كضحم،

وباب، وبيت، وثوب. وأمّا الثاني فلة أربعة شروط. الأوّل أن يكون اسما. الثاني أن يكون قبل آخره مدّة. الثالث أن يكون مؤنثا. الرابع أن يكون تأنيثه بلا علامة. وذلك كعناق، وذراع، وعُقاب، ويَمين، فتجمع هذه على أعنُق، وأذرُع، وأعقب، وأيْمُن. فإن اختلّت هذه الشروط أو أحدها لم يجمع على أفعل كشجاع، وخنصر، وحمار، وسحابة. (ص)

وغـــير ما أفـــعل فيه مطّرد ❁ من الثّلاثي اسْما بأفعال يرد

(ش) يعني أنّ كلّ اسم ثلاثيّ لم يطّرد فيه جمعه على أَفْعُلٍ، فإنّه يجمع على أفعال. وذلك فَعْلٌ بفتح الفاء وسكون العين المعتلّ العين كباب، وسيف، وثوب، فإنّها تجمع على أبواب، وأسياف، وأثواب. وفِعْل بكسر الفاء وسكون العين كحِزْب فإنّه يجمع على أحزاب. وفُعْلٌ بضم الفاء وسكون العين كصُلْب فإنّه يجمع على أصلاب. وفَعُلٌ بفتح الفاء وضم العين كعَضُد فإنّه يجمع على أعضاد. وفُعُلٌ بضم الفاء والعين كعُنُق فإنّه يجمع على أعناق. وفُعَلٌ بضم الفاء وفتح العين كرُطَب فإنّه يجمع على أرطاب. وفِعَلٌ بكسر الفاء وفتح العين كضِلَع فإنّه يجمع على أضلاع. وفِعِلٌ بكسرهما كإِبِلٍ فإنه يجمع على آبال. واحترز المصنف بقوله : اسما من الوصف فإنّه لا يجمع على أفعال إلا ما شذّ. (ص)

وغـــالبا أغـــناهم فـــعلان ❁ في فـــعل كقولـــهم صردان

(ش) يعني أنّ الغالب في فُعَلٍ بضم الفاء وفتح العين أن يجمع على فِعْلان بكسر الفاء كصرد، وجرذ، ونغر، فإنّها تجمع على صردان، وجرذان، ونغران. ومن غير الغالب رطب وأرطاب. (ص)

في اسم مذكّـــر رباعيّ بِمدّ ❁ ثالث أفـــعلة عنهم اطّـــرد

والــزمه في فَــعال أو فِعال ❁ مصاحبي تضعيف أو إعلال

(ش) يعني أنّ أَفْعِلَةً بفتح الهمزة وسكون الفاء وكسر العين يكون جَمعا لشيئين. الأول اسم مذكّر رباعي بمدّ قبل آخره كطعام، ورغيف، وعَمُود، فإنّها تجمع على أطعمة، وأرغفة، وأعمدة. فإن اختلّ شيء من تلك الشروط لم يجمع اللفظ على أفعلة. الثاني ما كان على فَعَال بفتح الفاء أو فِعال بكسر الفاء بشرط أن يكون مضاعفا أو معتلا نحو : بتات، وزِمام، فإنّهما يجمعان على أَبِتَّة، وأَزِمَّة، ونحو : قباء، وإناء، فإنّهما يجمعان على أَقْبِيَة، وآنِيَة. (ص)

فعل لنحو أحــمر وحــمرا ❁ وفعــلة جــمعا بنقل يدرى

(ش) يعني أن فُعْلاً بضم الفاء وسكون العين يكون جَمعا لكلّ وصف على أَفْعَل أو فَعْلاَء نحو : أحْمر، وحَمراء، فإنّ جَمعهما حُمْرٌ. وأنّ فِعلة بكسر الفاء من أوزان الجمع و لم يطّرد في شيء من الأبنية بل محفوظ في ستة أوزان : فَعِيْل نحو : صبيّ، وصِبْيَة، وفَعَل نحو : فَتى، وفِتْيَة، وفَعْل نحو : شيخ، وشيخَة، وفُعَال نحو : غُلاَم، وغُلَّمَة، وفَعَال نحو : غزال، وغِزْلَة، وفِعْل نحو : ثِنْيٍ، وثِنْيَة. وكل ذلك سماعيّ. (ص)

وفُعُلٌ لاسم رباعيّ بمدّ ❁ قد زيد قبل لام اعلالا فقد

ما لم يضاعف في الأعمّ ذو الألف ❁ وفُعَلٌ جمعا لفُعْلَة عرف

ونَحو كبرى ولفعلة فعل ❁ وقد يَجيء جمعه على فعل

(ش) يعني أنّ كلّ اسم رباعيّ زيد قبل آخره حرف مدّ وليس بمعتلّ اللام فإنّه يطّرد جَمعه على فُعُلٍ بضم الفاء والعين نحو : قضيب وقُضُب، وعمود وعمد، وحمار وحمر. وإن كانت مدّته ألفا زيد على الشروط المذكورة أن لا

يكون مضاعفا، فإنّه إذا كان مضاعفا فقد تقدّم أنّه يجمع على أفعلة. وأن فُعَلاً بضم الفاء وفتح العين يطّرد في جَمع فعلة بضم الفاء وسكون العين اسما نحو : غُرْفَة وغُرَف، وجُمْلَة وجُمَل. ويطّرد فُعَل أيضا في جَمع ما كان على وزن فُعْلَى بضم الفاء وسكون العين مؤنّثا نحو : كُبْرَى وكُبَر. وأنّ فِعَلاً بكسر الفاء وفتح العين يطّرد في جَمع ما كان على فِعْلَة بكسر الفاء وسكون العين نحو : كِسْرَة وكِسَر، وحِجَّة وحِجَج، ومِرْيَة ومِرى. وأنّ فِعْلة بكسر الفاء وسكون العين قد يجمع على فُعَلٍ بضم الفاء وفتح العين كحِلْيَة وحُلى، ولِحْيَة ولُحى. (ص)

في نَحو رام ذو اطّــراد فعلة ❁ وشاع نَحو كامــل وكملة

(ش) يعني أنّ فُعَلَةً بضمّ الفاء وفتح العين مطّرد في جَمع ما كان على وزن فَاعِلٍ وصفا لمذكر عاقل معتلّ اللام نحو : رام ورماة، وغاز وغزاة، وقاض وقضاة. وأنّ فَعَلَةً بفتح الفاء والعين مطّرد في جَمع ما كان على وزن فَاعِلٍ وصفا لمذكر عاقل صحيح اللام نحو : كامل وكملة، وقاتل وقتلة، وبارّ وبررة. (ص)

فَعْلَى لوصف كــقتيل وزمن ❁ وهــالك وميّت بــه قــمن

(ش) يعني أنّ فَعْلَى بفتح الفاء وسكون العين مطّرد في جَمع كلّ وصف على فعيل بمعنى مفعول دالّ على هُلْكٍ أو توجُّع أو تشتُّت نحو : قَتِيلٍ وقَتْلَى، وجريح وجرحى، وأسير وأسرى، وفيما على وزن فَعِلٍ بفتح الفاء وكسر العين أو على وزن فَاعِلٍ أو على فَيْعِلٍ بفتح الفاء وسكون الياء وكسر العين أو على فَعِيلٍ لا بمعنى مفعول أو على أفعل أو على فعلان دالاً على ما ذكر. وذلك نحو : زَمِنٌ وزَمْنَى، وهالك وهلكى، وميت وموتى، ومريض ومرضى

وأحمق وحمقى، وسكران وسكرى. (ص)

لفُعْل اسْما صحّ لاما فــعلة ۞ والوضع في فــعل وفعل قلّله

(ش) يعني أنّ فِعَلَةً بكسر الفاء وفتح العين يطّرد في جَمع اسم على فُعْلٍ بضم الفاء وسكون العين نحو : دُرْجٍ ودِرَجَة، وكُوْزٍ وكِوَزَة، ودُبٍّ ودِبَبَة. وقد يكون مع القلّة جَمعا لفَعْلٍ بفتح الفاء وسكون العين نحو : غَرْدٍ وغِرَدَة، وزَوْجٍ وزِوَجَة، ولفِعْلٍ بكسر الفاء وسكون العين نحو : قِرْدٍ وقِرَدَة، وحِسْلٍ وحِسَلَة. (ص)

وفُــعَّل لــفاعــل وفــاعلة ۞ وصفين نــحو عاذل وعاذلة

(ش) يعني أنّ فُعَّلاً بضم الفاء وفتح العين المشدّدة يطّرد في كلّ وصف على فاعل وفاعلة نحو : عَاذِلٍ وعُذَّلٍ وعَاذِلَةٍ، وناصر ونُصر وناصرة. (ص)

ومثله الفُــعَّالُ فيما ذكــرا ۞ وذان في الــمعلّ لاما تــدرا

(ش) يعني أنّ فُعَّالاً بضم الفاء وتشديد العين كفُعَّلٍ فيما يطّرد فيه إلا أنّ فُعَّالاً تختصّ بالمذكّر فقط نحو : عاذل وعذال، وناصر ونصار. وندر في المؤنّث كقوله :

أبــصارُهنّ إلى الشُّبان مائلةٌ ۞ وقــد أراهُنّ عنّي غَيْرَ صُدَّادِ

وإذا كان فاعل معتلّ اللام ندر جَمعه على فُعَّلٍ أو فُعَّالٍ نحو : غاز وغزا وغزاء. (ص)

فَعْلٌ وفَعْــلَةٌ فــعال لــهما ۞ وقــلّ فيما عينه الــيا منهما

(ش) يعني أنّ فَعْلاً وفَعْلَةً بفتح الفاء وسكون العين فيهما جَمعهما على فِعَالٍ بكسر الفاء سواء كانا اسمين أو وصفين نحو : كعب وكعاب، وصعب

وصعاب، وقصعة وقصاع، وخدلة وخدال. هذا إذا لم تكن عينهما ياء. فأمّا إذا كانت عينهما ياء فإنّه يندر جَمعهما على فعال نحو : ضيف وضياف، وضيعة وضياع. (ص)

وفَـعَـلٌ أيضا لـه فـعال ❁ مالـم يكن في لامه اعتلال

أو يك مضـعفا ومثل فَعَلِ ❁ ذو التّا وفِعْل مع فُعْل فاقبل

(ش) يعني أنّ فعالا يطّرد أيضا في جَمع فَعَلٍ بفتح الفاء والعين بشرط أن يكون اسما غير معتلّ اللام ولا مضعفا نحو : جبل وجبال، وجمل وجمال. ويطّرد أيضا في فَعَلَة بفتح الفاء والعين نحو : رقبة ورقاب. ويشترط فيه ما يشترط في فَعَل من الأمور الثلاثة. ويطّرد أيضا في فِعْلٍ بكسر الفاء وسكون العين اسما نحو : قِدْحٍ وقِدَاحٍ، وفي فُعْلٍ بضم الفاء وسكون العين اسما نحو : رُمْحٍ ورِمَاحٍ. (ص)

وفي فعيل وصف فاعل ورد ❁ كذاك في أنثاه أيضا اطّـرد

(ش) يعني أنّ فِعَالاً بكسر الفاء يطّرد أيضا في جَمع وصف على فعيل بمعنى فاعل وفي جَمع فعيلة بمعنى فاعلة نحو : ظَرِيْف وظِرَاف وظَرِيْفَة، وكَرِيْمٍ وكِرَامٍ وكَرِيْمَةٍ، ولَئِيْمٍ ولِئَامٍ ولئيمة ولئام. وذلك بشرط صحّة اللام فيهما. وخرج بقوله : وصف فاعل، ما كان بمعنى مفعول نحو : جَرِيْحٍ فلا يجمع على فِعَالٍ. (ص)

وشاع في وصف على فَعْلاَنا ❁ أو أنثـييه أو على فُعْـلاَنا

ومثله فُعْـلاَنَة والـزمه في ❁ نـحو طويل وطويلة تـفي

(ش) يعني أنّ فعالا كثر مَجيئه في وصف على فعلان وفي مؤنّثيه، وهُما فعلى

وفعلانة نحو : غضبان وغضاب، وغضبى وغضاب، وندمانة وندام. وكذا كثر مجيء فعال في وصف على فُعلان وفُعلانة بضم الفاء فيهما نحو : خمصان وخماص، وخمصانة وخماص. وهو واجب في كلّ وصف على فعيل وفعيلة بمعنى فاعل وفاعلة عينهما واو ولامهما صحيحة نحو : طويل وطوال، وطويلة وطوال. (ص)

وبـفُعُوْلٍ فَعِلٌ نـحو كبد ❁ يَخصّ غالبا كـذاك يطّـرد

في فعل اسْما مطلق الفا وفَعَل ❁ له وللفُـعال فِعْـلاَن حصل

(ش) يعني أنّ فُعُوْلاً يطّرد في جَمع اسم على فَعِلٍ بفتح الفاء وكسر العين نحو : كَبِد وكُبُوْد، ونمر ونمور. ويطّرد أيضا في اسم على فَعْل بفتح الفاء وسكون العين نحو : كعب وكعوب، أو على فِعْلٍ بكسر الفاء وسكون العين نحو : حمل وحمول، أو على فُعْلٍ بضم الفاء وسكون العين نحو : جند وجنود. وكذلك يطّرد أيضا في فَعَل بفتح الفاء والعين نحو : أسد وأسود، وشجن وشجون، وندب وندوب. وقول المصنف : وللفعال الخ. يعني أنّ فِعْلاَناً بكسر الفاء وسكون العين يطّرد في جَمع اسم على فُعال بضم الفاء نحو : غراب وغربان، وغلام وغلمان، وقراد وقردان. (ص)

وشاع في حوت وقاع مع ما ❁ ضاهاهـما وقلّ في غيرهما

(ش) يعني أنّ فعلانا يطّرد أيضا في جَمع اسم على فُعْل بضم الفاء وسكون العين واويّ العين نحو : حوت وحيتان، ونون ونينان، وكوز وكيزان، أو على فَعَلٍ بفتح الفاء والعين واويّ العين نحو : قاع وقيعان، وتاج وتيجان، وجار وجيران. وقلّ مجيء فعلان في غير ما ذكر نحو : قنو وقنوان، وصوار وصيران، وغزال وغزلان، وخَرُوف وخرفان. (ص)

وفَعْــلا اسْما وفــعيلا وفَعَل ۞ غير معلّ العين فعــلان شَمل

(ش) يعني أنّ فُعْلانا بضم الفاء وسكون العين يطّرد جَمعا لكلّ اسم على فَعَل بفتح الفاء وسكون العين نحو : بطن وبطنان، وظهر وظهران، ولكلّ اسم على فعيل نحو : قضيب وقضبان، ورغيف ورغفان، ولكلّ اسم على فَعَل بفتح الفاء والعين صحيح العين نحو : ذكر وذكران، وجمل وجملان، وحمل وحملان. (ص)

ولــكريــم وبَخيل فُعَــلا ۞ كذا لما ضاهاهــما قد جعلا

(ش) يعني أنّ فُعَلاَء بضم الفاء وفتح العين يطّرد جَمعا لكلّ وصف لمذكر عاقل على فعيل بمعنى فاعل غير مضاعف ولا معتلّ اللام نحو : كريم وكرماء، وبَخيل وبُخلاء. (ص)

وناب عنه أفعلاء في الــمعلّ ۞ لاما ومضْعف وغير ذاك قلّ

(ش) يعني أنّ أَفْعِلاَء بفتح الهمزة وسكون الفاء وكسر العين يطّرد جَمعا لكلّ وصف لمذكر عاقل على فعيل بمعنى فاعل معتلّ اللام أو مضاعف فهو نائب عن فعلاء فيما ذكر. وذلك نحو : غني وأغنياء، وولي وأولياء، وشقي وأشقياء. وقلّ ورود أفعلاء في غير ما ذكر نحو : صديق وأصدقاء، ونصيب وأنصباء. (ص)

فــواعل لــفَوْعَل وفَاعَــل ۞ وفَاعِــلاَء مع نَحو كاهــل

وحائض وصاهــل وفاعــلة ۞ وشذّ في الفارس مع ما ماثله

(ش) يعني أنّ فواعل يطّرد جَمعا لما كان على وزن فَوْعَل بفتح العين نحو : جوهر وجواهر، وكوكب وكواكب، ولما كان على وزن فَاعَل بفتح العين

نحو : طابع وطوابع، وخاتم وخواتم، ولما كان على وزن فَاعِلاَء نحو : قاصعاء وقواصع، ولما كان على وزن فَاعِل بكسر العين اسما سواء كان علما أو غيره نحو : جابر وجوابر، وكاهل وكواهل، ولما كان على وزن فَاعِل صفة لمؤنث عاقل نحو : حائض وحوائض، ولما كان على وزن فَاعِل صفة لمذكر غير عاقل نحو : صاهل وصواهل، ولما كان على وزن فَاعِلَة سواء كان علما أو غيره اسما أو صفة لعاقل أو غيره نحو : ضاربة وضوارب، وفاطمة وفواطم، وناصبة ونواصب. والحاصل أنّ فواعل يطّرد جَمعا للأنواع السبعة المذكورة. وشذّ ورود فواعل جَمعا لفاعل صفة لمذكر عاقل نحو : فارس وفوارس، وناكس ونواكس، وهالك وهوالك. (ص)

وبـفعائل اجـمعن فعـالة ❁ وشبـهه ذا تـاء أو مـزالة

(ش) يعني أنّ فعائل يطّرد جَمعا لكلّ رباعي مؤنّث بِمدّة قبل آخره سواء كان مختوما بالتاء أو مجردا منها فهو مطّرد في عشرة أوزان. الأوّل فَعَالَة بفتح الفاء نحو : سحابة وسحائب. الثاني فِعَالَة بكسر الفاء نحو : رسالة ورسائل. الثالث فُعَالَة بضم الفاء نحو : ذؤابة وذوائب. الرابع فعولة نحو : حمولة وحمائل. الخامس فعيلة نحو : صحيفة وصحائف. السادس فِعال بكسر الفاء نحو : شِمَال وشَمائل. السابع فَعَال بفتح الفاء نحو : شَمَال وشَمَائل. الثامن فُعَال بضم الفاء نحو : عُقاب وعقائب. التاسع فَعُوْل بفتح الفاء نحو : عجوز وعجائز. العاشر فعيل نحو : سعيد علم امرأة يقال في جَمعه سعائد. (ص)

وبـالفَعَالِي والفَعَالَى جـمعا ❁ صحراء والعذراء والقيس اتبعا

(ش) يعني أنّ الفَعَالِي بكسر اللام والفَعَالَى بفتحها يطّردان في جَمع ما كان على وزن فَعْلاَء اسما نحو : صحراء وصحارٍ وصحارى أو وصفا لأنثى نحو :

عذراء وعذارٍ وعذارى. (ص)

واجعل فعاليّ لغير ذي نسب ❁ جدّد كالكرسيّ تتبع العرب

(ش) يعني أنّ فَعَاليّ بفتح الفاء وتشديد الياء يطّرد في جَمع كلّ اسم ثلاثي ساكن العين مزيد آخره ياء مشدّدة لغير تجديد نسب. وذلك نحو : كرسي وكراسي، وكركي وكراكي. فإن كانت الياء مزيدة للنسب فلا يجمع على فعالي نحو : تركي فلا يقال فيه تراكي. (ص)

وبـفعالل وشبـهه انـطقا ❁ في جَمع ما فوق الثلاثة ارتقى

من غير ما مضى ومن خُماسي ❁ جـرّد الآخر انف بالقياسي

(ش) يعني أنّ ما كان من الأسماء زائدا على ثلاثة أحرف ولم يكن مِمّا تقدّم ذكره من باب كبرى وسكرى ورام وكامل ونحوها مِمّا استقرّ تكسيره يجمع على فعالل وشبهه. والمراد بشبهه ما يُماثله في العدّة والهيئة وإن خالفه في الوزن نحو : مفاعل وفياعل وشبههما. فإن كان الإسم رباعيا مجرّدا جمع على فعالل نحو : جعفر وجعافر، وزِبْرِج وزبارج، وبُرْثُن وبراثن، وسَبَطْر وسباطر وجُخْدَب وجخادب. وإن كان بزيادة ولم يكن مِمّا تقدّم ذكره جمع على شبه فعالل نحو : جوهر وجواهر، وصَيْرَف وصيارف، وعَلْقَى وعلاق، واصبع وأصابع، ومسجد ومساجد، وسلّم وسلالم. وإن كان الإسم الزائد على ثلاثة أحرف خماسيا مجرّدا حذف آخره نحو : سفرجل وسفارج، وفرزدق وفرازد، وخدرنق وخدارن. (ص)

والرّابع الشبيه بالـمزيد قد ❁ يُحذف دون ما به تَمّ العدد

(ش) يعني أنّ رابع الخماسي إذا كان شبيها بالزائد لفظا أو مَخرجا جاز

حذفه وإبقاء الخامس. مثال ما رابعه شبيه بالزائد لفظا خدرنق، فإنّ النون من حروف الزيادة. ومثال ما رابعه شبيه بالزائد مَخرجا فرزدق، فإنّ الدال من مَخرج التاء وهي من حروف الزيادة. فيجوز لك في جمعهما أن تقول : خدارق، وفرازق لكن خدارن، وفرازد أجود. (ص)

وزائد العادي الرّباعي احذفه ما ❁ لَمْ يك لينا إثــره الذ ختما

(ش) يعني أنّ الخماسي بالزيادة يحذف زائده سواء كان آخرا أو غير أخر نحو : فدوكس وفداكس، وسبطرى وسباطر، ومُدَحْرِج ودَحَارج. وإنّما يحذف الزّائد المذكور إذا لم يكن لينا قبل الآخر. فإن كان كذلك لم يحذف بل يجمع على فعاليل نحو : عصفور وعصافير، وقرطاس وقراطيس، وقنديل وقناديل. (ص)

والسّين والتّا من كمستدع أزل ❁ إذ ببنا الْجمع بقاهــما مُخلّ

(ش) يعني أنّه إذا كان الإسم مِمّا يجمع على فعالل وفعاليل وكان فيه زائد لو أُبْقِي أَخَلّ ببناء الجمع تُوُصِّل إليه بحذف ذلك الزائد. وذلك نحو : مستدع فتقول في جمعه : مَدَاع بحذف السين والتاء لأن بقاءهما مخلّ ببنية الجمع وأبقيت الميم وإن كان زائدة أيضا لأن لها مزيةً عليهما في المعنى لكون زيادتها لمعنى مختصّ بالأسْماء. (ص)

والْميم أولى من سواه بالبقا ❁ والــهمز واليا مثله إن سبقا

(ش) يعني أنّ الميم الزائدة أحقّ بالبقاء لما لها من المزية على غيرها من حروف الزيادة. وهذا لا خلاف فيه إذا كان ثانى الزائدين غير مُلْحِق. أمّا إذا كان ثانى الزائدين مُلْحِقا كسين مقعنسِس، فمذهب سيبويه كذلك أيضا. ومذهب المبرد حذف الميم وإبقاء الملحق فيقال في مذهب سيبويه : مقاعس،

وعلى مذهب المبرد : قعاسيس. وأنّ الهمزة والياء مثل الميم في كونهما أحق بالبقاء من غيرهما إذا كانتا متصدّرتين كما في : أَلَنْدَد ويَلَنْدَد. فيقال في جَمعهما : أَلاَدٌ ويَلاَدٌ بإبقاء الهمزة في الأوّل والياء في الثاني وحذف النون فيهما. (ص)

والياء لا الواو احذف إن جَمعت ما ❁ كحيــزبون فهو حكم حتما

(ش) يعني أنّ كلّ كلمة اشتملت على ياء وواو زائدتين وسبقت الياء وكان حذف إحداهما يغني عن حذف الأخرى لا العكس وجب حذف الياء وإبقاء الواو في جمعها. وذلك نحو : حَيْزَبُوْن، وعَيْطَمُوْس، فيقال في جمعهما : خَزَابِيْن، وعَطَامِيْس، لأن الياء إذا حذفت أغنى حذفها عن حذف الواو لبقائها رابعة فيفعل بها ما يفعل بواو عصفور. ولو حذفت الواو أَوَّلاً لم يُغْنِ حذفها عن حذف الياء لأنّها ليست في موضع يُؤَمِّنها من الحذف. (ص)

وخــيّروا في زائدي سرندى ❁ وكلّ ما ضاهاه كالــعلندى

(ش) يعني أنّك مُخيّر في كلّ كلمة تضمنت زيادتين لإلحاق الثلاثي بالخماسي بين حذف الأولى وحذف الثانية. وذلك نحو : سرندى، وعلندى، وعفرنى، فالنون والألف فيها مزيدتان للإلحاق فلك في جمعها أن تقول : سراد، وعلاد، وعفار بحذف النون وإبقاء الألف المنقلبة ياء محذوفة لالتقاء الساكنين، وأن تقول : سرانِدُ، وعلاند، وعفارن، بإبقاء النون وحذف الألف. والله أعلم.

★ ★ ★

﴿ التصغير ﴾

(ش) التصغير لغة التقليل واصطلاحا تغيير اسم من الأسماء على وجه مخصوص يأتي بيانه. (ص)

فعيلا اجعل الثّلاثيّ إذا ❁ صغّرته نَحو قذيّ في قذى

فعيعل مع فعيعيل لما ❁ فاق كجعل درهم دريهما

(ش) يعني أنّك إذا أردت تصغير اسم من الأسماء فإمّا أن يكون ثلاثيا أو رباعيا فصاعدا. فإن كان ثلاثيا جعلته على وزن فُعَيْلٍ بضم الفاء وفتح العين وبزيادة الياء ساكنة نحو : قذيّ في تصغير قذى. وإن كان رباعيا فصاعدا جعلته على وزن فُعَيْعِلٍ بضم الفاء وفتح العين الأولى وبزيادة ياء ساكنة وكسر العين الثانية نحو : دريهم في تصغير درهم، وجعيفر في تصغير جعفر، أو على فُعَيْعِيْلٍ بضم الفاء وفتح العين الأولى بعدها ياء زائدة ساكنة وكسر العين الثانية بعدها ياء ساكنة نحو : دُنَيْنِيْر في تصغير دينار، وعُصَيْفِيْر في تصغير عصفور. (ص)

وما به لمنتهى الْجمع وصل ❁ به إلى أمثلة التّصغير صل

(ش) يعني أنَّ ما يتوصّل به إلى الجمع على وزن فعالل وشبهه يتوصّل به إلى التصغير. وقد تقدّم أنّ آخر الخماسي يحذف في الجمع، فكذلك يحذف في التصغير. فكما تقول في جمع سفرجل : سَفَارِجَ تقول في تصغيره : سُفَيْرِج بحذف اللام فيهما. وإذا كان الرابع شبيها بالمزيد جاز حذفه وإبقاء الخامس في الجمع، فكذلك في التصغير. فكما يجوز لك في جمع فرزدق أن تقول : فَرَازِق يجوز لك في تصغيره أن تقول : فُرَيْزِق. وإذا كان الخماسي خماسيا

بزيادة وجب حذف الزائد في الجمع ما لم يكن حرفَ لين قبل الآخر، فكذلك يجب حذف ذلك في التصغير. فكما تقول في جمع سبطرى : سَبَاطِر تقول في تصغيره : سُبَيْطِر بحذف الألف فيهما. وإذا كان الزائد لينا قبل الآخر لم يحذف في الجمع، فكذلك في التصغير. فكما تقول في جمع عصفور : عَصَافِيْر تقول في تصغيره : عُصَيْفِيْر. وكذلك سائر ما ذكر في الجمع فتقول في تصغير مستدع : مديع بحذف السين والتاء، وتقول في تصغير حيزبون : حزيبين، وتقول في تصغير علندى : عليند أو عليد. (ص)

وجائز تعويض يا قبل الطرف ❁ إن كان بعض الإسم فيهما انحذف

(ش) يعني أنّه إذا حذف بعض حروف الإسم في الجمع والتصغير جازت زيادة ياء قبل الآخر تكون عوضا عن ذلك المحذوف. وذلك أنّك إذا جمعت سفرجلا أو صغّرته قلت : سَفَارج وسُفَيْرِج بحذف الحرف الخامس وهو اللام. ولو قلت سفاريج وسفيريج بزيادة الياء قبل آخرهما جاز وتكون تلك الياء عوضا عن اللام المحذوفة. (ص)

وحائـــد عن القياس كل ما ❁ خالف في البابين حكما رسِما

(ش) يعني أنّ كلّ جَمع أو تصغير جاء عن العرب مخالفا لما تقرّر في بابي التكسير والتصغير من الأحكام فهو حائد أي مائل عن القياس أي مخالف له فلا يقاس عليه بل هو محفوظ. وذلك نحو قولهم : مُغَيْرِبَان في تصغير المغرب، وعُشَيَّان في تصغير العشاء، وعشيشية في تصغير عَشِيَّة، وأُنَيْسيان في تصغير إنسان، وأُبَيْنُون في تصغير بَنون، ورُوَيْجِل في تصغير رَجل، وأُصَيْبية في تصغير صبية، وأغيلمة في تصغير غلام، ونحو قولهم : أراهط في جَمع رهط، وأباطيل في جَمع باطل، وأحاديث في جَمع حديث، وأعاريض في جَمع عَرُوض،

وأكارع في جَمع كُراع، وأقاطيع في جَمع قطيع. (ص)

لتلويا التّصـــغير من قبل علم ❁ تأنيث أو مدّته الفتح ائْحتم

(ش) يعني أنّه إذا كان المصغّر مُختتما بتاء التأنيث أو بألف ولم يكن ما بعد ياء التصغير حرف الإعراب وجب فتح ما بعد ياء التصغير نحو : قصعة وقُصيعة، ودراجة ودُرَيْجة، وسلمى وسُليمى، وحبلى وحُبيلى، وصحراء وصحيراء، وحَمراء وحُميراء. (ص)

كذاك ما مدّة أفـــعال سبق ❁ أو مدّ سكران وما به التحق

(ش) يعني أنّه يجب أيضا فتح ما بعد ياء التصغير إذا كان قبل مدّة أفعال أو مدّ سكران وما ألحق به من كل ما في آخره ألف ونون زائدتان لم يعلم جَمعُ ما هما فيه على فَعَالين دون شذوذ. وذلك نحو : أجمال وأجيمال، وسكران وسكيران، وغضبان وغضيبان. أمّا ما جُمع على فعالين ممّا في آخره ألف ونون زائدتان نحو : سلطان وسلاطين، وسرحان وسراحين، فإنّه صغّر على فُعَيْلين فتقول في تصغيرهما : سُليطين وسُرَيْحين. (ص)

وألف الـــتّأنيث حيث مـــدّا ❁ وتـــاؤه منفـــصلـــين عـــدّا

كذا الْمزيد أخـــرا للنسب ❁ وعـــجز المضاف والمـــركّب

وهـــكـــذا زيـــادتا فعـــلانا ❁ من بـــعد أربع كـــزعفرانا

وقـــدّر انفصال ما دلّ على ❁ تثنية أو جـــمع تصحيح جلا

(ش) يعني أنّ هذه الأشياء الثمانية المذكورة في النظم لا يعتدّ بها في التصغير بل تعدّ منفصلة أي تنـــزل منـــزلة كلمة مستقلة فيصغّر ما قبلها كما يصغّر غيرَ متمّم بها. الأوّل ألف التأنيث الممدودة نحو : حَمراء يقال في تصغيره :

حُميراء. الثاني تاء التأنيث نحو : حنظلة يقال في تصغيره : حُنيظلة. الثالث ياء النسب نحو : عبقريّ يقال في تصغيره : عبيقري. الرابع عجز المضاف نحو : عبد شمس يقال في تصغيره : عبيد شمس. الخامس عجز المركب تركيب مزج نحو : بعلبك يقال في تصغيره : بُعَيْلبك. السادس الألف والنون الزائدتان بعد أربعة أحرف فصاعدا نحو : زعفران يقال في تصغيره : زعيفران. السابع علامة التثنية نحو : مسلمَين يقال في تصغيره : مُسَيْلِمَيْن. الثامن علامة جَمع التصحيح نحو : مسلمين، ومسلمات يقال في تصغيرهما : مسيلمين، ومسيلمات. (ص)

وألف التّأنيث ذو القصر متى ۞ زاد على أربعة لن يثبتا

(ش) يعني أنّه إذا كان آخر المصغّر ألف التأنيث المقصورة وكانت خامسة فصاعدا وجب حذفها لأنّ بقاءها يخرج البناء عن مثال فُعَيْعِل وفُعَيْعِيْل فتقول في تصغير قَرْقَرَى، ولُغَّيْزَى، وبَرْدَرَايَا، : قُرَيْقِر، ولُغَيْغِز، وبُرَيْدِر. هذا إذا لم تكن الألف المقصورة خامسة و لم يكن قبلها مدّة. فإن كانت كذلك فحكمها ما ذكره المصنف في هذا البيت الآتي. (ص)

وعند تصغير حُبَارَى خيِّر ۞ بين الْحُبَيْرَى فادر والْحُبَيِّرِ

(ش) يعني أنّه إذا كانت الألف المقصورة خامسة وقبلها مدّة جاز حذف المدة وإبقاء ألف التأنيث وجاز عكسه. فلك أن تقول في تصغير حبارى : حُبَيْرَى، وفي تصغير قَرِيْثَاء : قُرَيْثَا بحذف المدة، وأن تقول : حُبَيِّر وقُرَيِّث بحذف ألف التأنيث. (ص)

واردد لأصل ثانيا لينا قلب ۞ فقيمة صيّر قويمة تصب

(ش) يعني أنّ ثانى الإسم الْمصغّر إذا كان لينا منقلبا عن غيره يُردّ إلى أصله.

وذلك نحو : قيمة يقال في تصغيره : قويمة لأن ياءه منقلبة عن الواو، ونحو : باب يقال في تصغيره : بويب لأنّ ألفه منقلبة عن الواو، ونحو : موقن يقال في تصغيره : ميقن لأن واوه منقلبة عن الياء، ونحو : ذِيْب يقال في تصغيره : ذؤيب لأن ياءه منقلبة عن الهمزة، ونحو : دينار يقال في تصغيره : دنينير لأن ياءه منقلبة عن النون وهكذا فقس. (ص)

وشذّ في عِيْدٍ عُيَـــيْدٍ وحـــتم ۞ للجمع من ذا ما لتصغير علم

(ش) يعني أنّ ياء عيد منقلبة عن الواو لأنه من عاد يعود، فالقياس في تصغيره أن يقال : عُوَيْد لكن جاء عن العرب تصغيره على عييد فذلك شاذّ. وهذا الردّ إلى الأصل يجب أيضا في جمع التكسير إذا كان الثانى لينا منقلبا عن غيره، فيقال في جَمع ناب، وباب، وميزان، وذيب، ودينار، : أنياب، وأبواب، وموازين، وذئاب، ودنانير. (ص)

والألف الثّاني الْمزيد يُجعل ۞ واوا كذا ما الأصل فيه يُجهل

(ش) يعني أنّ الإسم إذا كان ثانيه ألفا زائدة وجب في تصغيره جعلها واوا فتقول في ضارب : ضويرب، وفي ناصر : نويصر، وفي ماش : مويش. وكذا الألف التي لا يعرف أصلها يجب في التصغير جعلها واوا فتقول في صاب، وعاج، : صويب، وعويج. (ص)

وكمّل المنقوص في التصغير ما ۞ لَمْ يَحو غـــير التّاء ثالثا كما

(ش) المراد بالمنقوص هنا ما حذف منه أصل من أصوله لاَ مَا تقدّم في باب الإعراب. إذا عرفت ذلك فاعلم أنّ الإسم الذي حذف منه أصل من أصوله يجب في تصغيره ردّ ما حذف منه إليه ليتأتّى بناء فعيل منه بشرط أن لا يحتوي بعد الحذف زائدا ثالثا غير التاء. وذلك نحو : ماء فتقول في تصغيره :

مويه برد الهاء إليه، إذ أصله مَوَه. وكذا تفعل في خُذْ، وكُلْ، ومُذْ إذا سمي بها وسَه، ويَد، وحرٍ فتقول في تصغيرها : أخيذ، وأكيل بردّ فاء الفعل إليهما، ومنيذ، وسُتَيْه بردّ عين الفعل إليهما، ويديّة ،وحريح برد لام الفعل إليهما. فإن احتوى بعد الحذف زائدا ثالثا غير التاء كشاك، وهار أصلهما شاوك، وهاور لم يردّ إليه المحذوف فتقول في تصغيرهما : شويك، وهوير. (ص)

ومن بـــترخيم يصغّر اكتفى ❁ بالأصل كالعطيف يعني المعطفا

(ش) يعني أنّ من أنواع التصغير نوعا يسمّى بتصغير الترخيم وهو تصغير الإسم بتجريده من الزوائد. فإن كانت أصوله ثلاثة صغّر على فُعَيْلٍ. وإن كانت أربعة صغّر على فُعَيْعِلٍ فتقول في تصغير معطف : عطيف وفي أزهار : زهير، وفي حامد، وحمدان، وحماد، ومحمود : حميد. وتقول في تصغير قرطاس، وعصفور : قريطس، وعصيفر. (ص)

واختم بتا التّأنيث ما صغّرت من ❁ مؤنّث عـــار ثـــلاثيّ كسن

ما لَمْ يكن بالتّا يرى ذا لبس ❁ كشجـــر وبقـــر وخـــمس

(ش) يعني أنّ الإسم إذا كان مؤنّثا عاريا من التاء ثلاثيا زيدت في تصغيره تاء التأنيث. وذلك كسنّ، ودار، ويد، فتقول في تصغيرها : سنينة، ودويرة، ويديّة. وإن كانت زيادة التاء تؤدّي إلى اللبس لم تزد. وذلك نحو : شجر، وبقر، وخمس، يقال في تصغيرها : شجير، وبقير، وخميس بلا زيادة التاء لأنّه لو زيدت عليها التاء التبست بتصغير شجرة، وبقرة، وخمسة. (ص)

وشذّ تـــرك دون لبس وندر ❁ لـــحاق تا فيما ثـــلاثيّا كثر

(ش) يعني أنّ ترك التاء فيما ذكر من غير خوف لبس شاذّ. وذلك في ألفاظ

مخصوص لا يقاس عليها وهي ذَوْد، وشَوْل، وناب، وحَرب، وقوس، وفرس، ودرع، وضحى، وعِرْس، وعَرَب، ونَصَف بفتح النون والصاد. فهذه الألفاظ المذكورة تصغّرُ على فُعَيْلٍ بلا تاء شذوذا. وتقدّم تقييد إلحاق التاء بالمصغّر المؤنّث بكونه ثلاثيا، فما زاد على ثلاثة أحرف يصغّر بغير إلحاق تاء به إلا نادرا كقولهم في وراءٍ : وُرَيْئَة، وفي أمام : أُمَيْمَة، وقُدَّام قُدَيْدِيمة. (ص)

وصغّروا شذوذا الذى التى ❁ وذا مع الفروع منها تا وتي

(ش) يعني أنّ التصغير بعض تصاريف الأسماء المتمكنة. فالأسماء غير المتمكنة لا يصغّر شيء منها وما يصغر منها إنما يصغر شذوذا ولا يصغر منها شذوذا إلا الذى والتى وذا وفروعها فقالوا في تصغيرها اللذيّا واللتيّا واللذيّان واللتيان واللذيون واللذيين واللتيّات واللوَيْتا واللويّون وذيا وتيا وذيان وأُوْلَيّا وأوليّاء.

★ ★ ★

﴿ النسب ﴾

(ش) هو بفتح النون والسين إلحاق ياء مشدّدة في آخر الإسم لتدلّ على نسبة إلى المجرد عنها. ويحدث به ثلاث تغييرات. الأوّل لفظيّ وهو ثلاثة. إلحاق ياء مشدّدة آخر المنسوب وكسر ما قبلها ونقل إعرابه إليها. والثاني معنويّ وهو صيرورته اسما لما لم يكن له وهو المنسوب. والثالث حكميّ وهو معاملته معاملة الصفة المشبهة في رفعه المضمر والظاهر باطّراد. (ص)

ياء كيا الكرسيّ زادوا للنسب ❁ وكلّ ما تليه كسره وجب

(ش) يعني أنّ العرب إذا قصدوا نسبة شيء إلى أب، أو قبيلة، أو بلد، أو نحو

ذلك زادوا في آخر لفظ ذلك المنسوب إليه ياء مشدّدة مكسورا ما قبلها وجوبا وجعلوا إعرابه فيها. فإذا قصدوا نسبة شخص إلى زيد قالوا : هذا زيديّ. وإذا قصدوا نسبته إلى مكة قالوا : هذا مكيّ. (ص)

ومثله ممّا حواه احذف وتا ❁ تأنيث أو مدّته لا تثبتا

(ش) يعني أنّه إذا كان آخر اللفظ المنسوب إليه ياء تُماثل ياء النسب في كونها مشدّدة بعد ثلاثة أحرف فصاعدا وجب حذف تلك الياء المماثلة وجعلت ياء النسب مكانها فتقول في النسب إلى الشافعي : شافعي، وإلى المرمي : مرمي. وكذا يجب حذف تاء التأنيث من آخر المنسوب إليه فتقول في النسب إلى فاطمة : فاطمي، وإلى مكة : مكي. وكذا يجب حذف ألف التأنيث المقصورة رابعة أو خامسة فصاعدا فتقول في حبلى : حبليّ، وفي حبارى : حباريّ، وفي قبعثرى، قبعثريّ. (ص)

وإن تكن تربع ذا ثان سكن ❁ فقلبها واوا وحذفها حسن

(ش) يعني أنّه إذا كانت الألف المقصورة رابعة لاسم ثانيه ساكن كحبلى فإنّها يجوز فيها وجهان : قلبها واوا وحذفها، فيقال في النسب إلى حبلى : حيلويّ أو حبليّ. (ص)

لشبهها الْملحق والأصليّ ما ❁ لَها وللأصليّ قلب يحتمى

(ش) يعني أنّ ألف الإلحاق والألف الأصلية حكمها كحكم الألف المقصورة من القلب والحذف فتقول في النسب إلى ذفْرَى : ذفرويّ أو ذفريّ، وإلى مرمى : مرميّ أو مرمويّ إلا أنّ القلب في الألف الأصلية أحسن من الحذف. فمرمويّ أفصح من مرميّ. وقول المصنف : الملحق، بكسر الحاء. (ص)

والألف الْجائــز أربعا أزل ۞ كذاك يا المنقوص خامسا عزل

(ش) يعني أنّ الألف المقصورة إذا كانت خامسة فصاعدا حذفت مطلقا أي سواء كانت أصلية أو للتأنيث أو للإلحاق نحو : مصطفى، وحبارى، وحَبَرْكَى فتقول فيها : مصطفيّ، وحباريّ، وحَبَرْكيّ. وكذلك تحذف وجوبا ياء المنقوص إذا كانت خامسة فصاعدا فتقول في مُعْتَدٍ ومُسْتَعْلٍ : معتديّ ومستعليّ. (ص)

والْحذف في اليا رابعا أحقّ من ۞ قلب وحتم قلب ثالث يــعنّ

(ش) يعني أنّ ياء المنقوص إذا كانت رابعة، فحذفها أولى من قلبها واوا. فقولك في النسب إلى قاضٍ : قاضِيٌّ أجود من قاضَوِيّ. وإذا كانت ياء المنقوص أو الألف المقصورة ثالثة وجب قلبها واوا فتقول في النسب إلى عم : عموي، وإلى فتى : فتوي. (ص)

وأول ذا القلب انفتاحا وفعل ۞ وفُعِل عينــهما افــتح وفِعِل

(ش) يعني أنّ ياء المنقوص إذا قلبت واوا في النسب يجب فتح ما قبلها فتقول في قاضٍ : قاضَوي بفتح الضاد، وفي عم : عموي بفتح الميم. وأنّه إذا كان المنسوب إليه ثلاثيا مكسور العين وجب فتح عينه سواء كان مفتوح الفاء كنمر، أو مكسورها كإبل، أو مضمومها كدئل، فتقول في النسب إليها : نَمري بفتح الميم، وإبلي بفتح الباء، ودؤلي بفتح الهمزة. (ص)

وقيل في الْمَــرْمِيِّ مَــرْمَوِيٌّ ۞ واختير في استعمالِهم مَرْمِيٌّ

(ش) هذه المسئلة قد تقدّمت في قوله : ومثله مما حواه الخ. لكنه أعادها هنا تنبيها على أنّ من العرب من فرّق بين ما يآه زائدتان كالشافعيّ وما إحدى

ياءيه زائدة كالمرمي فيوافق في الأوّل على الحذف فيقول في النسب إلى الشافعي : شافعي ويخالف في الثاني بحذف الزائدة وقلب الأصلية واوا فيقول في المرمي : مرمويّ. وهذه لغة قليلة، والمختار خلافها وهو الحذف في كلّ منهما. (ص)

ونَحو حيّ فتح ثانيــه يَجب ❁ وارددْه واوا إن يكن عنه قلب

(ش) يعني أنّه إذا كان أخر المنسوب إليه ياء مشدّدة مسبوقة بحرف واحد كحيّ وطيّ وجب في النسب فتح ثانيه وقلب ثالثه واوا. فإن كان الثاني ياء في الأصل لم يُزَدْ على ذلك فتقول في النسب إلى حي : حيوي. وإن كان أصله واوا ردّ إلى أصله فتقول في النسب إلى طيّ : طووي. وإن كانت الياء المشدّدة مسبوقة بحرفين فسيأتي حكمها في قول المصنف : وألحقوا معلّ لام عريا. وإن كانت مسبوقة بثلاثة فأكثر فتقدّم حكمها في قوله : ومثله ممّا حواه الخ. (ص)

وعلم التّثنية احذف للنّسب ❁ ومثل ذا في جَمع تصحيح وجب

(ش) يعني أنّه إذا كان المنسوب إليه مثنّى أو مجموعا جَمع تصحيح وجب حذف علامة التثنية والجمع منه فتقول في النسب إلى مسلمين ومسلمين ومسلمات : مسلميّ، وفي النسب إلى تمرات : تمْري بإسكان الميم. (ص)

وثالث من نَحو طيّب حذف ❁ وشذّ طائيّ مــقولا بالألف

(ش) يعني أنّه إذا وقع قبل الحرف المكسور لأجل النسب ياء مكسورة مدغم فيها مثلها حذفت الياء المكسورة فتقول في النسب إلى طيّب : طيبي، وإلى ميّت : ميتيّ، وإلى سيّد : سيديّ. وذلك لكراهة اجتماع الياءات والكسرة. وأما قولهم في النسب إلى طيّئ : طائي بقلب الياء ألفا فشاذّ، والقياس طيئي.

(ص)

وفَعَـلِيٌّ في فَعِيْـلَة التُـزم ۞ وفُعَـلِيٌّ في فُعَيْـلَة حـتم

(ش) يعني أنّ ما كان على وزن فَعِيْلَة بفتح الفاء وكسر العين التـزم في النسبة إليه حذف تائه ويائه وفتح عينه فيقال في النسبة إلى حنيفة : حَنَفِيّ، وإلى بَجِيْلَة : بَجَلي، وإلى صَحِيْفَة : صحفيّ. وأنّ ما كان على فُعَيْلَة بضم الفاء وفتح العين التـزم في النسبة إليه حذف تائه ويائه أيضا فيقال في النسبة إلى جُهَيْنَة : جُهَنِيّ، وإلى مُزَيْنَة : مُزَنِيّ، وإلى قُرَيْظَة : قُرَظِيّ. (ص)

وألْحـقوا معـلّ لام عـريا ۞ من الْمثالين بـما التّا أولـيا

(ش) يعني أنّ ما كان على وزن فَعِيْل بفتح الفاء وكسر العين وفُعَيْل بضم الفاء وفتح العين معتلّ اللام قد ألحقته العرب بما كان على وزن فَعِيْلَة وفُعَيْلَة في حذف الياء وفتح ما قبلها إن كان مكسورا. فقالوا في النسبة إلى عدى : عدوي، وإلى قصى : قصوي كما قالوا في النسبة إلى غنية : غنوي، وإلى أميّة : أمويّ. (ص)

وتـمّموا ما كان كالطويلة ۞ وهكذا ما كان كالْجليـلة

(ش) يعني أنّ العرب لم يحذفوا شيئا إذا نسبوا إلى ما كان على وزن فَعِيْلَة معتلّ العين صحيح اللام كالطويلة، فقالوا في النسبة إليها : طويليّ. وكذا إذا نسبوا إلى ما كان على وزن فعيلة مضاعفا فإنّهم لم يحذفوا منه شيئا، فقالوا في النسبة إلى الجليلة : جليليّ. (ص)

وهَمز ذي مدّ ينال في النسب ۞ ماكان في تثـنية له انتسب

(ش) يعني أنّ حكم هَمزة الْممدود في النسب كحكمها في تثنيته. وتقدّم في

تثنيته أنّ هَمزته إمّا بدل من ألف التانيث أو أصلية أو بدل من أصل أو للإلحاق. فإن كانت بدلا من ألف التأنيث قلبت واوا. وإن كانت أصلية سلمت. وإن كانت بدلا من أصل أو للإلحاق جاز لها أن تسلم وأن تقلب واوا. فتقول في النسبة إلى صحراء : صحراويّ، وإلى قرّاء : قرائي، وإلى كساء : كسائي أو كساوي، وإلى علباء : علبائي أو علباوي. (ص)

وانسب لصدر جُملة وصدر ما ❁ ركّب مــزجا ولثان تــمّما

إضافة مبدوءة بابن أَوَابْ ❁ أو ما له التّعريف بالثّاني وجب

(ش) يعني أنّك إذا نسبتَ إلى جُملة مسمى بها كبَرَق نحره، وتأبط شرا نسبت إلى صدرها فتقول : بَرَقي وتأبطي. وكذا إذا نسبتَ إلى المركب المزجي كبعلبك ومعديكرب نسبت إلى صدره فتقول : بعلي، ومعدي أو معدوي. وإذا نسبت إلى المركب الإضافي المبدوء بابن أو أب كابن عباس، وأبي بكر نسبت إلى الثاني وهو المضاف إليه فتقول عبّاسيّ، وبكريّ. وقول المصنف : أو ما له التعريف أي أو المركب الإضافي المبدوء بما ثبت له التعريف بالثاني بالغلبة قبل العلمية كابن عمر، وابن عباس، وابن الزبير، وابن عمرو. فالعطف فيه من عطف العام على الخاص. (ص)

فيما سوى هذا انسبن للأوّل ❁ ما لَمْ يَخف لبس كعبد الأشهل

(ش) يعني أنّه تجب النسبة إلى الجزء الأوّل في غير ما ذكر من المركب الإضافي الذي ينسب فيه إلى الجزء الثاني فتقول في النسبة إلى عبد القيس، وامرئى القيس : عبدي وامرئي. هذا إذا لم يخف لبس، فإن خيف لبس نسب إلى الجزء الثاني كعبد الأشهل، وعبد مناف حيث قالوا : أشهلي، ومنافي. (ص)

واجبر بردّ اللام ما منه حذف ❁ جـوازا إن لَمْ يك رده ألف

في جَمعي التصحيح أو في التثنية ❁ وحقّ مَجـبور بِهذي توفية

(ش) يعني أنّه إذا كان المنسوب إليه ثلاثيا محذوف اللام فإمّا أن يجبر بردّ لامه إليه في تثنيته أو جَمعي تصحيحه أوْلا. فإن كان مجبورا بردّ لامه إليه فيها وجب في النسب جبره بردّ لامه إليه. وذلك كأخ، وأب، فإنهما يجبران في تثنيتهما وفي جَمعهما فيقال : أخوان، وأبوان، وأخوات فيقال في النسبة إليهما : أخويّ وأبويّ. وإن لم يكن مجبورا بردّ لامه إليه في تثنيته أو في جَمعي تصحيحه لم يجب جبره بل جاز فيه الأمران. وذلك نحو : حرٍ، وغَدٍ، وشفة، وثُبَة. يقال في النسبة إليها : حريّ، وغديّ، وشفي، وثبيّ، وحِرَوِي، وغَدَوي، وشفهي، وثبوي. (ص)

وبأخ أختا وبابن بنتا ❁ ألْحق ويونس أبى حذف التا

(ش) يعني أنّه أختُلف في النسب إلىٰ أخت، وبنت فقال سيبويه : النسب إليهما كالنسب إلى أخ، وابن بحذف التاء وردّ المحذوف فيقال فيهما : أخوي، وبَنَوِي كما يقال في المذكر. وقال يونس : ينسب إليهما على لفظهما ولا تحذف منهما التاء فيقال فيهما : أختي، وبنتي. (ص)

وضاعف الثّاني من ثنائي ❁ ثانيه ذو لين كلا ولائي

(ش) يعني أنّه إذا نسب إلى ثنائي وضعا فإمّا أن يكون ثانيه حرفا صحيحا أو لينا. فإن كان ثانيه صحيحا جاز فيه تضعيف ثانيه وعدمه فتقول في كم كمّي بتشديد الميم، وكمي بتخفيفها. وإن كان ثانيه حرفا لينا، فإن كان واوا أو ياء ضُعّف بِمثله فقال في كَيْ، ولو : كَيَوي، ولوَوي لأنّ كي لمّا

ضُعّف صار مثلَ حيّ، وأنّ لو لمّا ضُعّف صار مثلَ دَوٌّ. وإن كان ألفا ضوعفت وأبدل ضِعفها همزةً فيقال في لا : لائي. (ص)

وإن يكن كشية ما الفا عدم ❁ فجبره وفتح عينه التزم

(ش) يعني أنّه إذا كان المنسوب إليه محذوف الفاء معتلّ اللام كشية وجب جبره بردّ الفاء إليه ووجب فتح عينه فتقول في شِية : وشَوِي، وفي دِية : ودَوِيّ. (ص)

والواحد اذكر ناسبا للجمع ❁ إن لَمْ يشابه واحدا بالوضع

(ش) يعني أنّه يجب عليك إذا نسبت إلى الجمع أن تنسُب إلى مفرده، فتقول في النسب إلى فرائض : فرضي، وإلى كتب : كتابي، وإلى قلانس : قَلَنْسي. وقول الناس : فرائضي، وكتبي، وقلانسي خطأ. هذا إذا لم يشابه الجمعُ المنسوب إليه بوضعه مفردا بأن كان له مفرد قياسي. فإن شابَهَهُ بالوضع بأن لم يكن له مفرد قياسي نسب إليه بلفظه. وذلك شامل لما لم يكن له مفرد أصلا كعباديد فيقال في النسب إليه : عباديدي، وما له مفرد شاذّ كملامح فإنّ مفرده لَمْحَة فيقال في النسبة إليه : ملامحي، وما سمي به من المجموع ككلاب، وأنْمار فيقال في النسبة إليهما : كلابي، وأنْماري. (ص)

ومع فَاعِلٍ وفَعَّالٍ فَعِل ❁ في نسب أغنى عن اليا فقبل

(ش) يعني أنّ صوغ الإسم على وزن فَعِلٍ بفتح الفاء وكسر العين يغني في النسب عن الياء ويراد به صاحب الشيء كقولهم : هذا رجل طعم أي ذوطعام، ولبس أي ذولباس، وعمل أي ذوعمل. وكذا صوغه على فَاعِلٍ مرادا به ذلك كقولهم : لابِنٌ في الصيف تَامِرٌ أي ذو لبن، وذوتَمر. وكذا صوغه على فَعَّال مرادا به ذلك كقولهم : بَزَّاز، وعَطَّار أي ذو بِزَّة وذوعِطر.

(ص)

وغـير ما أسلفـته مقـرّرا ۞ على الذي ينقل منه اقتصرا

(ش) يعني أنّ ما جاء عن العرب من النسب مُخالفا لما تقدّم من الضوابط شاذّ يحفظ ولا يقاس عليه كقولهم في النسب إلى البصرة : بصري بكسر الباء، وإلى الدهر : دُهريّ بضم الدال، وإلى مَرْوَ : مروزيّ، وإلى الريّ : رازيّ.

★ ★ ★

﴿ الوقف ﴾

(ش) الوقف قطع النطق عند آخر الكلمة. وهو ثلاثة أقسام : إختياري، واضطراري، واختباري. فالإختياري هو الوقف الذي قصد لذاته. والإضطراري هو الوقف الذي لم يقصد بل لانقطاع النَّفَس. والإختباري هو الوقف الذي يقصد به إختبارُ حال الشخص هل يُحْسِن الوقفَ على نحو عَمَّ وفِيْمَ وبِمَ أَوْلاَ. والمراد هنا الإختياري. (ص)

تنـوينا إثر فتح اجـعل ألفا ۞ وقفا وتلو غير فتح احـذفا

(ش) آخر الكلمة الموقوفة إمّا أن يكون منوّنا أو غيره. وسيأتي غير المنوّن. والمنوّن إمّا أن يقع تنوينه بعد فتحة أو غيرها، فإن وقع التنوين بعد الفتحة وجب إبداله ألفا. فإذا وقفت على زيدًا من قولك : ضربت زيدًا قلت ضربت زيدَا بمدّ الدال بلا تنوين. وإن وقع التنوين بعد غير الفتحة وجب حذفه فتقول في الوقف على زيدٌ وزيدٍ من قولك : جاء زيدٌ، ومررت بزيدٍ :

جاء زَيْدْ ومررت بزيدْ بإسكان الدال فيهما. (ص)

واحذف لوقف في سوى اضطرار ❁ صلة غير الفتح في الإضمار

(ش) المراد بالصلة هنا هو الحرف الليّن الناشيء عن إشباع حركة هاء الضمير. فإذا عرفت ذلك فاعلم أنّ هاء الضمير إن كانت مضمومة أو مكسورة وقف عليها ساكنة وحذفت صلتُها نحو قولك : لَهْ، وبِهْ بحذف الواو والياء. وإن كانت مفتوحة كهَا من رَأَيْتُهَا وقف على الألف ولم تحذف. هذا في الإختيار. أمّا في حالة الإضطرار فقد تحذف الألف من هَا كقول بعض طيئ : والكرامةِ ذاتُ أَكْرَمَكُمُ اللهُ بَهْ بفتح الباء وإسكان الهاء. والأصل بِهَا نقلت حركة الهاء إلى الباء وحذفت الألف. (ص)

وأشبهت إذن منـــوّنا نصب ❁ فألفا في الوقف نونـــها قلب

(ش) يعني أنّ إِذَنْ يوقف عليها بالألف بقلب نونِها ألفا فهي شبه المنوّن المنصوب. هذا ما عليه الجمهور. وذهب بعضهم إلى أنّها يوقف عليها بالنون لأنها بمنـــزلة أنْ الناصبة. (ص)

وحذف يا المنقوص ذي التنوين ما ❁ لَمْ ينصب أولى من ثبوت فاعلما

(ش) يعني إذا وقف على المنقوص المنوّن فإمّا أن يكون منصوبا أو غيره. فإن كان منصوبا أبدل من تنوينه ألفٌ نحو : رأيت قاضيا. وإن كان غير المنصوب حذفت ياؤه فيقال : هذا قاض ومررت بقاض. ويجوز الوقف عليه بردّ الياء كقراءة ابن كثير : ﴿ ولكلّ قوم هادِي ﴾، ﴿ ومالهم من دونه من وَالِي ﴾، ﴿ وما عند الله باقِي ﴾. هذا إذا لم يكن المنقوص محذوف العين، فإن كان محذوفَهَا تعيّن الردّ كما سيأتي في قول المصنف : وفي نحو مر الخ. (ص)

وغير ذي التنوين بالعكس وفي ❁ نحو مُرٍ لزوم ردّ الياء اقتفي

(ش) يعني أنّ المنقوص غير المنوّن بعكس المنوّن في الحكم المذكور فيكون إثبات الياء أولى من حذفها فتقول : هذا القاضيْ، ورأيت القاضي، ومررت بالقاضي بإثبات الياء فيها. وإن كان المنقوص محذوف العين نحو : مُرٍ وجب ردّ الياء إليه عند الوقف عليه فتقول : هذا مُرى. ومُرٍ اسم فاعل من أَرْأَى، فأصله مُرْئِي على وزن مُفْعِل فأُعِلّ إعلال قاض وحذفت عينه وهي الهمزة بعد نقل حركتها إلى فائه وهي الراء. (ص)

وغيرها التّأنيث من مُحـرّك ❁ سكّنه أو قف رائم التحـرّك

أو أشْمم الضّمة أو قف مضعفا ❁ ما ليس هَمزا أو عليلا إن قفا

مُحـرّكا وحركات انـقلا ❁ لساكن تَحريكه لن يَحـظلا

(ش) لما فرغ المصنف من ذكر أحكام الوقف على الساكن، أخذ بذكر أحكام الوقف على المتحرك فقال : وغيرها التأنيث الخ. يعني أنّ في الوقف على المتحرك خمسة أوجه : الإسكان، والروم، والإشمام، والتضعيف، والنقل. فالإسكان عدم الحركة. والروم أن تأتي بالحركة مع إضعاف صوتها أي إخفائه. والإشْمام ضم الشفتين بعد الإسكان في المرفوع والمضموم للإشارة للحركة من غير صوت. والتضعيف تشديد الحرف الذي يُوْقَفُ عليه. والنقل تحويل الحركة إلى الساكن قبلها. وهذه الأوجه الخمسة لكلّ حرف موقوف عليه محرّك قبل الوقف سوى هاء التأنيث. أمّا هي فلا يوقف عليها إلا بإسكان. ثم الوقف بالإسكان أو بالروم يجوز في كلّ متحرّك غير هاء التأنيث مطلقا أي أعني في الحركات الثلاث. وأما الإشْمام فيختصّ بالضمة، فلا

إشْمام في غيرها. وأما التضعيف فإنّما يجوز بثلاثة شروط. الأوّل أن لا يكون الحرف الموقوف عليه هَمزة، فلا يجوز في الهمزة. الثاني أن لا يكون حرف علة كسَرُوَ، وبَقِيَ، والقاضي، والفتى. فإن كان حرف علة لم يجز. الثالث أن يكون ما قبله متحرّكا، فلا يجوز في نحو : بكر. وأما النقل فإنّما يجوز بشرطين. الأوّل أن يكون ما قبل الحرف الموقوف عليه ساكنا. والثاني أن لا يُمنع تحريكُه فتقول في نحو بكر : هذا بكر ومررت ببكر. فإن لم يكن ما قبله ساكنا أو كان ساكنا لكنّه غيرُ قابل للتحريك إمّا لتعذره كما في نحو : باب، أو لتعسّره كما في نحو : قنديل، أو لاستلزامه لفكّ إدغام مُمتنِع الفكّ في غير الضرورة امْتَنَعَ النقلُ. (ص)

ونقل فتح من سوى الْمهموز لا ❁ يــراه بصريّ وكــوف نقلا

(ش) يعني أنّ نقل الفتحة إذا كان المنقول عنه غير الهمزة لا يجوز عند البصريين، فلا يجوز عندهم أن تقول : رأيت بَكَرْ وضربت الضَّرَبْ. وأجاز ذلك الكوفيون. ويُفهم من ذلك أنّ المهموز يجوز نقل حركته وإن كانت فتحة عند جميع النحاة فيقال : رأيت الْخَبَأْ، والرِّدَأْ، والْبُطَأْ. (ص)

والنّقل إن يُعْدم نظير مُمتنع ❁ وذاك في الْمهموز ليس يَمتنع

(ش) يعني أنّ النقل إذا أدّى إلى عدم النظير للكلمة الموقوفة عليها لا يجوز، فلا يجوز النقل في نحو : هذا بِشْر، لِمَا يلزم عليه من بناء فِعْلٍ وهو مهمل، ولا في نحو : انتفعت بقُفْلٍ، لِمَا يلزم عليه من بناء فُعِلٍ وهو مهمل في الأسماء أو نادر. هذا في غير المهموز. وأمّا في المهموز فيجوز النقل وإن أدّى إلى عدم النظير فتقول : هذا رِدُءْ، ومررت بكُفِءْ. (ص)

في الوقف تاتأنيث الاسم ها جعل ❁ إن لَمْ يكن بساكن صحّ وصل

(ش) يعني أنّ تاء التأنيث المتّصلة بآخر الإسم تجعل هاء في الوقف بشرط عدم اتّصالها بحرف صحيح ساكن كتاء فاطمة، وحَمزة، وقائمة. فإن اتّصلت بحرف صحيح ساكن لم تجعل هاء بل وقف عليها بلفظها كتاء بنت، وأخت ونحوهما. (ص)

وقلّ ذا في جَمع تصحيح وما ❁ ضاهى وغير ذين بالعكس انتمى

(ش) يعني أنّ جعل تاء التأنيث هاء قليل في جَمع تصحيح المؤنث كمسلمات. وكذا فيما شابَهَهُ كهيهات، وأُولات. ومن ذلك قول بعضهم : دَفْنُ الْبَنَاهْ من المَكْرُمَاهْ وكَيْفَ بالإِخْوَهْ والأَخَوَاهْ. وسمع هيهاه، وأولاه. وغير جَمع تصحيح المؤنث وما شابَهَهُ بعكس ذلك. فالأكثر فيه جعلُ التاء هاء ويقلّ فيه سلامة التاء سواء كان مفردا أو جَمع تكسير. فمن ذلك قول بعضهم : يا أهلَ سورة البقرهْ، فقال مجيب : ما أحفظ منها ولا آيتْ. (ص)

وقف بِها السّكت على الفعل الْمعلّ ❁ بِحذف أخر كأعط من سأل

وليس حتما في سوى ما كع أو ❁ كيع مَجزوما فراع ما رعوا

(ش) يعني أنّ هاء السكت هي الهاء التي اجتُلبت للتوصّل إلى بقاء الحركة في الوقف. وسميت بهاء السكت لأنّها يُسكت عليها دون آخر الكلمة. وهي من خواص الوقف. وأكثر ما تزاد بعد شيئين. أحدهما الفعل المعلّ بحذف آخره. وزيادتها بعده إمّا جائزة وإمّا واجبة. فالجائزة هي زيادتها بعد الفعل المعلّ بحذف آخره وقد بقي منه أكثر من حرف أو حرفين أحدهما زائد كأعطَ من سأل. فإذا وقفت على أعط قلت : أعطِهْ بزيادة الهاء. والواجبة هي زيادتها بعد فعل معلّ بحذف آخره وقد بقي منه حرف واحد أو حرفان أحدهما زائد كعِ ما أقول، وزيد لم يع ما أقول. فإذا وقفت على عِ، ويَعِ

قلت : عهْ، ويَعهْ بزيادة الهاء. الثاني مَا الإستفهامية المخفوضة بحرف أو باسم وذكرها المصنف بقوله الآتي. (ص)

وما في الإستفهام إن جرّت حذف ❁ ألفــها وأولِها الْها إن تقف

وليس حتما في سوى ما انْحفضا ❁ باسم كقولك اقتضاءم اقتضى

(ش) يعني أنّ مَا الإستفهامية إذا جرّت حذفت ألفها وجوبا سواء جرّت بحرف أو باسم نحو قوله تعالى : ﴿ فيم أنت من ذِكراها ﴾. ونحو قولك : مجيء مَ جئت. وإذا وقف عليها ألحقت بها هاء السكت إمّا جوازا أو وجوبا. فالجائز هو ما إذا جرّت بحرف، فإن شئت قلت : بِمَ، فِيْمَ، إلاَمَ، عَلاَمَ، عَمَّ. وإن شئت قلت : بِمَهْ، فِيْمَهْ، إلاَمَهْ، عَلاَمَهْ، عَمَّهْ. والواجب هو ما إذا جرّت باسم نحو قولك : مجيء مَهْ، وكقول المصنف : اقتضاء مَهْ. فلو قلت : مجيء م، اقتضاء م لم يجز. والفرق بين المجرورة بالحرف والمجرورة بالإسم هو أن الجارّ الحرفي كالجزء لاتّصاله بها لفظا وخطّا بخلاف الإسم فوجب إلحاق الهاء المجرورة بالإسم لبقائها على حرف واحد. (ص)

ووصلَ ذي الْهاء أجز بكل ما ❁ حــرّك تَحريك بناء لــزما

ووصلُها بغــير تَحريك بنا ❁ أُديْم شذّ في الْمدام استحسنا

(ش) إن وصل هاء السكت بكلّ حركة بناءٍ لازمٍ جائزٌ. ووصلها بحركة بناء غير لازم كاسم لاَ والمنادى المضموم والظروف المقطوعة عن الإضافة كقبل وبعد شاذّ كقول الشاعر :

يا رُبَّ يــومٍ لي لا أُظَلَّــلُهْ ❁ أَرْمَضُ من تحتُ وأضْحَى مِنْ عَلُهْ

وإنّ وصل هاء السكت بحركة البناء المدام أي الملتزم مستحسن. وذلك كهُوَ،

وهِيَ، وكَيْفَ، وثُمَّ فيقال في الوقف : هُوَهْ، وهِيَهْ، وكَيْفَهْ، وثُمَّهْ. (ص)

وربّما أعطي لفظ الوصل ما ❁ للوقف نثـــرا وفشا منتظما

(ش) يعني أنّه قد يحكم للوصل بحكم الوقف. وذلك في النثر قليل. وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ لم يتسنّه وانظر ﴾ في قراءة غير حَمزة والكسائي. وقوله تعالى : ﴿ فبهداهم اقتدِهْ ﴾ وهو في النظم كثير. ومنه قول الشاعر :

لقد خشيتُ أن أَرى الْجَدَبَّا ❁ مثلَ الْحَـــرِيق وَافَقَ القَصَبَّا

★ ★ ★

﴿ الإمالة ﴾

(ش) هي أن ينحى بالفتحة نحوُ الكسرة. وفائدتها التناسب. وحكمها الجواز. وأسبابها سيأتي ذكرها. (ص)

الألف الْمبدل من يا في طرف ❁ أمل كذا الواقع منه اليا خلف

(ش) يعني أنّ الألف المبدلة من الياء إذا كانت في آخر الكلمة تجوز إمالتها كألف مرمى ورمى. وهذا هو السبب الأوّل. والسبب الثاني هو أن يكون مَآلُ الألف إلى الياء. وهذا هو المراد بقوله : كذا الواقع منه اليا خلف. وذلك بشروط ذكرها المصنف في قوله. (ص)

دون مـــزيد أو شذوذ ولِما ❁ تليه ها التأنيث ما الْها عدما

(ش) يعني أنّ الألف تُمال إذا كانت صائرة إلى الياء دون زيادة أو شذوذ كألف مَلْهى، ومغزى، من كلّ ذي ألف متطرّفة زائدة على الثلاثة وكألف

حبلى وسكرى من كلّ ما آخره ألف مقصورة. ثم الألف المنقلبة عن الياء التي قبل هاء التأنيث كألف مِرْماة، وفتاة تُمال كما تُمال الألف المتطرّفة لأنّ هاء التأنيث غير معتدّ بها. (ص)

وهكذا بـــدل عين الفعل إن ❁ يؤل إلى فِلْتُ كماضى خف ودن

(ش) يعني أنّ السبب الثالث للإمالة أن تكون الألف بدلا من عين فعل تكسر فاؤه إذا أسند إلى الضمير المتحرّك سواء كانت تلك الألف منقلبة عن الواو أو عن الياء كألف خَافَ وكَادَ ودَانَ وبَاعَ، فإنّك تقول فيها : خِفْت وكِدْت ودِنْت وبِعْت على وزن فِلْت بكسر الفاء. (ص)

كذاك تالي الياء والفصل اغتفر ❁ بحرف أو مع ها كجيبها أدر

(ش) يعني أنّ السبب الرابع للإمالة أن تقع الألف بعد ياء متّصلة بها كألف سَيَال بفتحتين اسم لشجر، أو منفصلة عنها بحرف واحد كألف شَيْبَان أو بحرفين ثانيهما هاء كألف جَيْبَهَا أَدِرْ. فإن انفصلت عنها بحرفين ليس ثانيهما هاء امتنعت الإمالة. (ص)

كـــذاك ما يليه كسر أو يلي ❁ تالي كسر أو سكون قد ولي

كسرا وفصل الْها كلا فصل يعد ❁ فدرهـــماك من يُمِله لَمْ يُصَد

(ش) يعني أنّ السبب الخامس للإمالة أن يلي الألفَ كسرٌ كألف عالم، وساجد، أو تقع بعد حرف يلي كسرة كألف كتاب، أو تقع بعد حرفين أوّلهما ساكن كألف شِمْلال، أو كلاهما متحرّك ولكن أحدهما هاء كألف يريد أن يَضْرِبَها، أو بعد ثلاثة أحرف أوّلها ساكن وثانيها هاء كألف درهماك من قولك : هذان درهماك. وهذا والذي قبله مأخوذان من قول المصنف :

وفصل الها الخ. فإنه إذا سقط اعتبار الهاء من الفصل ساوى أن يضربها نحو كتاب ودرهماك نحو شملال. فإن كان الفصل بغير ما ذكر لم تجز الإمالة.

(ص)

وحرف الإستعلا يكفّ مظهرا ❁ من كسر أو يا وكذا تكفُّ رَا

(ش) يعني أنّ السبب الظاهر للإمالة وهو الكسرة أو الياء الظاهرتان يَمنع تأثيرَه ثمانيةُ أحرف. منها سبعة تسمّى أحرف الإستعلاء وهي القاف، والصاد، والضاد، والغين، والخاء، والطاء، والظاء. والثامن الراء. فمتى وجد في الكلمة سبب الإمالة ووجد فيها أحد هذه الأحرف الثمانية لم تجز فيها الإمالة، لأنّ هذه الأحرف تَمنع تأثيرَ ذلك السبب بشرط أن يكون ذلك السبب ظاهرا. فإن كان منويّا فإنّها لا تَمنع تأثيره فلا تَمتنع إمالة نحو قاض في الوقف وماصّ وخاف وطاب وإن كان فيها أحرف الإستعلاء. (ص)

إن كان ما يكفّ بعد متّصل ❁ أو بعد حرف أو بِحرفين فصل

(ش) يعني أنّه إذا كان المانع المذكور وهو حرف الإستعلاء أو الراء متأخِّرا عن الألف، فشرط منعه أن يكون متّصلا بها نحو : فاقد، وناصح، وباطل، وباخل، ونحو : هذا عِذارك، ورأيت عذارك، أو منفصلا بحرف واحد نحو : منافق، ونافخ، وناشط، ونحو : هذا عاذرُك، ورأيت عاذرك، أو بحرفين نحو : مواثيق، ومنافيخ، ومواعيظ، ونحو : هذه دنانيرك، ورأيت دنانيرك. (ص)

كذا إذا قــدّم ما لَمْ ينكسر ❁ أو يسكن إثر الكسر كالمطواع مر

(ش) يعني أنّ المانع المذكور إذا كان متقدّما على الألف أُشترط لمنعه أن لا يكون مكسورا ولا ساكنا بعد الكسر فلا تجوز الإمالة في نحو : صالح، وغالب، وظالم، وقاتل، وراشد، وجازت في : طِلاب، وغِلاب، وقِتال،

ورجال، وإصلاح، ومِقدام، ومِطْواع. (ص)

وكفّ مستعل ورا ينــكفّ ۞ بكسر را كــغارما لا أجفو

(ش) يعني إذا وقعت الراء المكسورة بعد الألف كَفَّت مانعَ الإمالة سواء كان حرفَ استعلاء أو راء غيرَ مكسورة فيمال نحو : على أبصارهم، وغارم، وضارب، وطارق، ونحو دارُ القرار، فلا أثر فيه لحرف الإستعلاء ولا للرّاء غيرِ المكسورة، لأن الراء المكسورة غلبت المانع وكفّته عن المنع فلم يبق له أثرٌ. (ص)

ولا تُمل لسبب لَمْ يتّــصل ۞ والكفّ قد يوجبه ما ينفصل

(ش) يعني أنّه لا يجوز الإمالة لسبب منفصل بأن يكون من كلمة أخرى فلا تُمال ألف سابورٍ للياء قبلها في قولك : رأيت يدَيْ سابورٍ، ولا ألف مالٍ للكسرة قبلها في قولك : لهذا الرجل مالٌ. وكذا لا تُمال ألف ها من قولك : ها انّ ذي عُذْرة لأن الكسرة من كلمة أخرى. وأنّ مانع الإمالة قد يكفّها مع كونه من كلمة أخرى كما في قولك : يريد أن يضربها قبلُ، فلا تُمال الألف لوجود القاف بعدها مع أنّها من كلمة أخرى. (ص)

وقد أمــالوا لتــناسب بلا ۞ داع سواه كــعمادًا وتــلا

(ش) يعني أنّ السبب السادس للإمالة التناسب ولها صورتان. إحداهما أن تُمال الألف لمجاورة ألف مُمالة كإمالة الألف الثانية من قولك : رأيت عمادا بالمد. الثانية أن تُمال لكونها آخر مجاورما أميل آخره كإمالة ألف تلاها من قوله تعالى : ﴿ والقمر إذا تلاها ﴾ فإنّها أميلت لمناسبة ما بعدها مِمّا ألفه بدل عن ياء وهو جلاها ويغشاها. (ص)

ولا تُمل ما لَمْ ينل تَمكّنا ❁ دون سِماع غيرها وغيرنا

(ش) يعني أنّ الإمالة من خواصّ الأسماء والأفعال المتمكنة. وإمالةُ غيرها مقصورة على السماع كإمالة ذا الإشارية، ومتى، وانى، وبلى، ويا في النداء، ولا في قولهم : إمَّا لاَ. واستثنى من ذلكَ هَا ونَا نحو : مَرّ بها، ونظر إليها، ومرّ بنا، ونظر إلينا، فهذان تطّرد إمالتهما لكثرة استعمالهما. (ص)

والفتح قبل كسر راء في طرف ❁ أمل كللأيسر مل تكف الكلف

كذا الذي تليه ها التّأنيث في ❁ وقف إذا ما كان غير ألف

(ش) يعني أنّ الفتحة تجوز إمالتها. ولجواز إمالتها سببان. الأوّل أن تقع قبل راء مكسورة متطرّفة كفتحة السين من قولك : للأيسر مل. وفتحة الراء الأولى من قوله تعالى : ﴿ ترمِى بشَرَرٍ ﴾ وفتحة الراء الأولى من قوله تعالى : ﴿ غيرَ أُولِى الضَّرَرِ ﴾. السبب الثاني أن تليها هاء التأنيث في الوقف كفتحة العين من ﴿ القارعة ما القارعة ﴾. واستثنى من ذلك ما إذا كان قبل هاء التأنيث ألف نحو : الصّلاة، والزّكاة، فإنّها لا تُمال.

★ ★ ★

﴿ التصريف ﴾

(ش) التصريف لغة التغيير ومنه قوله تعالى : ﴿ وتصريف الرياح ﴾. واصطلاحا يطلق على شيئين. الأوّل تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني كالتصغير، والتكسير، واسم الفاعل، واسم المفعول، وغيرها. الثاني تغيير الكلمة لغير معنى طارٍ عليها لكن لغرض آخر. وينحصر في الزيادة،

والحذف، والإبدال، والقلب، والنقل، والإدغام. وهذا القسم الثاني هو المقصود هنا. (ص)

حرف وشبهه من الصّرف بري ❁ وما سواهُما بتصريف حري

(ش) تقدّم أنّ الكلمة على ثلاثة اقسام : اسم، وفعل، وحرف. فإذا عرفت ذلك، فاعلم أنّ الحرف وما أشبهه من الأسماء المبنية والأفعال الجامدة لا يقبل التصريف أي لا يدخله. وأمّا سواه وهو الإسم والفعل فإنّه يقبل التصريف أي يدخله إلا ما تقدّم مِمّا يُشبه الحرفَ. (ص)

وليس أدنى من ثلاثيّ يــرى ❁ قابل تصريف سوى ما غيّرا

(ش) يعني أن ما كان على حرف واحد أو حرفين فإنّه لا يقبل التصريف إلا أن يكون ثلاثيا في الأصل. (ص)

ومنتهى اسم خَمس إن تَجرّدا ❁ وإن يــزد فيه فما سبعا عدا

(ش) يعني أنّ الإسم ينقسم إلى قسمين : مجرد، ومزيد فيه. والمجرد هو الأصل. والمزيد فيه فرع منه. وغاية ما يصل إليه المجرد من الحروف خمسة كسفرجل. وغاية ما يصل إليه المزيد فيه من الحروف سبعة كاشْهِيبَاب، واحْرِنْجَام. (ص)

وغير آخر الثّلاثي افتح وضمّ ❁ واكسر وزد تسكين ثانيه تعمّ

(ش) يعني أنّ أوّل الإسم الثلاثي المجرد إمّا مفتوح، أو مضموم، أو مكسور. وثانيه إمّا مفتوح، أو مضموم، أو مكسور، أو ساكن. فجملة أوزان الإسم الثلاثي المجرد اثنا عشر. (ص)

وفِعْل أُهــمل والعكسُ يقلّ ❁ لقصدهم تَخصيص فعل بفُعِل

(ش) تقدّم أنّ أوزان الثلاثي اثنا عشر بحسب الضّرب المذكور لكن يهمل منها واحد وهو فِعُل بكسر الفاء وضم العين ويقلّ منها واحد وهو فُعِل بضم الفاء وكسر العين كدُئِل لقصد العرب تخصيص فعل لم يسمّ فاعله بفُعِل بضم الفاء وكسر العين. فإذا عرفت ذلك فاعلم أنّ الأوزان المستعملة للثلاثي المجرد عشرة: الأوّل فَعْلٌ بفتح الفاء وسكون العين كفَلْسٍ وسَهْلٍ. الثاني فَعَلٌ بفتحتين كفَرَسٍ وبَطَلٍ. الثالث فَعِلٌ بفتح الفاء وكسر العين كَلَبِدٍ وحَذِرٍ. الرابع فَعُلٌ بفتح الفاء وضم العين كعَضُدٍ ويَقُظٍ. الخامس فِعْلٌ بكسر الفاء وسكون العين كعِدْلٍ ونِكْسٍ. السادس فِعَل بكسر الفاء وفتح العين كعِنَبٍ. السابع فِعِلٌ بكسر الفاء والعين كإِبِلٍ. الثامن فُعْلٌ بضم الفاء وسكون العين كقُفْلٍ وحُلْوٍ. التاسع فُعَلٌ بضم الفاء وفتح العين كصُرَدٍ وحُطَمٍ. العاشر فُعُلٌ بضمتين كعُنُقٍ وجُنُبٍ. (ص)

وافتح وضمّ واكسر الثّاني من ❁ فعل ثلاثيّ وزد نحو ضمن

(ش) يعني أنّ أبنية الفعل الثلاثي المجرد ثلاثة لأنّه لا يكون إلا مفتوح الأوّل ويكون ثانيه إمّا مفتوحا أو مضموما أو مكسورا. ولا يكون ساكنا لئلا يلزم التقاء السّاكنين عند اتّصاله بالضمير المرفوع المتحرّك. فالأوّل فَعَلَ بفتح العين ويكون متعدّيا نحو: نَصَرَ، ولازما نحو: جَلَسَ. الثاني فَعِلَ بكسر العين ويكون متعدّيا نحو: عَلِمَ، ولازما نحو: فَرِحَ. الثالث فَعُلَ بضم العين ولا يكون إلا لازما نحو: حَسُنَ. وقول المصنف: وزد نحو ضمن يعني أنّ من أبنية الفعل الثلاثي المجرد الأصلية فُعِلَ بضم الفاء وكسر العين وهو فعل ما لم يسمّ فاعله نحو: ضُمِنَ. وعلى هذا تكون أبنية الفعل الثلاثي المجرّد أربعة. وإليه ذهب المبرد والكوفيون. (ص)

ومنتـــهاه أربـــع إن جـــرّدا ❁ وإن يـــزد فيه فما ستّا عدا

(ش) يعني أنّ منتهى حروف الفعل إن كان مجرّدا أربعة. وإن كان مزيدا فيه فمنتهى حروفه ستة. فإذا عرفت ذلك عرفت أنّ الفعل ينقسم إلى ثلاثي، وإلى رباعي. وكلّ واحد منهما ينقسم إلى مجرّد ومزيد فيه. والثلاثي يبلغ بالزيادة إلى أربعة كأكرم، وإلى خمسة كاجتمع، وإلى ستة كاستخرج. والرباعي يبلغ بالزيادة إلى خمسة كتدخرج، وإلى ستة كإحرنجم. وبيان ذلك مبسوط في كتب الصرف. (ص)

لاسم مُجـــرّد ربـــاعٍ فَعْلَلُ ❁ وفِعْـــلِل وفِعْـــلَل وفُعْـــلُلُ
ومع فِعَلٍّ فُعْـــلَل وإن عـــلا ❁ فمع فَعَـــلَّل حوى فَعْلَـــلِلا
كـــذا فُعَـــلِّل وفِعْـــلَلّ وما ❁ غاير للزيد أو النقص انتمى

(ش) يعني أنّ الإسم الرباعي المجرد له ستة أوزان. الأوّل فَعْلَلٌ بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى كجَعْفَر وهو النهر الصغير. الثاني فِعْلِلٌ بكسر الفاء وكسر اللام الأولى كزِبْرِج وهو السحاب الرقيق. الثالث فَعْلَلٌ بكسر الفاء وفتح اللام الأولى كدِرْهَم. الرابع فُعْلُلٌ بضم الفاء واللام الأولى كبُرْثُن وهو للسباع كالمخلب للطير. الخامس فِعَلٌّ بكسر الفاء وفتح العين وسكون اللام الأولى كهِزَبْر وهو الأسد. السادس فُعْلَلٌ بضم الفاء وفتح اللام الأولى كجُحْدَب وهو اسم لذكر الجراد. وأنّ الإسم الخماسي المجرد له أربعة أوزان. الأوّل فَعَلَّل بفتح الفاء والعين وسكون اللام الأولى وفتح اللام الثانية كسَفَرْجَلٍ. الثاني فَعْلَلِلٌ بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى وكسر اللام الثانية كجَحْمَرِش وهي العظيمة من الأَفَاعِي. الثالث فُعَلِّلٌ بضم الفاء

وفتح العين وسكون اللام الأولى وكسر اللام الثانية كخُزَعْبِل وهو اسم للباطل. الرابع فِعْلَلٌ بكسر الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى وسكون اللام الثانية كجِرْدَحْل وهو الضخم من الإبل. وقول المصنف : وما غاير الخ. يعني أنّ ما غاير الأوزان المذكورة من الأسماء المتمكّنة لا يخلو إمّا أن يكون بعض حروفه محذوفا أو يكون بعض حروفه مزيدا نحو : يد، وجَنْدِل بفتح الجيم والنون وكسر الدال، واستخراج. فإنّ هذه الكلمات الثلاث مغايرة لما سبق من الأوزان. أمّا يد فبسبب نقص حرف منه، فإن أصله يدي. وأمّا جندل فبسبب النقص أيضا، فإن أصله جنادل. وأمّا استخراج فبسبب الزيادة. (ص)

والْحرف إن يلزم فأصل والذي ❁ لا يلزم الزّائد مثل تا احتذي

(ش) يعني أنه إذا أردت أن تعرف الحرف الأصلي من الزائد فاعلم أنّ كلّ حرف يلزم الكلمة في جَميع تصاريفها، فإنّه أصل. وأنّ كلّ حرف لا يلزمها بل يحذف في بعض تصاريفها فإنّه زائد. مثال الأوّل حاء احتذي. ومثال الثاني تاؤه. فالحاء تلزمه في جَميع تصاريفه. والتاء قد تحذف فيقال حَذَا حَذْوَهُ. فتعلم بسقوطها أنّها زائدة. (ص)

بضمن فعْلٍ قابل الأصول في ❁ وزن وزائـــد بلفظه اكـــتفي

(ش) إعلم أنّ أهل الصرف وضعوا أوزانا ليعرف بها أحكام الكلمات التي تـــتّزن بها. وذلك كما أنّك إذا عرفت أنّ أَفْعَلَ فعل ماض ثلاثي مزيد فيه عرفت أنّ أَكْرَمَ كذلك لأنه يوافقه. فإذا عرفت ذلك فاعلم أنّ الحروف التي يتركب منها الوزن ثلاثة وهي الفاء، والعين، واللام. ويشترط أن يكون التركيب على هذا الترتيب. فإذا عرفت ذلك فإذا أردت أن تَزِنَ كلمة لتعلم

الحرف الأصلي منها من الزائد، فقابلْ أصولها بتلك الأحرف الثلاثة مسوِّيا بين الوزن والموزون في الحركة والسكون وسمِّ كل حرف من الموزون قَابِلِ أحدَ تلك الأحرف الثلاثة باسمه. فما قابل فاء الوزن فسَمِّه بفاء الكلمة. وما قابل عين الوزن فسمه بعينها. وما قابل لام الوزن فسمه بلامها. مثال ذلك أنّك إذا أردت أن تَزِنَ فَلْسًا فزِنْهُ بفَعْل بفتح فسكون وفاء فَلْسٍ تسمّى فاء الكلمة لأنّها في مقابلة فاء فَعْل. ولامه تسمّى عين الكلمة لأنّها في مقابلة عين فَعْل. وسينه تسمّى لام الكلمة لأنّها في مقابلة لام فَعْل. وقس على ذلك. وقول المصنف : وزائد بلفظه اكتفي يعني أنّه إذا كان في الموزون زائد اكتفي بلفظه في الوزن، فيقال في وزن إقتدار : إفتعال، وفي وزن انقطاع : إنفعال. وقس على ذلك. (ص)

وضاعف اللّام إذا أصل بقي ❁ كـــراء جعفر وقاف فستق

(ش) يعني أنّه لما كانت الحروف التي تركب منها الوزن ثلاثة وحروف الموزون ربّما تزيد على ثلاثة. فإذا كانت حروف الموزون الأصلية أربعة أو خمسة كرّرت اللام في وزنه فتقول في وزن جعفر : فَعْلَل، وفي وزن فستق : فُعْلُل، وفي سفرجل : فَعَلِّلٌ، وفي قِرْطَعْبٍ : فِعْلَلٌّ. وقس على ذلك. (ص)

وإن يك الزّائد ضعف أصل ❁ فاجعل له في الوزن ما للأصل

(ش) تقدّم أنّ الزائد يكتفى في الوزن بلفظه. واستثنى المصنف من ذلك ما إذا كان الزائد ضعف حرف أصلي، فإنّه لا يكتفى في الوزن بلفظه بل يجب عليك أن تجعل من أحرف الميزان في الوزن ما للأصل الذي هو ضعفه منها. فإن كان ضعف الفاء قوبل بالفاء. وإن كان ضعف العين قوبل بالعين. وإن كان ضعف اللام قوبل باللام. فتقول في وزن حِلْتِيْتٍ : فِعْلِيْل، وفي وزن

سُحْنُوْن : فُعْلُوْلٌ، وفي وزن مَرْمَرِيْس : فَعْفَعِيْلٌ، وفي وزن اغْدَوْدَن : إفْعَوْعَلٌ، وفي وزن جَلْبَبَ : فَعْلَلَ. وكذا تقول في وزن فَرَّح : فَعَّلَ لا فَعْرَلَ، وفي وزن قَتَّل : فَعَّلَ أيضا لا فَعْتَلَ. وأجاز بعضهم مقابلة الزائد بمثله فتقول في وزن حلتيت : فِعْلِيْت، وفي وزن سحنون : فعلون، وفي وزن مرمريس : فَعْمَرِيْل، وفي وزن اغدودن : إفعودل، وفي وزن جلبب : فعلب. ويلزم من هذا المذهب أمران مكروهان. أحدهما تكثير الأوزان مع إمكان الإستغناء بواحد في نحو : فرّح مشدد العين. الثاني التباس ما يشاكل مصدره تفعيلا بما يشاكل مصدرُه فعللة. (ص)

واحكم بتأصيل حروف سمسم ❁ ونحوه والْخلف في كـلَمْلِم

(ش) يعني أنّ كلّ رباعي تكرّرت فاؤه وعينه وليس أحد المكرّرين صالحا للسقوط فإنّه يحكم بأنّ جَميع حروفه أصول. وذلك نحو : سمسم. واختلف في نحو لَمْلِمْ أمرٌ من لَمْلَمَ، وكَفْكِفْ أمر من كفكف من كلّ رباعي تكرّرت فاؤه وعينه وكان أحد المكرّرين صالحا للسقوط فقيل : إن حروفه أصول كالنوع الأول، فوزنه فَعْلِلٌ. وقيل : إنّ الذي يصلح للسقوط محكوم بأنّه زائد، فوزن كفكف على هذا القول فَعْكِلْ. (ص)

فألـف أكـثر من أصلـين ❁ صـاحب زائـد بغـير مين

(ش) يعني أنّ كلّ ألف صحبت أكثر من حرفين أصلين فإنّه يحكم بزيادتها كألف ضارب، وكتاب، وحبلى، وانطلاق، وقُبَعْثَرَى، وارْبَعَاوَى. (ص)

واليا كذا والواو إن لَمْ يقعا ❁ كما هُما في يؤيؤ ووعـوعا

(ش) يعني أنّ الياء والواو كالألف في الحكم الذي سبق ذكره. فإنّما يحكم بزيادتهما إذا صحبتا أكثر من أصلين كياء يَلْمَعٍ، وضَيْغَم، وقَضِيْب، وحِذْرِيَّةٍ،

وسُلَحْفية، ومَغْنَاطِيس، وخُنْزُوَانية. وكواو كَوْثَر، وعجوز، وعُرْقُوَة، وقَلَنْسُوَة، وارْبُعَاوَى. هذا إذا لم يقعا مكرّرين كما في يُؤْيُؤٍ، ووَعْوَع. فهذا النوع يحكم فيه بأصالة حروفه كلّها كما حكم بأصالة حروف سِمْسِمٍ. (ص)

وهكذا هَمز وميم سبقا ❁ ثلاثة تأصيلها تَحقّقا

(ش) يعني أنّ الهمزة والميم متساويتان في أنّ كلاّ منهما إذا تصدّر وبعده ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها فهو زائد كهمزة أحْمد وميم مسجد. (ص)

كذاك هَمز آخر بعد ألف ❁ أكثر من حرفين لفظها ردف

(ش) يعني أنّ الهمزة يحكم بزيادتها باطّراد إذا وقعت في آخر الكلمة بعد ألف قبل تلك الألف ثلاثة أحرف فأكثر كهمزة عِلْبَاءٍ، وحَمْرَاءَ، وقُرْفُصَاءٍ. (ص)

والنّون في الآخر كالْهمز وفي ❁ نَحو غضنفر أصالة كفي

(ش) يعني أنّ النون كالهمزة في أنّها يحكم بزيادتها إذا وقعت آخرا بعد ألف قبل تلك الألف ثلاثة أحرف فأكثر كنون عثمان، وغضبان. وقول المصنف : وفي نحو غضنفر الخ. يعني أنّ النون يحكم بزيادتها أيضا باطّراد إذا وقعت متوسّطة بين أربعة أحرف بالسوية وهي ساكنة وغير مدغمة كنون غَضَنْفَر، وعَقَنْقَل، وسَجَنْجَل، وقَرَنْفَل، وحَبَنْطَا، ووَرَنْتَلٍ. (ص)

والتّاء في التّأنيث والْمضارعة ❁ ونَحو الإستفعال والْمطاوعة

(ش) يعني أنّ التاء تزاد في أربعة مواضع. الأوّل في التأنيث كضَرَبَتْ، وضَارِبَة، وضَرْبَة. الثاني في المضارعة كتاء تَضْرِبُ. الثالث في نحو الإستفعال من المصادر. وذلك الإفتعال كالإستخراج والإقتدار والتفعيل كالتفريح

والتَّفْعال كتَيْسَار. الرابع في نحو المطاوعة كتعلم تعلّما، وتدحرج تدحرجا، وتغافل تغافلا. ولا يقضي بزيادتها في غير ما ذكر إلا بدليل. (ص)

والْهاء وقفا كَلِمَهْ ولَمْ تَـرَهْ ۞ واللّام في الإشارة الْمشتهرة

(ش) يعني أنّ الهاء تزاد باطّراد في الوقف على ما الإستفهامية نحو : لِمَهْ، وعلى الفعل المحذوف اللام جزما أو وقفا نحو : لم تَرَهْ، وعِهْ، وقِهْ. وأنّ اللام لم تزد باطّراد إلا في أسماء الإشارة نحو : ذلك، وتلك. (ص)

وامـنع زيادة بلا قيد ثبت ۞ إن لَمْ تبـيّن حجّة كحظلت

(ش) إذا تتبّعت من قول المصنف : فألف أكثر الخ. إلى هذا الموضع عرفت أنّ الحروف التي تطّرد زيادتها في الأسماء والأفعال مع شروط تقدّم ذكرها عشرة وهي الألف، والياء، والواو، والهمزة، والميم، والنون، والسين، والتاء، والهاء، واللام. ويجمعها قولك : سألتمونيها. فإذا وجد في الكلمة شيء من هذه الحروف واستوفى ما تقدّم بيانه من الشروط فإنّه يحكم بزيادته باطّراد. وصرّح المصنف في هذا البيت مفهوم ما تقدّم من الشروط بأنّه متى وجد في الكلمة شيء من هذه الحروف العشرة و لم يستوف ما يشترط في زيادته فإنّه يحكم بأنّه أصلي إلا إن قام دليل على زيادته. ومثال ما قام فيه الدليل على زيادته نون حنظل، فإنّها زائدة مع عدم استيفاء ما شرط في زيادتها من كونها في الآخر أو كونها متوسّطة بين أربعة أحرف على السواء. والدليل على أنّها زائدة في حنظل سقوطها في قولهم : حظلت الإبل إذا تأذّتْ من أكل الحنظل.

★ ★ ★

﴿ فصل في زيادة همزة الوصل ﴾

(ش) هذا في تتمة الكلام على زيادة الهمزة. وإنّما أفرده لاختصاصه بأحكام. (ص)

للوصل همــز سابق لا يثبت ❁ إلا إذا ابــتدي به كاستثبتوا

(ش) يعني أنّ هَمزة الوصل هي كلّ همزة ثبتت في الإبتداء وسقطت في الدرج كهمزة استثبتوا. ولا تكون إلا سابقة لأنّها إنّما جيء بها وُصلةً إلى الإبتداء بالساكن، لأنّ الإبتداء به متعذّر. ولذلك سمّيت هَمزة الوصل. (ص)

وهو لفعل ماض احتوى على ❁ أكــثر من أربعة نَحو انْجلى

(ش) يعني أنّ هَمزة الوصل تزاد في مواضع. منها فعل ماض تكون حروفه خَمسة فأكثر إمّا بها كانجلى، وانطلق، واجتمع، أو بسواها كاستخرج، واقعنسس. (ص)

والأمر والْمصدر منه وكــذا ❁ أمر الثّلاثي كاخش وامض وانفذا

(ش) يعني أنّ من مواضع هَمزة الوصل أيضا فعل الأمر، والمصدر من الفعل المحتوي على أكثر من أربعة أحرف نحو : إنجَلِ انجلاءً، وانطلِقْ انطلاقا، واستخرِجْ استخراجا. ومنها أيضا فعل الأمر من الفعل الثلاثي المجرد نحو : اخْشَ، وامْضِ، وانْفُذْ. (ص)

وفي اسم است ابن ابنم سُمع ❁ واثنين وامــرئ وتأنيث تبع

وأيْمن هَمزُ ألْ كــذا ويبدل ❁ مــدّا في الإستفهام أو يسهّل

(ش) يعني أنّ من مواضع هَمزة الوصل أيضا الأسْماء العشرة، وهي اسم،

واسْت، وابن، وابنة، وابنُم، واثنين، واثنتين، وامرئ، وامرأة، وأيْمن، لكن افتتاح هذه الأسماء بهمزة الوصل غير مقيس. وإنّما طريقه السماع. ومنها أيضا أل سواء كان معرفة أو موصولة أو زائدة. وهَمزة الوصل المفتوحة إذا وقعت بعد همزة الإستفهام، ففيها وجهان. الأوّل إبدالها مدّا. الثاني التسهيل بين الهمزة والألف مع القصر. وذلك نحو قوله :

آلْحَقُّ إنْ دارُ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ ❁ أوِانبَتَّ حَبْلٌ أنّ قلبك طائر

وأما المضمومة أو المكسورة فإنّها تحذف بعد هَمزة الإستفهام نحو : اضطر الرّجل، وانكسر الإبريق.

★ ★ ★

﴿ الإبدال ﴾

(ش) الغرض من هذا الباب بيان الحروف التي تُبدل من غيرها إبدالا شائعا لغير إدغام. والإبدال إزالة حرف وإتيان آخر موضعه. والمراد به هنا ما يشتمل القلب وهو الإحالة ويخالفهما التعويض، فإن العوض يكون في غير موضع المعوض منه كتاء عدة ويكون عن حرف كما ذكر وعن حركة كسين أسْطَاعَ. (ص)

أحرف الإبدال هدأت موطيا ❁ فأبـــدل الْهمزة من واو ويا

(ش) يعني أنّ حروف الإبدال الشائع في التصريف محصورة في تسعة وهي الهاء، والدال، والهمزة، والتاء، والميم، والواو، والطاء، والياء، والألف. فهذه الأحرف التسعة شاع في كلام العرب إبدالها من غيرها. فإذا عـــرفت ذلك،

فاعلم أنّ الهمزة تبدل من الواو والياء بشروط يأتي ذكرها. (ص)

آخـــرا اثـــر ألف زيد وفي ❁ فاعل ما أعـــلّ عينا ذا اقتفي

(ش) يعني أنّ الهمزة تبدل من واو وياء إذا وقعتا في آخر الكلمة بعد ألف زائدة نحو : كِساء، وسَماء، ودعاء. فالهمزة في هذه الكلمات الثلاث مبدلة من واو، ونحو : بناء، وظباء، وقضاء. فالهمزة في هذه الكلمات الثلاث مبدلة من ياء. وتبدل الهمزة أيضا من واو وياء وجوبا إذا وقعتا عين فعل لاسم فاعل فعل ثلاثي مجردٍ أُعِلّ عينه نحو : قائل، وبائع أصلهما قاول، وبايع فحملا على فعلهما في الإعلال. (ص)

والْمدّ زيـــد ثالثا في الواحد ❁ هَمزا يرى في مثل كالقلائد

(ش) يعني أنّ الهمزة تبدل وجوبا من حرف المدّ الواقع ثالثا لأحرف الكلمة إذا جُمِعت على مثال مفاعل نحو : رَعُوْفَة ورعائف، وقِلادة وقلائد، وصحيفة وصحائف، وعجوز وعجائز، وسَلِيْقَةٍ وسلائق، وشِمال وشَمائل. (ص)

كـــذاك ثاني ليّنين اكتـــنفا ❁ مـــدّ مفـــاعل كجمع نـــيّفا

(ش) يعني أنّه يجب إبدال كلّ من الواو والياء أيضا هَمزة إذا وقع ثانى حرفين لينين بينهما ألف كنيائف جَمع نيّف أصله نيايف، وكأوائل جَمع أوّل أصله أواول، وكسيائد جَمع سيّد أصله سياود، وكصوائد جَمع صيّد أصله صوايد. وما ذكر من عدم الفرق بين الواو والياء هو ما اقتضاه إطلاق المصنف وهو مذهب سيبويه والخليل ومن وافقهما. وذهب الأخفش إلى أنّ إبدال الهمزة إنّما في الواوين كأوائل. وأمّا الياءان أو الواو والياء فلا تبدل الثانية منهما هَمزة ، فيقال في جَمع نيّف : نيايف ، وفي جَمع سيّد : سياود،

وفي جَمع صيّد صوايد، لا نَيَائف ولا سَيَائِد ولا صوائد. (ص)

وافتح وردّ الْهمز يا فيما أعلّ ❁ لاما وفي مثل هراوة جـــعل

واوا وهَمزا أوّل الواوين ردّ ❁ في بدء غير شبه ووفي الأشد

(ش) إذا كان النوعان المذكوران في قوله : والمد زيد الخ. وفي قوله : كذاك ثاني لينين الخ. معتلّ اللام وجب تخفيفهما بإبدال كسر الهمزة فتحة ثم بإبدالها ياء. مثال ذلك : هَدِيَّة، ومَطِيَّة، وزَاوِية، تقول في جَمعها : هَدَايَا، ومَطَايَا، وزوايا. وأصل هدايا هدايي قلبت ياؤه الأولى هَمزة فصار هدائي كما في صحائف، ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة فصارت ياؤه الثانية ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هَدآآ، ثم قلبت الهمزة ياء فصار هدايا. وأصل مطايا مطايِوُ قلبت الواو ياء لتطرّفها وانكسار ما قبلها فصار مطايِيُ، ثم قلبت ياؤه الأولى هَمزة فصار مطائي، ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة فقلبت ياؤه الثانية ألفا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فصار مطاآ، ثم قلبت هَمزته ياء فصار مطايا. وأصل زوايا زواوي قلبت واوه الثانية هَمزة فصار زوائي، ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة فقلبت ياؤه ألفا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فصار زواآ، ثم قلبت هَمزته ياء فصار زوايا. وأشار المصنف بقوله : وفي مثل هراوة جعل واوا إلى أنّ المجموع على مثال مفاعل إذا كانت لامه واوا لم تُعل في الواحد بل سلّمت فيه كواو هراوة جعل موضعُ الهمزة في جَمعه واوا، فيقال هَرَاوَى. وأصله هرائو بقلب ألف هراوة هَمزة فتقلب واوه ياء لتطرّفها وانكسارما قبلها فصار هرائي، ثم خفّفت الهمزة بالفتح فصار هَرَاءَا، فكرهوا ألفين بينهما هَمزة فأبدلوا الهمزة واوا فصار هراوى. وأشار المصنف بقوله : وهمزا أوّل الواوين الخ. إلى أنّه كلّما اجتمعت في أوّل كلمة واوان وجب إبدال

أولاهما هَمزة بشرط أن لا تكون الثانية منهما مدّة غيرَ أصلية. مثال ذلك قولك في جَمع الأولى أنثى أوّل : أُوَل أصله وُوَل، وقولك في جَمع واصلة : أَوَاصل أصله وواصل، وقولك في جَمع واقية : أواق أصله وواق. وبالشرط المذكور خرج نحو : وُوْفِيَ حيث لا تبدل الأولى من واويه هَمزة لكون الثانية مدّة غير أصلية لأنّها منقلبة من ألف المفاعلة. (ص)

ومدّا ابدل ثاني الْهمزين من ۞ كلمة إن يسكن كآثر وائتمن

(ش) يعني أنّه إذا اجتمعت هَمزتان في كلمة واحدة والثانية منهما ساكنة أبدلت الثانية مدّا يجانس الحركة التي قبلها. فإن كانت الأولى مفتوحة أبدلت الثانية ألفا كآثر أصله أأثر. وإن كانت الأولى مضمومة أبدلت الثانية واوا كاوتُمن أصله أؤتُمن. وإن كانت الأولى مكسورة أبدلت الثانية ياء كإيثارا أصله إئثارا. (ص)

إن يسكن اثر ضمّ أو فتح قلب ۞ واوا وياء اثــر كسر ينقلب

ذو الكسر مطلقا كذا وما يضمّ ۞ واوا أصر ما لَمْ يكن لفظا أتَمّ

فــذاك ياء مطلقا جــا وأؤم ۞ ونَحوه وجــهين في ثانيه أمّ

(ش) يعني أنّه يجب قلب ثانى الهمزتين واوا إذا وقع بعد ضم أو فتح ساكنا نحو : أُوَيْدِم تصغير آدم أصله أؤيدم، ونحو : أوادم جَمع آدم أصله أآدم. وقوله : وياء الخ. يعني أنّ ثانى الهمزتين المفتوحَ الواقع بعد كسرة يُقلب ياء نحو : إِيَمٍّ أصله إِئْمَمٍ كاصبع بكسر الهمزة وفتح الباء نقلت حركة الميم الأولى إلى الهمزة، ثم قلبت الهمزة ياء وأدغمت الميم في الميم. وقوله : ذو الكسر الخ. يعني أنّ ثانى الهمزتين المكسور يقلب ياء مطلقا أي سواء كان اثر

فتح أو كسر أو ضم نحو : أَيِمٌّ، وإِيِمٌّ، وأُيِمٌّ. أصل الأوّل أَأْمِمٌّ بفتح الهمزة الأولى وسكون الثانية وكسر الميم الأولى. وأصل الثاني إِأْمِمٌّ بكسر الهمزة الأولى وسكون الثانية وكسر الميم الأولى. وأصل الثالث أُؤْمِمٌّ بضم الهمزة الأولى وسكون الثانية وكسر الميم الأولى. وقوله : وما يضم واوا أصر يعني أنّ ثاني الهمزتين إذا كان مضموما أبدلت واوا سواء كان الأولى مفتوحا أو مكسورا أو مضموما. مثال المفتوح الأوّل أُوُبّ جَمع أبّ وهو المرعى أصله أَأْبُب على وزن أفعل بضم العين نقلت ضمة الباء الأولى إلى الهمزة الثانية ثم أبدلت الهمزة واوا. ومثال المكسور الأوّل أن تَبْنِيَ من أمّ مثل إِصْبَع بكسر الهمزة وضم الباء فتقول : إِئْمُم نقلت ضمة الميم الأولى إلى الهمزة الثانية فأدغمت الميم في الميم ثم أبدلت الهمزة الثانية واوا فصار اوُمّ. ومثال المضموم الأوّل أن تبني من أمّ مثل أُبْلُم فتقول أُؤْمُم نقلت حركة الميم الأولى إلى الهمزة وأدغمت الميم في الميم ثم أبدلت الهمزة واوا. وقول المصنف : ما لم يكن لفظا أتمّ فذاك ياء مطلقا جا يعني أنّ إبدال ثاني الهمزين واوا فيما ذكر بشرط أن لا يكون آخر الكلمة. فإن كان آخر الكلمة أبدل ياء مطلقا أي سواء كان اثر فتح، أو كسر، أو ضم، أو سكون. مثال ذلك أن تبني من قَرْء مثل جعفر، وزِبْرِج، وبُرْثُن، وقِمَطْر. فتقول في الأوّل قَرْأَى أصله قَرْأَأَ، وفي الثاني قِرْء أصله قِرْئِئ، وفي الثالث قُرْء أصله قُرْؤُء، وفي الرابع قِرَايٌّ أصله قِرَاْؤٌ. وقول المصنف : وأؤم ونحو الخ. يعني أنّ كلّ كلمة في أوّلها هَمزتان والأولى منهما للمضارعة يجوز في الثانية منهما وجهان : التحقيق والإبدال، فتقول في مضارع أَمَّ : أَؤُمّ بتحقيق الهمزتين، وإن شئت قلت : أَوُمُّ بقلب الهمزة الثانية واوا. وتقول في مضارع أَنّ : أَئِنُّ بتحقيق الهمزتين، وإن شئت قلت : أَينُّ

بقلب الهمزة الثانية ياء. (ص)

وياء اقلب ألفا كسرا تـــلا ❁ أو ياء تصغير بواو ذا افـــعلا
في آخر أو قبل تا التّأنيث أو ❁ زيادتي فعـــلان ذا أيضا رأوا
في مصدر الْمعتلّ عينا والفِعَل ❁ منه صحيح غالبا نَحو الْحول

(ش) قوله : وياء اقلب الخ. يعني أنّ الألف يجب قلبها ياء في موضعين. الأوّل إذا عَرَض كسر ما قبلها كقولك في جَمع مصباح، ودينار : مصابيح، ودنانير. الثاني أن تقع قبلها ياء التصغير كقولك في تصغير غزال : غُزَيِّل. وقول المصنف : بواو ذا افعلا الخ. يعني أنّ الواو يجب قلبها ياء إذا وقعت آخرا وعرض قبلها كسرة أو ياء التصغير نحو : رضي أصله رضو، وغُزِيَ أصله غُزِوَ، ونحو جُرَيّ تصغير جِرْو أصله جُرَيْوٌ قلبت واوه ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون. وكذا يجب قلب الواو ياء إذا وقعت قبل تاء التأنيث نحو : شجيَة بتخفيف الياء أصله شَجِوَة، وغازية أصله غازوة، وعُرَيْقِيَة أصله عُرَيْقِوَة. وكذا يجب قلب الواو ياء إذا وقعت قبل زيادتي فعلان وهُما الألف والنون نحو : غزيان أصله غزوان، وشجْيان أصله شجْوان. وقول المصنف : ذا أيضا رأوا الخ. يعني أنّ الواو يجب قلبها ياء بعد الكسرة أيضا إذا وقعت بعد ألف في مصدر الفعل المعتلّ عينا كصيام أصله صوام، وقيام أصله قوام، وقياد أصله قواد، وانقياد أصله انقواد، واعتياد أصله اعتواد. وقول المصنف : والفعل منه الخ. يعني أنّ كلّ ما كان على فِعَل بكسر الفاء وفتح العين من مصدر الفعل المعلّ العين، فالغالب فيه التصحيح كالحِوَل، والعِود. (ص)

وجَمع ذي عين أعلّ أو سكن ❁ فاحكم بذا الإعلال فيه حيث عنّ

(ش) إذا وقعت الواو عينا لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة وهي في الواحد إما معلّة أو شبيهة بالمعلّة وهي الساكنة وجب قلبها ياء. فالأولى نحو : دار وديار، وحيلة وحِيَل، وقيمة وقيم، الأصل دِوَار، وحِوَل، وقِوَم. والثانية نحو : سَوْط وسياط، وحوض وحياض، وروض ورياض، الأصل سواط، وحواض، ورواض. ويشترط في هذه الثانية أن يكون بعدها ألف الجمع. (ص)

وصحّحوا فِعَلَةً وفي فِعَل ❁ وجهان والإعلال أولى كالْحيل

(ش) يعني أنّ العرب لم يُعلّوا ما كان جَمعا على فِعَلَة بكسر الفاء وفتح العين من المعتل العين. وذلك لعدم الألف فقالوا : كُوْز وكِوَزَة، وعود وعِوَدة. وشذ الإعلال في قولهم : ثَوْر وثِيَرَة. وقول المصنف : وفي فعل الخ. يعني أنّ ما كان على فِعَل بكسر الفاء وفتح العين جَمعا من المعتلّ فيه وجهان : الإعلال والتصحيح. والإعلال أولى كحيلة وحيل، وقيمة وقيم، وديْمة ودِيَم. والتصحيح نحو : حاجة وحِوَج. (ص)

والواو لاما بعد فتح يا انقلب ❁ كالْمعطيان يرضيان ووجب

إبدال واو بعد ضمّ من ألف ❁ ويا كموقن بذا لَها اعتــرف

(ش) يعني أنّه يجب قلب الواو ياء متى وقعت لام فعل وما قبلها مفتوح كمُعْطَيَانِ ويُرْضَيَانِ أصلهما مُعْطَوَانِ ويُرْضَوَانِ. ويجب قلب الألف واوا إذا وقعت بعد ضمة نحو : بُويع، وضُورب. وكذا يجب قلب الياء واوا إذا وقعت بعد ضمة كيُوْقِنُ، ومُوْقِن أصلهما يُيْقِنُ، ومُيْقِن. (ص)

ويكسر المضموم في جَمع كما ❁ يقال هيم عند جَمع أهيما

(ش) ما تقدّم من أنّ الياء إذا وقعت بعد ضمة قلبت واوا محلُّه إذا لم تكن الياء في جَمع. أمّا إذا كانت في جَمع فتُبقى الياء على حالها وتبدل ضمة ما قبلها بالكسرة. وذلك نحو : هِيْمٍ بكسر الهاء وهو جَمع أَهْيَم، فأصله هُيْمٌ بضمة الهاء وسكون الياء على وزن فُعْل بضم الفاء وسكون العين كأَحْمَرَ وحُمْر. (ص)

وواوا اثر الضمّ ردّ اليا متى ❁ ألفي لام فعل أو من قبل تا

كتاء بان من رمى كمقدرة ❁ كذا إذا كسبعان صيّره

(ش) يعني أنّ الياء قلبت واوا متى وقعت لام فعل وما قبلها مضموم كما إذا صغت من قضى ورمى صيغة التعجّب على فَعُلَ بضم العين فتقول : قَضُوَ الرجل، ورَمُوَ بقلب يائهما واوا. وكذا يجب قلبها واوا إذا وقعت لام فعل اسم مختوم بتاء تأنيث وما قبلها مضموم كما إذا بنيت من رمى مثل مَقْدُرَة بضم الدال قلت : مَرْمُوَة. وكذا يجب قلبها واوا إذا وقعت لام فعل اسم مختوم بالألف والنون وما قبلها مضموم كما إذا بنيت من رمى مثل سَبُعَان بضم الباء قلت : رَمُوَان. (ص)

وإن تكن عينا لفُعْلَى وصفا ❁ فذاك بالوجهين عنهم يلفى

(ش) يعني أنّه إذا كانت الياء الواقعة اثر ضم عينا لما كان على وزن فُعْلَى بضم الفاء وسكون العين وصفا مؤنثا لوصف مذكّر على وزن أفعل ففيها وجهان عن العرب : قلبها واوا وإبقاؤها على حالها مع إبدال ما قبلها كسرة، فإنّهم قالوا في مؤنث الأَكْيَسِ، والأَضْيَقِ، : الْكُوْسَى، والضُّوْقَى.

وقالوا فيه أيضا : الكَيْسَى، والضَّيْقَى. واحترز المصنف بقوله : وصفا، عما إذا كانت الياء عينا لفُعْلَى اسما كطوبى مصدراً لطاب أو اسم شجرة في الجنة تُظلها فإنّه يتعيّن قلبها واوا. وما ذكر من جواز الوجهين إنّما كان في فُعْلى صفة غير محضة وهي الصفة الجارية مجرى الأسماء وهي فعلى أفعل. وأمّا إذا كانت فعلى صفة محضة فإنه يتعين فيها قلب الضمة كسرة لتسلم الياء. والله أعلم.

★ ★ ★

﴿ فصل ﴾

(ص)

من لام فعلى اسْما أتى الواو بدل ❁ ياء كتقوى غالبا جا ذا البدل

(ش) إذا كان ما كان على وزن فَعْلَى بفتح الفاء معتلّ اللام اسما وكانت لامها ياء قلبت واوا كتَقْوَى وشَرْوَى وفَنْوَى. فإن كان ما كان على فَعْلَى وصفا سلّمت فيه الياء كخَزْيَا وصَدْيَا. وكذا إن كان لامه واوا سلّمت أيضا سواء كان اسما كدَعْوَى أو صفة كنَشْوَى. (ص)

بالعكس جاء لام فعلى وصفا ❁ وكون قصوى نادرا لا يَخفى

(ش) يعني أنّ ما كان على وزن فُعْلَى بضم الفاء بعكس ما كان على وزن فَعْلَى بفتح الفاء. فإن كانت لامه ياء سلّمت في الإسم كالفُتْيَا وفي الصفة كالقُصْيَا. وإن كانت واوا سلّمت في الإسم كخُزْوَى اسم موضع وقلبت ياء في الصفة كالدُّنْيَا. وأما قول أهل الحجاز القُصْوَى بالواو فشاذّ. (ص)

★ ★ ★

﴿ فصل ﴾

(ص)

إن يسكن السّابق من واو ويا ❁ واتّصلا ومن عروض عــريا

فياء الواو اقلبــنّ مدغــما ❁ وشذّ معطى غير ما قد رسِما

(ش) يعني أنّه إذا اجتمعت الواو والياء في كلمة بلا فاصل بينهما وسبقت إحداهما بالسكون ولم يكن سكونها عارضا قلبت الواو ياء وأدغمت. وذلك نحو : مَرْمِيٌّ اسم مفعول من رَمَى أصله مَرْمُوْيٌ، ونحو : مُسْلِمُوْنَ إذا أضفته إلى ياء المتكلم فتقول : مُسْلِمِيَّ أصله مسلموي. وما جاء عن العرب مخالفا للحكم المذكور فهو شاذّ نحو : ضَيْوَن، وحَيْوَة بالتصحيح، ونحو قراءة بعضهم : ﴿ إن كنتم للريا تعبرون ﴾ بإبدال الهمزة واوا وإبدالها ياء مع عدم استيفاء الشرط، ونحو قولهم : عوى الكلب عوة بإبدال الياء واوا. (ص)

من واو أو ياء بتحريك أصل ❁ ألفا أبــدل بعد فتح متّصل

إن حرّك التالى وإن سكن كفّ ❁ إعلال غير اللّام وهي لا يكفّ

إعــلالُها بساكن غــير ألف ❁ أو ياء التّشديد فيها قد ألف

(ش) يعني أنّ الواو أو الياء كلّما تحرّكت وانفتح ما قبلها قلبت ألفا. كصَانَ، وبَاعَ، وغَزَا، ورَمَى، فإنّ أصلها صَوَنَ، وبَيَعَ، وغَزَوَ، ورَمَيَ. وذلك بشروط. أحدها أن تكون حركتها أصلية. الثاني أن تكون الفتحة متّصلة بها بأن تكون في كلمتها. الثالث أن لا يكون ما بعدها ساكنا إن كانت عين فعل. الرابع

أن لا يكون ما بعدها ألفا ولا ياء مشدّدة إن كانت لام فعل. فإن انتفت هذه الشروط صحّت كما في : بيان، وطويل، وغَيُور، وخَوَرْنَق، وغزَوا، ورمَيا، وفَتَيان، وعَصَوَانِ، وعَلَوِيّ، وفَتَوِيّ. (ص)

وصحّ عين فعل وفعلا ۞ ذا أفعل كأغيد واحولا

(ش) يعني أنه يشترط أيضا في قلب الواو أو الياء ألفا أن لا تقع عينا لما كان على فَعِلَ بكسر العين الذي الوصف منه على أَفْعَلَ وأن لا تقع عينا لمصدر هذا الفعل. فإن تقع عينا لهما صحّت نحو : حَوِلَ حَوَلاً فهو أَحْوَل، وغَيِدَ غَيَداً فهو أَغْيَدُ. (ص)

وإن يبن تفاعل من افتعل ۞ والعين واو سلّمت ولَمْ تعلّ

(ش) يعني أنه يشترط في قلب الواو ألفا مع الشروط التي تقدّم ذكرها أن لا تقع عينا لما كان على افْتَعَلَ دالاً على التشارك في الفاعلية والمفعولية. فإن وقعت كذلك صحّت نحو : إجْتَوَرُوْا بمعنى تجاوروا، وازْدَوَجُوا بمعنى تزاوجوا، واشْتَوَرُوْا بمعنى تشاوروا. فإن كانت العين منه ياء وجب إعلالها وإن كان دالاً على التشارك كاستافُوا أصله استَيَفُوْا، لأنه مأخوذ من السيف. (ص)

وإن لحرفين ذا الإعلال استحقّ ۞ صحّح أوّل وعكس قد يَحِقّ

(ش) يعني أنه إذا اجتمع في الكلمة حرفا علة : واوان أو ياآن أو واو وياء وكلّ منهما يستحقّ الإعلال بأن يقلب ألفا لتحرّكه وانفتاح ما قبله فلابدّ من تصحيح أحدهما لئلاّ يجتمع إعلالان في كلمة. والآخر أحقّ بالإعلال، لأنّ الطرف محلّ التغيير. مثال احتماع الواوين : الحَوَى مصدر حَوِيَ أصله حَوِوَ. ومثال احتماع الياءين الحَيَا أصله حَيِيَ. ومثال احتماع الواو والياء

الهَوَى أصله هَوَيٌ. وأشار المصنف بقوله : وعكس قد يحقّ إلى أنّه ربّما أعلّ الأوّل وصحّح الثاني كما في نحو : غاية أصلها غَيَيَة، وثابة أصلها ثَوَبَة، وطاية أصلها طَوَيَة. (ص)

وعين ما آخـــره قد زيد ما ❁ يَخصّ الإسم واجب أن يسلما

(ش) يعني أنّ الواو أو الياء لم تقلب ألفا إذا وقعت عينا لما في آخره زيادة تخصّ الأسماء وإن كانت متحرّكة وانفتح ما قبلها. وذلك نحو : جَوَلاَن، وسَيَلاَن. وما جاء من هذا النوع معلاّ عُدّ شاذّا كدَارَان، وهَامَان. (ص)

وقبل با اقلب ميما النون إذا ❁ كان مسكّنا كمن بتّ انبذا

(ش) يعني أنّ النون إذا وقعت ساكنة قبل الباء قلبت ميما لعسر النطق بالنون الساكنة قبل الباء. وذلك نحو قولك : من بتّ انبذن، فنون من ونون انبذ قلبتا ميما.

★ ★ ★

﴿ فصل ﴾

(ش) أي هذا فصل في بيان نقل حركة حرف العلة إلى الحرف الصحيح الساكن قبله. وهو واجب في أربعة مواضع. الأوّل أن يكون حرف العلة عين فعل. وذكره المصنف في قوله : لساكن صحّ الخ. الثاني أن يكون عين اسم يشبه المضارع في وزنه دون زيادته. وذكره في قوله : ومثل فعل الخ. الثالث أن يكون عين إفعال أو استفعال. وذكره في قوله : وألف الإفعال الخ. الرابع أن يكون عين مفعول. وذكره في قوله : وما لإفعال الخ. (ص)

لساكن صحّ انقل التّحريك من ❁ ذي لين آت عين فعل كأبن

(ش) يعني أنّه متى وقعت الواو والياء عين فعل وقبلها حرف صحيح ساكن وجب نقل حركتها إليه نحو : يَقُوْمُ، ويُبِيْنُ، والأصل يَقْوُمُ، ويُبْيِنُ، ونحو : قُمْ، وأَبِنْ، أصل قُمْ أُقْوُمْ نقلت حركة الواو إلى القاف فحذفت لالتقاء الساكنين ثم حذفت هَمزة الوصل لزوال ما جلبت لأجله وهو التوصّل إلى النطق بالساكن. وأصل أَبِنْ أَبْيِنْ نقلت حركة الياء إلى الباء فحذفت لالتقاء الساكنين. (ص)

ما لَمْ يكن فعل تعجّب ولا ❁ كابيضّ أو أهوى بلام علّلا

(ش) يعني أنّه يستثنى من وجوب نقل حركة حرف العلة إلى الصحيح الساكن قبله ما إذا كان ما فيه حرف العلة فعلَ التعجّب، فإنه لم تُنقل فيه حركته نحو : ما أَبْيَنَ الشيء، وأَقْوَمَهُ، وأَبْيِنْ بِهِ، وأَقْوِمْ بِهِ. وما إذا كان ما فيه حرف العلة مضاعفَ اللام، فإنه لم تنقل فيه حركته أيضا كابْيَضَّ، واسْوَدَّ. وما إذا كان ما فيه حرف العلة معتلَّ اللام، فإنه لم تنقل فيه حركته أيضا كأَهْوَى. (ص)

ومثل فعل في ذا الإعلال اسم ❁ ضاهى مضارعا وفيه وسم

(ش) يعني أنّ الإسم المضاهِيَ المضارع بأن وافقه في عدد الحروف والحركة يشارك الفعل في وجوب الإعلال بالنقل المذكور بشرط أن يكون فيه وسم يُمتاز به عن الفعل. وذلك نحو : مُبِيْن، ومُبَان، ومُقِيْم، ومُقَام. (ص)

ومِفْعَل صحّح كالْمفعال ❁ وألف الإفعال واستفعال

أزل لذا الإعلال والتّا الزم عوض ❁ وحذفها بالنّقل ربّما عرض

(ش) يعني أنّ الواو أو الياء صحّحت إذا كانت عينا لما كان على وزن مفْعَلٍ أو مفْعَال وإن تحركت بعد حرف صحيح ساكن نحو : مِقْوَل، ومِقْوَال، ومِخْيَط، ومِخْيَاط. وقول المصنف : وألف الإفعال الخ. يعني أنّ الواو والياء إذا وقعت عينا لمصدر على إفعال أو استفعال نقلت حركتها إلى ما قبلها وحذفت بعد ذلك ألف الإفعال والإستفعال وعوّضت عنها التاء في آخره. وذلك نحو : إقامة، واستقامة. فأصل إِقَامَة إِقْوَام. وأصل اسْتِقَامَة إِسْتِقْوَام نقلت فيهما حركة الواو إلى ما قبلها وقلبت ألفا لتحرّكها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن فاجتمعت ألفان فحذفت الألف المزيدة للإفعال والإستفعال وعوّضت عنها التاء في الآخر فصار إقامة واستقامة. وتقول مثل ذلك في أَبَادَ إِبَادَةً، واستَبَادَ اسْتِبَادَةً. وربّما حذفت هذه التاء سماعا نحو قوله تعالى : ﴿ وإقام الصّلاة ﴾. (ص)

وما لإفعال من الْحذف ومن ❁ نقل فمفــعول به أيضا قمن

نَحو مبيع ومــصون ونــدر ❁ تصحيح ذي الواو وفي ذي اليا اشتهر

(ش) يعني أنّ ما كان لإفعال من الإعلال بالنقل والحذف ثابت لما كان على وزن مفعول إذا كانت عينه واوا أو ياء نحو : مبيع، ومصون، أصلهما مَبْيُوْع ومَصْوُوْن، نقلت حركة الياء من مبيوع والواو من مصوون إلى الساكن قبلهما، فالتقى الساكنان الأوّل عين الكلمة والثاني واو المفعول الزائدة فوجب حذف أحدهما. واختلف في أيّتهما المحذوفة، فعند سيبويه المحذوفة واو مفعول، وعند الأخفش عين الكلمة. وفي ذلك قال صاحب الترصيف :

وواو مفعول هو الْمحذوف أم ❁ ذا العين من فعلٍ له قولان ثَمّ

فأوّل عن سيبويه قد فشا ❁ والثّاني عن عليّ أعني الأخفشا

ثم تصحيح ما كان عينه واوا من ذلك نادر لا يقاس عليه كقولهم : ثوب مصوون، ومسك مدووف. وتصحيح ما كان عينه ياء كثير في لسان العرب كقولهم : خُذْهُ مَطْيُوبَةً به نفساً. (ص)

وصحّح المفعول من نحو عدا ❁ واعلل إن لَمْ تتحرّ الأجودا

(ش) إن ما كان على وزن مفعول مصوغا عن فعل واويّ اللام مفتوح العين يجوز فيه التصحيح والإعلال. والمختار الراجح التصحيح فتقول : عَدَا يَعْدُوْ مَعْدُوّ، وغَزَا يَغْزُوْ مَغْزُوّ، ودَعَا يَدْعُوْ مَدْعُوّ. وعلى الإعلال تقول : مَعْدِيّ، ومَغْزِيّ، ومَدْعِيّ بقلب الواو التي هي لام الفعل ياء حَملا على فعله المبنى للمفعول، ثم قلبِ الواو التي زيدت لاسم المفعول ياء لاجتماعها مع الياء ساكنة، ثم إدغامِ الياء في الياء. وظاهر كلام المصنف يدلّ على أنّ الإعلال جائز بلا شذوذ لكن صرح ابن هشام بشذوذه. (ص)

كذاك ذا وجهين جا الفعول من ❁ ذي الواو لام جَمع أو فرد يعن

(ش) يعني أنّ ما كان على وزن فُعُوْل واويّ اللام يجوز فيه التصحيح والإعلال أيضا سواء كان جَمعا أو مفردا. مثال الجمع : عصيّ جَمع عصا. والأصل عُصُوْوٌ قلبت الواو الأخيرة فيه ياء حملا على باب أَدْلٍ وفُعِل بالواو التي قبلها ما فُعِل بواو مرموي ونحوه من قلبها ياء وإدغامها فيما بعدها. ومثال المفرد عُتُوّ مصدر عَتَا. ثم اعلم أنّ الغالب في الجمع الإعلال، وفي المفرد التصحيح. (ص)

وشاع نَحو نيّم في نوّم ❁ ونَحو نيّام شذوذه نُمي

(ش) يعني أنّه كثر الإعلال بقلب الواو ياء إذا كانت لفُعَّل بضم الفاء وتشديد العين مع فتحها جَمعا صحيح اللام نحو : نُيَّم في نُوَّم جَمع نائم، وصُيَّم في صُوَّم جَمع صائم، وجُيَّع في جُوَّع جَمع جائع. والإعلال المذكور وإن كان كثيرا، فالتصحيح أكثر منه نحو : نُوَّم وصُوَّم وجُوَّع. ويجب التصحيح إن كان فُعَّل معتلّ اللام لئلا يتوالى الإعلالان. وذلك كعُوَّى وشُوَّى جَمع عاو وشاو. وكذا يجب التصحيح إن فُصِلَت اللام من العين كنُوَّام وصُوَّام. ولذا حكم النحويّون بشذوذ قول الشاعر :

فما أَرَّقَ النُـــيَّام إلا كلامُها ❁

★ ★ ★

﴿ فصل ﴾

(ص)

ذو اللّين فا تا في افتعال أبدلا ❁ وشذ في ذي الهمز نحو ائتكلا

(ش) يعني أنّه إذا كان فاء الإفتعال حرفا لينا : واوا أو ياء وجب إبداله تاء وإدغامها في تاء الأفتعال. مثال ذلك ما إذا بنيت من وَعَدَ ويَسَرَ على وزن افتعل، فإنّك تقول : إِتَّعَدَ، واتَّسَرَ، أصلهما إِوْتَعَدَ، وإِيْتَسَرَ، أبدلت فيهما الواو والياء تاء فأدغمت في تاء الإفتعال. وكذا في سائر ما تصرف منهما فتقول : يَتَّعِدُ إِتِّعَادًا فهو مُتَّعِدٌ وذاك مُتَّعَدٌ إِتَّعِدْ لاَ تَتَّعِدْ مُتَّعَدٌ مُتَّعَدٌ. وتقول : يَتَّسِرُ إِتِّسَارًا فهو مُتَّسِرٌ وذاكَ مُتَّسَرٌ إِتَّسِرْ لاَ تَتَّسِرْ مُتَّسَرٌ مُتَّسَرٌ. وقس عليهما غيرهما. وأما إذا كان فاء الإفتعال هَمزة وأبدلت ياء فإبدال هذه الياء تاء شاذّ

نحو قولهم : إِتَّكَلَ واتَّــزَرَ وهما مبنيان من الأكل والإزار، فأصلهما إِئْتَكَلَ، وائْتَــزَرَ، أبدلت الهمزة فيهما ياء، ثم قلبت الياء تاء وأدغمت في تاء الإفتعال. (ص)

طا تاافتــعال ردّ اثــر مطبق ❁ في ادّان وازدد وادّكر دالا بقي

(ش) يعني أنّ فاء الإفتعال إذا كانت حرف إطباق تقلب تاؤه طاء وجوبا. وحروف الإطباق هي الصاد، والضاد، والطاء، والظاء. وذلك نحو : اصْطَبَرَ، وَاضْطَرَبَ، واطَّرَدَ، واظْطَلَمَ الأصل اِصْتَبَرَ، واضْتَرَبَ، واطْتَرَدَ، واظْتَلَمَ. وإذا كانت فاؤه دالا أو زايا أو ذالا قلبت تاؤه دالا وجوبا نحو ادَّانَ، وازْدَادَ، وادَّكَرَ، الأصل اِدْتَانَ، وازْتَادَ، واذْتَكَرَ.

★ ★ ★

﴿ فصل ﴾

(ص)

فأمر أو مضارع من كوعد ❁ احذف وفي كعدة ذاك اطّرد

(ش) يعني أنّه إذا كان فاء الفعل الثلاثي المجرد المفتوح العين في الماضي المكسور ما في المضارع واوا حذفت من مضارعه ومن فعل أمره ومن مصدره الكائن على وزن فِعْل بكسر الفاء وسكون العين وعوّضوا منها في المصدر تاء في آخره فتقول : وَعَدَ، يَعِدُ، عِدَةً، عِدْ، لاَتَعِدْ. وذلك لاستثقال الواو الساكنة بعد التاء المفتوحة وحمل على المبدوء بالياء المبدوءُ بالتاء والنون والهمزة. وكذلك المصدر وفعل الأمر والنهي. (ص)

وحذف هَمز أفعل استمرّ في ❁ مضارع وبنيتي متّصف

(ش) يعني أنّ هَمزة ما كان على وزن أَفْعَلَ تحذف من مضارعه، ومن اسم فاعله، واسم مفعوله نحو : أَكْرَمَ، يُكْرِمُ، فهو مُكْرِم، وذاك مُكْرَم. والله أعلم.

(ص)

ظَلْتُ وظَلْتُ في ظَلِلْتُ استعملا ❁ وقِرْنَ في اقْرِرْنَ وقَرْنَ نقلا

(ش) يعني أنّ كلّ فعل ثلاثي مكسور العين ماض عينه ولامه من جنس واحد إذا أسند إلى ضمير متحرّك جاز فيه ثلاث استعمالات. الأوّل أن يستعمل تامّا نحو : ظَلِلْتُ. الثاني أن يستعمل محذوف اللام مع نقل حركة العين إلى الفاء نحو : ظَلْتُ. الثالث أن يستعمل محذوف اللام بدون النقل نحو ظَلْتُ. وإن كان الفعل مضارعا أو أمرا جاز فيه الإستعمالان الأوّلان فقط نحو : يَقْرِرْنَ، ويَقِرْنَ، واقْرِرْنَ، وقِرْنَ بكسر القاف. ونُقل قَرْنَ بفتح القاف كما في قراءة عاصم ونافع إلا أنّ ذلك غير مطّرد كما صرح به في الكافية.

★ ★ ★

﴿ فصل ﴾

(ص)

أوّل مثلين مُحرّكين في ❁ كلمة أدغم لا كمثل صفف

وذلل وكلل ولبب ❁ ولا كجسس ولا كاخصص ابي

ولا كهيلل وشذّ في ألل ❁ ونَحوه فكّ بنقل فقبل

(ش) يعني أنه كلّما اجتمع حرفان متحرّكان من جنس واحد وجب إدغام الأوّل في الثاني بشرط أن يكونا في كلمة واحدة، وأن لا يتصدّرا، وأن لا يكونا في اسم على فُعَل بضمّ ففتح كصُفَف، أو على فُعُل بضمتين كذُلُل، أو على فِعَل بكسر ففتح ككِلَل، أو على فَعَل بفتحتين كلَبَب، وأن لا يتّصل بأوّل الحرفين مدغم فيه كحُسَّس، وأن لا تكون حركة الثاني عارضة كاخْصُصَ ابِيْ بنقل حركة الهمزة إلى الصاد، وأن لا يكون ما هما فيه ملحقا بغيره كهَيْلَل. فهذه تسعة شروط، متى وجدت وجب الإدغام. ومتى اختلّ واحد منها وجب الفكّ عن الإدغام. وأمّا نحو : أَلِل من كلّ ما جاء عن العرب بالفكّ مع وجود شروط الإدغام فهو شاذّ لا يقاس عليه. (ص)

وحَيِيَ افكك وادّغم دون حذر ❁ كذاك نحو تتجلّى واستتر

(ش) يعني أنّ نحو حَيِيَ من كلّ ما عينه ولامه ياآن لازمٌ تحريكُ ثانيتهما يجوز فيه وجهان : الفكّ والإدغام، فتقول : حَيِيَ، وعَيِيَ بالفك، وحَيَّ، وعَيَّ بالإدغام. وكذلك يجوز الوجهان في كلّ ما اجتمع فيه تاآن إمّا في أوّله أو في وسطه نحو : تَتَجَلَّى واسْتَتَرَ فيقال فيهما : اتَّجَلَّى وسَتَّرَ. وفي الأوّل نظر لأنه مضارع، واجتلاب هَمزة الوصل لا يكون في المضارع. (ص)

وما بتاءين ابتدي قد يقتصر ❁ فيه على تا كتبيّن العبر

(ش) يعني أنّ كلّ مضارع اجتمعت في أوّله تاآن، فإنّه يجوز حذف إحداهما نحو : تَتَبَيَّنُ، وتَتَكَسَّرُ، وتَتَنَزَّلُ فيقال فيها : تَبَيَّنُ، وتَكَسَّرُ، وتَنَزَّلُ. (ص)

وفكّ حيث مدغم فيه سكن ❁ لكونه بمضمر الرّفع اقترن

نحو حللت ما حللته وفي ❁ جزم وشبه الجزم تخيير قفي

(ش) يعني أنّه إذا اتّصل لام الفعل المدغم فيها عينه بضمير الرفع المتحرّك وجب فيه الفكّ من الإدغام نحو : حَلَلْتُ وحَلَلْتَ وحَلَلْتُمَا الخ. ومَدَدْنَ ومَدَدْتُ ومَدَدْتُمَا الخ. وإذا كان الفعل المضارع الذي أدغم عينه في لامه مجزوما جاز فيه الإدغام والفكّ نحو : لَمْ يَحِلّ، ولَمْ يَحْلِلْ، ولَمْ يَمُدَّ، ولَمْ يَمْدُدْ. وكذا فعل الأمر جاز فيه الإدغام والفكّ نحو : حِلّ، واحْلِلْ، ومُدَّ وامْدُدْ. وحيث أبقي الإدغام جاز في لام الفعل إن كان العين مضمومة ثلاثة أوجه : الضم، والكسر، والفتح. وإن كانت العين مكسورة أو مفتوحة جاز في اللام وجهان : الكسر، والفتح. (ص)

وفكّ أفعل في التعجّب التُزِم ❁ والتُزِم الإدغامُ أيضا في هَلُم

(ش) يعني أنّه يجب فكّ ما كان على وزن أَفْعِلْ بِهِ في التعجّب ممّا كانت عينه ولامه من جنس واحد نحو : أَحْبِبْ بِزَيْدٍ. ويجب الإدغام في هَلُمَّ بالإجماع كما قاله في شرح الكافية فلا يقال فيه : هَلْمُمْ. (ص)

وما بِجمعه عنيت قــد كمل ❁ نظما على جلّ الْمهمّات اشتمل

أحصى من الكافية الْخلاصة ❁ كما اقتضى غنى بلا خصاصة

(ش) أخبر المصنف بهذين البيتين أنّه قد كمُل ما اهتمّ بجمعه حال كونه منظوما اشتمل على معظم المسائل المهمّة لطالب العربية. وقد جَمع خلاصة ما حوته الكافية وهو الكتاب الذي ألّفه المصنف قبل هذا الكتاب في أَلْفَيْ بيتٍ. ولذا سمّى هذا الكتاب بالخلاصة. وكما أنّ هذا الكتاب جَمع خلاصة ما في الكافية استلزم غنى بلا فقر لقارئيه وحافظيه لِمَا حواه من المحاسن. ﴿ تنبيه ﴾ قول المصنف : عنيت، هو من الأفعال المَلازمة للبناء للمفعول مع كون معناها معنى المبني للفاعل. ولذا فُسِّر باهْتَمَمْتُ. وبناء عنى للفاعل لُغَيَّةٌ.

وقوله : الخلاصة، هي من كلّ شيء ما خلص منه وصَفَا مِمّا يُكَدِّرُه.
وقوله : خصاصة أي فقر. (ص)

فأحمد الله مصلّيا على ❁ مُحمّد خير نبيّ أرسلا
وآله الغرّ الكرام البررة ❁ وصحبه المنتخبين الخيرة

(ش) أي فبسبب كمال النظم على الوجه المذكور أثنيت بلساني على الله تعالى بجميل ما صنع بي من توفيقه لإكمال ما اهتممت بجمعه ناويا الصّلاة على سيّدنا محمّد خير جَميع الرسل وعلى آله البِيْضِ الكرام البررة وأصحابه المختارين الخيرة الذين انتهت إليهم سلسلة الشرف. ونَبَعَتْ منهم فضائلُ السلف والخلف. وهذا آخر ما قصدته من كتابة الشرح على ألفية الإمام ابن مالك رضي الله عنه وأرضاه ومالي فيه إلا جَمْعُ ما في كتب العلماء ونقلُ ما سَطَرَتْه أيدي الفضلاء. فما وجدتَه فيه من صواب، فهم أولى بالإمتداح. وما وجدتَه فيه من خطأ فمن نفسي القاصرة المستحقة للإنطراح.

وقد تَمّ بِحمد الله تعالى وحسن توفيقه في يوم الإثنين تاسع عشر
جُمادى الأولى سنة ست وثَمانين وثلاثمائة بعد الألف من
هجرة من خلق على أكمل وصف أكمل الله عليه
وعلى آله وأصحابه الكرام أزكى التحيّة
وأتمّ الصّلاة والسلام
والله أعلم
آمين

م

فهرس كتاب تسهيل المسالك إلى ألفية ابن مالك
الجزء الثالث للقسم الثالث من المعلمين

التحذير ٣
أسماء الأفعال والأصوات ٥
نونا التوكيد ٨
ما لا ينصرف ١٢
إعراب الفعل ٢٣
عوامل الجزم ٣٢
فصل لو ٣٩
أما ولولا ولوما ٤١
الإخبار بالذي والألف واللام ٤٣
العدد ٤٦
كم وكأين وكذا ٥٢
الحكاية ٥٣
التأنيث ٥٥
المقصور والممدود ٥٩
كيفية تثنية المقصور والممدود ٦١
جمع التكسير ٦٤
التصغير ٧٧
النسب ٨٣

٩١ .....
الوقف ٩٧
الإمالة ١٠١
التصريف .....
فصل في زيادة همزة الوصل ١١٠
الإبدال ١١١
فصل من لام فعلى اسما أتى ١١٩
فصل إن يسكن السابق من واو ويا ١٢٠
فصل لساكن صح انقل التحريك من ١٢٢
فصل ذواللين فاتا في افتعال أبدلا ١٢٦
فصل فا أمر أو مضارع من كوعد ١٢٧
فصل أوّل مثلين محرّكين في ١٢٨
فهرس الكتاب ١٣٢

الوقف ٩١
الإمالة ٩٧
التصريف ١٠١
فصل في زيادة همزة الوصل ١١٠
الإبدال ١١١
فصل من لام فعلى اسما أتى ١١٩
فصل إن يسكن السابق من واو ويا ١٢٠
فصل لساكن صح انقل التحريك من ١٢٢
فصل ذواللين فاتا في افتعال أبدلا ١٢٦
فصل فا أمر أو مضارع من كوعد ١٢٧
فصل أوّل مثلين محرّكين في ١٢٨
فهرس الكتاب ١٣٢

تسهيل المسالك

الى الفية ابن مالك

تأليف

الشيخ احمد ابى الفضل بن عبد الشكور السنورى

الجزء الثالث

للقسم الثالث من المعلمين

بمدرسة روضة العلوم

بشوق باسروان

TOKO POJOK
RP12000